الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص:تجارة دولية

أثر التحرير التجاري على الميزان التجاري الزراعي في الجزائر للفترة (1980 – 2013)

إعداد الطالبات:

عقيلة قحف

سعدية سويسي

سناء حسني

تحت إشراف : لخضر بن عمر

المشرف المساعد: عدنان محيريق

لجـنة المنـاقشـة

أحمد تـي	**الرتبة العلمية بجامعة الوادي أستاذ محاضر– ب–**	**رئيسا**
الأخضر بن عمر	**الرتبة العلمية بجامعة الوادي أستاذ محاضر – أ–**	**مشرفا ومقررا**
عدنان محيريق	**الرتبة العلمية بجامعة الوادي أستاذ محاضر– ب–**	**مشرفا مساعدا**
رحيمة بوصبيع صالح	**الرتبة العلمية بجامعة الوادي أستاذ محاضر – أ –**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليـم العالي والبحـث العلـمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة:علوم تجارية

التخصص:تجارة دولية

أثر التحرير التجاري على الميزان التجاري الزراعي في الجزائر للفترة (1980 – 2013)

إعداد الطالبات:

عقيلة قحف

سعدية سويسي

سناء حسني

تحت إشراف : لخضر بن عمر

المشرف المساعد: عدنان محيريق

لجـنة المنـاقشـة

أحمد تـي	**الرتبة العلمية بجامعة الوادي أستاذ محاضر– ب–**	**رئيسا**
الأخضر بن عمر	**الرتبة العلمية بجامعة الوادي أستاذ محاضر – أ–**	**مشرفا ومقررا**
عدنان محيريق	**الرتبة العلمية بجامعة الوادي أستاذ محاضر– ب–**	**مشرفا مساعدا**
رحيمة بوصبيع صالح	**الرتبة العلمية بجامعة الوادي أستاذ محاضر – أ –**	**ممتحنا**

السنة الجامعية: 2017/2016

الإهداء

الإهداء

قال تعالى:((وقضى ربك ألا تعبدوا لا إياه وبالوالدين إحسانا))

إلى من أمرنا الله ببرهما وربط طاعته بطاعتهما الوالدين الكريمين حفظهما الله وجزاهما عني خير الجزاء

إلى من غمرني صبرا لتحقيق هدفي...زوجي

إلى أحبتي و عزوتي...أخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

إليكم جميعا أهدي عملي هذا

عقيلة

الإهداء

إلى من زرع في نفسي مكارم الأخلاق و فضائل الأعمال ...أبي العزيز

إلى من علمتني الكفاح والصبر...أمي الحبيبة

إلى من شجعني بحرصه على مواصلة طلب العلم...زوجي

إلى قرتا عيني ابني أيهم محمد جود و ابنتي أثير حفظهما الله

إلى أحبتي وسندي...أخي الياس وأختي فطيمة

إلى كل من قدم لنا يد المساعدة في هذا البحث

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل طالب علم يسعى لتحقيق طموحه

إليكم جميعا اهدي عملي هذا

سعدية

الإهداء

إلى من علمني مكارم الأخلاق وفضائل الأعمال...أبي العزيز

إلى من أخلصت وتفانت في سعادتي...أمي الغالية

إلى أخي و أخواتي

إلى من اتسع قلبه صبرا لتحقيق هدفي...زوجي

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء

إلى كل فرد يحرص على تطوير ذاته وتنمية قدراته

إليكم جميعا أهدي عملي هذا

سناء

شکر و عرفان

شكر و عرفان

الحمد لله رب العالمين ، حمدا يواني نعم المنعم حمدا كثيرا مباركا فيه ، و سلام على إمام المرسلين

محمد عليه أزكى الصلاة و التسليم ، و كما أمرنا الله تعالى بشكره ، امرنا بشكر المنعم الثاني علينا بعده

، و عليه نتقدم بالشكر الخالص لـ :

الأستاذ المشرف :الأخضر بن عمر

الأستاذ المساعد : عدنان محريـق

كما نتقدم بشكرنا الجزيل للدكتور: لطفي مخزومي الذي لم يبخل علينا بالمساعدة و التوجيهات

ونخص بالشكر الزميلة : مليكة خالدي التي قدمت لنا يد المساعدة

سعدية عقيلة سناء

الملخص

ملخص الدراسة

لقد عرف الاقتصاد العالمي تحولات عميقة من خلال ما فرضته العولمة الاقتصادية من إعادة توحيد النظام الاقتصادي العالمي على أسس اقتصاد السوق وتحرير التجارة الدولية و كذا بروز ما يعرف بالتكتلات الإقليمية، والجزائر تحاول إيجاد مكانا لها في ظل هذه التحولات خاصة وأنها لازالت في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق والذي أدى إلى تحرير قطاع التجارة الخارجية، واليوم وفي إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لعدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة، كعقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما يطرح جملة من التساؤلات حول انعكاسات وآثار هذا الانفتاح على القطاع الزراعي وعلى الميزان التجاري الزراعي بالتحديد.

من هنا تتبلور الإشكالية حول أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري الزراعي الجزائري.

الكلمات المفتاح : تحرير التجارة خارجية، الشراكة الأورومتوسطية ، المنظمة العالمية للتجارة، الميزان التجاري الزراعي الجزائري.

Summary:

The word economics has greatly changed through economic globalization constraints such as reuniting the world economic system on basis of free market and the release of international trade , in addition of regional alliances, So ,Algeria makes and attempt to find its place during these changes especially, it remains in transformation phase into a free market that leads to the release of External Trade Sector.

Now-days ,within the framework of economic release, Algeria seeks to the integration of world economics .in order to avoid being far from the world economic developments .

Thus ,Algeria has ratified bilateral and multilateral treaties, such as the partnership with European Union and it attempts to join WTO (World Trade Organization);So that many question and issues are supposed to be discussed such as effects of this openness upon agricultural sector especially on agricultural commercial balance.

And from here ,the problem is around the impact of foreign trade liberalization on Algerian agricultural trade balance.

Key words: The release of external trade. Mediterranean Partnership. World Trade Organization. Algerian Agricultural commercial balance.

الفهرس

الفهـــرس

الإهداء	
الشكر	
ملخص الدراسة	
الفهرس	
فهرس الجداول والأشكال البيانية	
قائمة الرموز والاختصارات	
مقدمـــة	أ_ ز
الفصـل الأول: **الإطار النظري للتحرير التجاري**	
تمهيد الفصل الأول	**02**
المبحث الأول: التحرير التجاري	**03**
المطلب الأول: مفهوم ومكاسب التحرير التجاري	**03**
المطلب الثاني: التحرير التجاري في إطار الإتفاقيات الثنائية والإقليمية والمنظمة العالمية للتجارةWTO	**07**
المطلب الثالث: جهود التحرير التجاري في الجزائر	**17**
المبحث الثاني: واقع تجارة المنتجات الزراعية بالجزائر	**28**
المطلب الأول: إمكانيات و واقع الإنتاج الزراعي في الجزائر	**28**

المطلب الثاني: تجارة السلع الزراعية في الجزائر	37
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني: **الدراسـة التطبيقيـة**	
تمهيد الفصل الثاني	45
المبحث الأول: تحليل التحرير التجاري على القطاع الزراعي الجزائري	46
المطلب الأول: أثر الشراكة الأورومتوسطية على الميزان التجاري الزراعي الجزائري	46
المطلب الثاني: أثر الانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي الجزائري	48
المبحث الثاني: منهجية الدراسة و تحليل النتائج	55
المطلب الأول:منهجية ومتغيرات الدراسة	55
المطلب الثاني:تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج	61
خلاصة الفصل الثاني	68
خاتمـة	70
قائمة المراجع	
الملاحـق	

فهرس الجداول

والأشكال

فهرس الجداول

الجدول1-1	**بعض الاتفاقيات الثنائية الدولية**	10
الجدول1-2	**أهم الاتفاقيات الإقليمية العالمية**	11
الجدول1-3	**جولات التفاوض قبل وبعد تكوين منظمة التجارة العالمية**	14
الجدول1-4	**الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الجزائر**	19
الجدول1-4	**التشغيل في القطاع الزراعي بالنسبة المئوية من مجموع السكان الناشطين بالجزائر للفترة (2012-2014)**	31
الجدول1-6	**تطور الإنتاج النباتي في الجزائر للفترة (2013_2014)**	33
الجدول1-7	**الإنتاج الحيواني في الجزائر (2013_2014)**	35
الجدول1-8	**صادرات أهم السلع الزراعية للجزائر الفترة (2012_2014)**	38
الجدول-91	**واردات أهم السلع الزراعية للجزائر الفترة (2012_2014)**	39
الجدول1-10	**أهم الدول المصدرة والمستوردة للمنتوج الزراعي من وإلى الجزائر لسنتي (2009_2010)**	41
الجدول2-1	**متغيرات الدراسة ومصادر البيانات**	55
الجدول2-2	**نتائج اختبار ADF وPP للبيانات المستخدمة في النموذج**	58
الجدول2-3	**اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST لنموذج الدراسة**	60
الجدول2-4	**نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع ATB)**	61
الجدول2-5	**المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع ATB)**	62

	فهرس الأشكال	
الشكل1-1	مراحل التكامل الاقتصادي	09
الشكل1-2	نسب استعمال الأراضي الزراعية بالجزائر لسنة 2014	29
الشكل1-3	المناطق الرئيسية الزراعية بالجزائر	30

	قائمة المنحنيات	
المنحنى2-1	تطور الميزان التجاري الزراعي و الناتج الزراعي من 1980-2013	63
المنحنى2-2	تطور كل من : الأراضي الزراعية ، الميزان التجاري الزراعي، عدد السكان ، نصيب الفرد من الأراضي الزراعية T من 1980-2013	64
المنحنى2-3	تطور العلاقة بين الميزان التجاري الزراعي ATB و سعر الصرف RXE من 1980-2013	64

	قائمة الملاحق	
الملحق(01)	تطور متغيرات الدراسة للفترة 1980_2013	
الملحق(02)	نموذج اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST لنموذج الدراسة	
الملحق(03)	نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع ATB)	

	قائمة الرموز و الاختصارات	
WTO	World Trade Organization	المنظمة العالمية للتجارة
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الأغذية والزراعة

المقدمة

مـقــدمة

في ظل ما يشهده العا لم حاليا من انفتاح اقتصادي بعد إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، وحيث توجه الفكر الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية إلى تبني معا لم جديدة لقانون التجارة الدولية، والقائمة أساساً على حرية المنافسة وتحرير المبادلات التجارية، وذلك لتحقيق الأمن والسلم العالميين، سعت الدول إلى جعل الأسواق الخارجية مبنية على معا لم ومبادئ موحدة لتحقيق انفتاح تجاري يتسم بالحرية. ومن أهم معا لم هذا الانفتاح وأكثره تأثيرا الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية سنة 1947 والتي يطلق عليها الجات.

ونشأت منظمة التجارة العالمية لتُكمل ما بدأته الجات، وذلك سنة 1994 عند توقيع أكثر من مئة دولة على نتائج دورة الأوروجواي في مراكش المغربية، وتقديم دول أخرى لطلبات الإنضمام إلى المنظمة. إذ كانت منظمة الجات مقتصرة على وضع مجموعة من المبادئ والتدابير المتعلقة بتجارة بعض السلع فقط، فقد أستثنيت السلع الزراعية والمنسوجات منها، بينما جاءت منظمة التجارة العالمية لتغطي مجمل التجارة العالمية من سلع وخدمات .

والجزائر كسائر الدول النامية تحاول إيجاد مكان لها في ظل هذه التحولات الاقتصادية العالمية، حيث تسعى إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية من خلال انفتاحها التجاري ، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق شرا كة مع الاتحاد الأوروبي و كذا محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية القائمة ومواصلة تحرير التجارة الخارجية للدخول ضمن الأسواق العالمية.

ومما لاشك فيه أن هذه الخطوات التي أقدمت عليها الجزائر سواء توقيع اتفاق الشرا كة مع الاتحاد الأوروبي أو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في حال حدوثه، سيترتب عليها آثار وانعكاسات كبيرة على الاقتصاد الوطني على جميع الميادين، و يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات المتأثرة بتحرير المعاملات التجارية.

حيث يعتبر القطاع الزراعي قطاع حساس في التنمية الاقتصادية ، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليه ا القطاع. ومما لاشك فيه أن القطاع الزراعي بالجزائر سيتأثر بمحاولاتها لتحرير لتجارتها الخارجية، ومن هنا تتبلور الإشكالية الرئيسية.

الإشكالية العامة:

ما أثر التحرير التجاري على الميزان التجاري الزراعي الجزائري خلال الفترة (1980-2013)؟

وقسمت هذه الإشكالية إلى تساؤلات فرعية كما يلي:

- ما المقصود بالتحرير التجاري؟
- فيما تتمثل محاولات الجزائر لتحرير التجارة الخارجية؟
- ما هي إمكانيات القطاع الزراعي بالجزائر؟ وما واقعه ؟
- كيف يمكن للجزائر الاستفادة من ايجابيات التحرير التجاري على القطاع الزراعي وتفادي سلبياته؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة طرحت جملة من الفرضيات كإجابات أولية وهي كما يلي:

- نقصد بالتحرير التجاري محاولة إزالة العوائق التي تحد من تحرك المنتجات في جميع الأسواق العالمية.
- حاولت الجزائر تحرير التجارة الخارجية من خلال توقيع اتفاقيات ثنائية ومتعددة كاتفاق الشراكة الأورو–متوسطية وكذا سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومحاولة تفعيل انضمامها إلى منطقة التجارة العربية الحرة.
- في حالة توجيه اهتمام أكبر للقطاع الزراعي ومحاولة تطويره يمكن للجزائر دخول المنافسة العالمية في هذا القطاع نظرا لما تمتلكه من مقومات زراعية.

أهداف الدراسة:

من بين الأهداف التي نسعى إليها من خلال هاته الدراسة نذكر:

- معرفة واقع القطاع الزراعي في الجزائر والإمكانيات المتاحة أمامه من أجل تطويره وحمايته.
- معرفة الآثار المترتبة على القطاع الزراعي من دخول الجزائر لإتفاق الشراكة الأورومتوسطية والأسباب التي جعلتها تتأخر في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة **WTO**.

أهمية الدراسة:

الوقوف على ملامح التحرير التجاري ومعرفة نتائج هذا التحرير على الميزان التجاري الزراعي لدولة نامية كالجزائر ومعرفة المتغيرات التي تؤثر على هذا القطاع، وهذا من شأنه أن يعطي صورة أولية يمكن الاعتماد عليها للنهوض بالقطاع الزراعي ومحاولة الاستفادة ما أمكن من فرص التحرير مع تجنب التهديدات.

مبررات اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع للعديد من الأسباب نذكر من بينها:

- ارتباط الموضوع بالتخصص.
- أصبح من الضروري على الجزائر تحرير تجارتها الخارجية في ظل المنظومة العالمية التي تتعامل معها. لذلك قمنا بدراسة هذا الموضوع وخصصنا الدراسة لأثر هذا التحرير على الميزان التجاري الزراعي،كون القطاع الزراعي ركيزة في الاقتصاد الجزائري وأكثر القطاعات تأثرا بهذا التحرير.

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي تناولت بعض أجزاء هذا الموضوع نذكر:

- ✓ معتز نعيم، غزل أكرم الحوري، **أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية خلال الفترة الممتدة بين عامين (2001_2010)**، هذه الدراسة منشورة في مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية. تناولت الإشكالية التالية: ما هي الآثار التي حملتها عملية تحرير التجارة الخارجية والانفتاح التجاري على الأسواق العالمية على الميزان التجاري للقطاع الزراعي في سورية ؟ هدف الدراسة تمثل في دراسة أثر تحرير التجارة الخارجية على صادرات ومستوردات القطاع الزراعي في سورية وميزانه التجاري وتقديم لمحة موجزة عن واقع ودور القطاع الزراعي في بعض جوانب الاقتصاد السوري. واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي والتحليل الاقتصادي في تقديم وصف وتحليل لواقع القطاع الزراعي في سورية، عن طريق دراسة سلسلة زمنية تمتد من 2001 إلى 2010 في إطار مكاني وهو سورية. والمؤشرات التي استخدمت في الدراسة هي: مؤشر الإنتاج الإجمالي الزراعي، مؤشر العمالة الزراعية، التجارة الزراعية، الميزان التجاري الزراعي. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: أن عملية تحرير

التجارة الخارجية في سورية وفتح الأسواق قد أسهمت في زيادة حجم التجارة الخارجية للقطاع الزراعي، في المقابل أثرت بشكل سلبي على الميزان التجاري للقطاع الزراعي نتيجة زيادة حجم المستوردات الزراعية بشكل فاق حجم الصادرات الزراعية.

- ✓ سمية قواوي، **أثر تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي_دراسة نماذج لبعض الدول المتقدمة والنامية** _ الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية. تناولت الإشكالية التالية: ما هي آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعي على القطاع الزراعي في ظل تباين اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية؟

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح نشأت وأسس النظام التجاري العالمي الجديد والإطار العام الخاص به. أما المنهج المتبع فقد استخدم المنهج الوصفي لعرض الإطار العام للمنظمة العالمية للتجارة، إضافة للمنهج التحليلي المستخدم في تحليل الجداول والبيانات الإحصائية، ولتتبع نشأة المنظمة العالمية للتجارة وتتبع مفاوضات الملف الزراعي في جولة الأورغواي إلى المؤتمرات الزراعية للمنظمة استخدم المنهج التاريخي، والدول التي تم تناولها في الدراسة الاتحاد الأوروبي/و.م.أ/البرازيل/مصر . ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن اتفاقية الزراعة لجولة الأورغواي تقوم على 03 محاور أساسية تتمثل في تسهيل النفاذ للأسواق، تقييد الدعم المحلي وتخفيض إعانات الصادرات الزراعية بنسب معينة مع وجود معاملة تفضيلية خاصة بالدول النامية، استمر التفاوض في الملف الزراعي في المؤتمرات الوزارية المنعقدة في إطار المنظمة العالمية للتجارة لاستكمال تحرير التجارة العالمية للتجارة لكن لم تصدر من خلالها أي أحكام لتحرير المنتجات الزراعية.

- ✓ دراسة لـ محمد الأمين شربي، شرف الدين ملال، عبد الحميد بوخاري، **أثر التحرير التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري دراسة قياسية خلال الفترة (2013/2000)**، هذه الدراسة عبارة عن مقال في مجلة الباحث تضمنت الإشكالية التالية: ما مدى تأثير التحري التجاري الدولي على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة (2013/2000).

الهدف من هذه الدراسة هو الوقوف على أثر التحرير التجاري من خلال دوره في التأثير ميزان المدفوعات الجزائري ومحاولة تشخيص واقع ميزان مدفوعات الجزائر. وذلك بدراسة الإطار المفاهيمي للتحرير التجاري وميزان المدفوعات الجزائري من الناحية النظرية، ومن الناحية القياسية وضع نموذج لقياس تأثير الانفتاح التجاري في الجزائر على ميزان المدفوعات للفترة (2013/2000). وكانت المتغيرات المستقلة متمثلة في

معدل الانفتاح التجاري، الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمتغير التابع رصيد ميزان مدفوعات الجزائر، بأخذ بيانات سنوية ودولة واحدة هي الجزائر في الفترة (2013/2000). وقد خلصت الدراسة إلى أنه توجد علاقة مباشرة بين التحرير التجاري وميزان المدفوعات وهذا لكون كل المعاملات الاقتصادية التجارية التي تجرى مع الدولة تسجل في ميزان المدفوعات.

- ✓ Penélope Pacheco-López، هذه الدراسة بعنوان: **أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري،ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي: حالة المكسيك**.وتركز هذه الدراسة على أثر تحرير التجارة على ميزان التجارة والتوازن من مدفوعات المكسيك.

هدف هذه الدراسة معرفة ما إذا كان لتحرير التجارة أثر على أداء المكسيك من حيث معدل منوها الاقتصادي على المدى الطويل بما يتفق مع التوازن من توازن المدفوعات. وفق منهج تحليلي وصفي لأداء الميزان التجاري والحساب الجاري لميزان المدفوعات من قبل وبعد إصلاحات التجارة. وقد توصل الباحث إلى أن هناك زيادة في مرونة الطلب على الواردات بمرور الوقت، مع ارتفاع معدل نمو الصادرات مقابل تباطؤ النمو على المدى الطويل في المكسيك.

- ✓ Impact of Trade Liberalization on Agriculture Sector in Jordan

وقد أعدت هذه الوثيقة لكي تستعرضها وكالة الولايات المتحدة الدولية، ويعرض هذا التقرير **نتائج تحليل أثر تحرير التجارة على الأردن والقطاع الزراعي** ، واقتراح التوصيات التي تطلقها وزارة الزراعة وهي إستراتيجية تجارية لمواجهة المنافسة الدولية في إطار جولة الدوحة لمفاوضات المنظمة التجارة العالمية. وباستخدام نموذج اقتصادي، يدرس التقرير الأثر العام المحتمل من التجارة، ويقيم الفائزين والخاسرين المحتملين، والآثار المحتملة للحفاظ على الحدود الحمائية من خلال قائمة المنتجات الخاصة .وقد خلص التقرير للنتائج التالية: يستفيد الأردن عموما من التوسع في فرص التصدير وزيادة القدرة التنافسية (انخفاض تكلفة الإنتاج في الأجلين المتوسط والطويل) في حال حافظ عدد من المنتجات الزراعية الخاصة على حماية الحدود في الأردن ومن المتوقع أيضا زيادة عامة في عائدات الصادرات الأردنية وتحسين الميزان التجاري.

الإطار الزماني والمكاني:

- الإطار المكاني: الجزائر.
- الإطار الزماني: تنحصر الدراسة في الفترة من 1980 وإلى غاية 2013.

المنهج والأدوات المستخدمة :

لمعالجة الإشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية، اتبعنا مناهج تستجيب لبحثنا، وهي كما يلي:

- المنهج الوصفي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانبيه الفكري والمفاهيمي.
- المنهج التحليلي من خلال تحليل لمعطيات الكمية المستنبطة من التقارير والنشرات الإحصائية.
- كما اعتمدنا على الأسلوب القياسي في محاولة قياس أثر التحرير التجاري على الميزان التجاري الزراعي الجزائري.

صعوبات الدراسة:

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة

- تشعب المعلومات المتعلقة بموضوع التحرير التجاري، وصعوبة حصر مجالاته.
- عدم وجود دراسات سابقة تربط بين التحرير التجاري والميزان التجاري الزراعي عموما وبالجزائر خصوصا، وهذا ما صعب عملية حصر المتغيرات المؤثرة في الميزان التجاري الزراعي.
- أما فيما يخص دراسة القطاع الزراعي الجزائري فـتكمن الصعوبة في الحصول على إحصائيات جديدة مع تناقضها في بعض الأحيان.

محتوى البحث:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية واختبار مدى صحة الفرضيات، الوصول إلى تحقيق أهداف البحث قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للتحرير التجاري ، حيث تطرقنا إلى مفهوم ومكاسب التحرير التجاري وكذا التحرير التجاري في الإطار الاتفاقيات الثنائية والإقليمية ومنظمة التجارة العالمية WTO، ومن ثم أهم مراحل وجهود الجزائر لتحرير التجارة الخارجية. تطرقنا فيه أيضا لواقع الإنتاج الزراعي بالجزائر وحركة تجارة السلع الزراعية.

الفصل الثاني بعنوان الدراسة التطبيقية، تناولنا فيه أثر كل من اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي الجزائري، دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على الميزان التجاري الزراعي الجزائري.

الفصل الأول

الإطار النظري للتحرير التجاري

تمهيد:

بعد أن كانت المبادلات التجارية في العالم تتم في إطار ضيق وتحت الرقابة الشديدة، في جو من الحمائية توضع فيه العراقيل أمام الواردات والصادرات، ظهر مفهوم جديد يقضي بفتح الأسواق الداخلية أمام العالم الخارجي ووضع تدخل الدولة في الحياد وإعطائها دور المنظم لحركة التجارة الخارجية، فيما يسمى بالتحرير التجاري.

الذي أصبح أحد أهم الخيارات الإستراتيجية للدول، فلم يعد تحقيق الإكتفاء ورفع الناتج الداخلي بالأمر الكافي، فأصبح لزاما على كل دولة الخروج من الممارسات المحلية إلى التطبيقات الدولية أي خارج حدود الدولة الواحدة، بسبب التغيرات في ثروات العالم وموارده، والتحول التكنولوجي والتصنيع، والتخصص والتداخل في العلاقات الدولية، التي نتج عنها ظهور الاتحادات التجارية والأسواق المشتركة ، الإتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف. ومع هذا التطور في التبادل التجاري أصبحت الدولة لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن العالم الخارجي. وهو ما دفع الجزائر إلى الخروج من عزلتها لاقتناص فرص التحرير التجاري بالأخص في القطاعات التي تعاني ركودا وعلى رأسها القطاع الزراعي.

ومن خلال هذا الفصل سيتم التطرق للإطار النظري للتحرير التجاري وتحليل الميزان التجاري للسلع الزراعية، ضمن مبحثين. المبحث الأول: التحرير التجاري، المبحث الثاني: تحليل الميزان التجاري للسلع الزراعية للجزائر.

المبحث الأول: التحرير التجاري

أصبحت التجارة الدولية تلعب دورا هاما في اقتصاديات الدول، كونها الإطار الرئيسي الذي يسهم في تكوين الاستثمارات وزيادة الإنتاج والدخل القومي والإستهلاك وتوزيع نمط الاستثمارات في اقتصاد أي دولة. لذا تتجه الدول لسياسات الإصلاح الاقتصادي والتحرير التجاري، ضمن ضوابط محددة لضمان المحافظة على المصالح المشتركة وعدم إلحاق الضرر بالغير، وذلك لفتح أسواق جديدة والاتجاه نحو التصدير.

المطلب الأول: مفهوم ومكاسب التحرير التجاري

قبل التطرق للتحرير التجاري لابد من التطرق إلى مفهوم الانفتاح الاقتصادي باعتباره أشمل ، حيث أن كلمة الانفتاح الاقتصادي كلمة اقتصادية تدل على وجود حالة سابقة من الانغلاق يأتي الانفتاح نفيا لها .

يشير الانفتاح الاقتصادي من الناحيتين التجارية والمالية إلى حرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال المادية والمالية، وتنطوي عملية الانفتاح على عوامل خارجية وداخلية يمكن أن تدفع عجلة التنمية مثل الحصول على التكنولوجيا الجديدة واكتساب المعارف والمهارات الإدارية وإرساء المؤسسات والإسهام في إجمالي إنتاجية العوامل . وقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهوم سياسة الانفتاح الاقتصادي وتحديد أشكاله، فهناك من يرى أن الانفتاح الاقتصادي يقتصر فقط في تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام التكتلات الاقتصادية بين دول العالم والأسواق المشتركة، ومنهم من يرى أن الانفتاح الاقتصادي عبارة عن سياسة تعتمد على تحرير المبادلات الخارجية للدولة عن طريق إزالة كافة القيود الجمركية وهذا التعريف الأكثر انتشارا في كتب التجارة الدولية والاقتصاد الدولي وهو ما يعرف بالانفتاح التجاري، ومنهم من يعرفه على أساس تحرير و تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية للمساهمة في المشروعات الاقتصادية، وهذا التعريف يطلق عليه بالانفتاح نحو التدفقات الرأسمالية أو الانفتاح المالي.[1]

التحرير التجاري واقع اقتصادي فرض نفسه حسب متطلبات الاقتصاد الدولي، ولكي تختار الدول أن تتبناه أو لا وجب عليها الإطلاع عليه وتحديد مساراته والتعرف على مكاسبه وهو ما سنتطرق إليه بالدراسة ضمن هذا المطلب.

[1] عبدوس عبد العزيز :"**سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول _دراسة حالة الجزائر** "، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)،جامعة تلمسان ،2010-2011،ص،08.

الفرع الأول: مفهوم التحرير التجاري

أولا: تعريف التحرير التجاري

للتحرير التجاري العديد من المفاهيم ، تختلف باختلاف الجهة المعرفة له، فنجده يمثل:

- حسب Bhagawati- Krueger هي تلك السياسة التي من شأنها تقليل درجة التجهز ضد الصادرات ويركز المحللون الاقتصاديون في الغالب على التخفيضات في الرسوم وتراخيص الاستيراد كخطوة أساسية في تحرير التجارة الخارجية، ويرتبط هذا التعريف بخاصية هامة تتمثل في أن تحرير التجارة الخارجية لا يستلزم بالضرورة أن تكون قيمة التعريفات الجمركية صفرا أو حتى مستوى متدن جدا، وبالتالي حسب هذا التعريف يمكن أن يوجد اقتصاد مفتوح ومحرر وفي نفس الوقت يفرض تعريفات جمركية[1].
- حسب A .Georgin paper M.Michelaly ،M ،choksi يعرف حسب درجة تحرره من خلال دليل الأرقام (1_20)حسب درجة تحرير التجارة بحيث (1) هي أقل درجة تحرير و(20) هي أكبر درجة تحرير، كما عرفوا تحرير التجارة بأنه أي تغيير يؤدي بنظام التجارة الدولية إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الإقتصاد إلى وضع يكون هوالوضع السائد ولا يكون فيه أي تدخل من الحكومة، وفي ظل هذا التعريف استخدموا أربعة مناهج يفسرون من خلالها تحرير التجارة (منهج تقليل استخدام القيود الكمية، تغيير الأدوات السعرية تغيير سعر الصرف، تغيير السياسات)[2].
- ويمكن تعريف التحرير التجاري على أنه جملة من الإجراءات والتدابير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفصيلي اتجاه الواردات أو الصادرات وهي عملية تستغرق وقتا طويلا[3].
- حسب المؤسسات الدولية (منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي) ، يقصد بالتحرير التجاري تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والإستيراد والتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والإتجاه نحو نظام موحد لهذه الأخيرة[4].

---

[1] عبدوس عبد العزيز، **مرجع سبق ذكره**، ص44.

[2] عزة فؤاد نصر إسماعيل: "**أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، 2004-2005، ص 8.

[3] قدي عبد المجيد: "**المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**"، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 209.

[4] ناجي التواتي: "**السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001، ص4.

بعد عرض هذه التعريفات نجد أنها ركزت كلها على تخفيض التعريفة الجمركية، وعلى تهميش دور الدولة في جانب الاستيراد والتصدير وجعل الأمر مفتوحا ما أمكن، أي أن يكون هناك تدخل أقل من قبلها.

ثانيا: أسباب التحرير التجاري

تعود أسباب التحرير التجاري بين الدول إلى جذور المشكلة الإقتصادية أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية فمن الحقائق المسلم بها أن أي دولة في العالم مهما بلغت مستويات التقدم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وغن وجدت دولة تستطيع الاستغناء عن الآخرين فإن ظروفها الإقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما يكن ميل أي دولة إلى تحقيق هذه الاكتفائية فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى ومن هنا تبدو أهمية سياسة التحرير التجاري التي تؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل الدوليين ارتباطا وثيقا بالأسباب المؤدية إلى قيام التجارة الخارجية[1].

ومن أسباب التحرير التجاري كذلك:

- الضغوط التي مارستها وتمارسها المؤسسات الدولية وبعض الدول الغربية، وذلك بعد تفاقم أزمة المديونية في الدول النامية عام 1982 حيث أجمعت الدول الغربية والمؤسسات الدولية على أن تحرير النجارة الخارجية عنصر أساسي لإنعاش الإقتصاد العالمي، ومارست المنظمات الدولية ضغوطها على الدول النامية من خلال قروضها الشرطية.
- استنتجت العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين تحرير التجارة الخارجية والنمو الإقتصادي، وأن الدول التي ركزت على التحرير التجاري وتشجيع الصادرات قد حققت نمو أكبر من الدول التي اتبعت سياسة إحلال الواردات المبنية على حماية الصناعات وكمثال على ذلك دول جنوب شرق آسيا[2].

الفرع الثاني: مكاسب التحرير التجاري

تحقق الدول عديد المكاسب من تحرير تجارتها ومن أهمها ما يلي:

أولا: المكاسب الساكنة (الإستاتيكية)

يقصد بالمكاسب الساكنة من التجارة الدولية تلك الزيادة في مستوى الاستهلاك دون تغيير مستوى الإنتاج أو إمكانياته وتحدث تلك الزيادة في الاستهلاك من إعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل ومن ثم تغيير نمط الإنتاج[3]. وهناك أثران للمكاسب الساكنة هما[1]:

---

[1] عبدوس عبد العزيز: "**سياسة الإنفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة (الوجه الآخر)**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2010/08، ص 152.

[2] عطا الله بن طيرش:"**أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية _دراسة حالة الجزائر**"،رسالة ماجستير (غير منشورة)، تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص 26.

[3] محمد محمد البنا:" **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**"، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، 2004، ص 173.

1. أثر خلق التجارة: وذلك بنقل إنتاج السلع من مصدر عالي التكلفة إلى مصدر أقل تكلفة من أحد الأعضاء، أي نقل الإنتاج من البلد ذو النفقة الأعلى إلى البلد ذو النفقة الأقل، وبالتالي الاقتراب أو التطابق مع التوزيع الأمثل للإنتاج في ظل حرية التجارة.
2. أثر تحويل التجارة: يحدث هذا الأثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الإتحاد الجمركي بواردات أعلى تكلفة من عضو بالإتحاد، وهذا ينتج عن المعاملة التجارية التفضيلية بين الدول الأعضاء. وهذا الأثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الإتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الإتحاد.وبذلك فتحرير التجارة يبتعد عن التخصص الدولي للموارد وينقل الإنتاج بعيدا عن الميزة النسبية.

ثانيا: المكاسب الديناميكية

ويقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني، أي تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي. وهي تشمل مكاسب في التخصص في إنتاج سلعة التي تحرز الدولة في إنتاجها ميزة نسبية حيث تقوم بتشغيل مواردها الإنتاجية بأكبر قدر من الكفاءة [2]. ومكاسب بعد قيام التبادل التجاري حيث يتم التحرك من نقطة الإنتاج والاستهلاك في فترة العزلة الإقتصادية إلى نقطة الإستهلاك الأعلى الذي يعبر عن المكسب الناتج عن التبادل التجاري[3].

إضافة إلى ما سبق فإن التحرير التجاري يولد المكاسب التالية[4]:

- يؤدي التحرير التجاري إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية، واستغلالها بطريقة مثلى.
- إن التحرير التجاري يسهل من عملية الوصول للأسواق العالمية.
- إن تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة إمكانية نفاذ السلع التي تنتجها الدول النامية وتصدرها لأسواق الدول المتقدمة.
- يسمح تحرير التجارة الخارجية بإنشاء شراكة مع الأطراف الأجنبية في مجال البحوث والتطوير، وبالتالي تضييق الفجوة التكنولوجية والحد من التبعية المطلقة.

[1] آسيا الوافي:" **التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**"،رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006، ص 76.

[2] جون هدسون ومارك هرنرد، ترجمة طه عبد الله منصور،" **العلاقات الإقتصادية الدولية**"، بدون طبعة، دار المريخ، الرياض، 1987، ص 174.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار:"**الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**"، دار الميسرة، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 83.

[4] ناصر دادي عدون، محمد منتاوي:" **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**"، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003، ص 59.

المطلب الثاني: التحرير التجاري في إطار الإتفاقات الثنائية والإقليمية و منظمة التجارة العالمية

يعتبر الاتجاه نحو عقد اتفاقيات ثنائية، اتفاقيات متعددة، اتفاقيات دولية ضمن منظمات تدعو للتحرير وترعاه كأهم العوامل لتحريك عجلة الاقتصاد العالمي، من الخطوات الهامة المؤدية للتحرير التجاري.

الفرع الأول: اتجاهات التحرير التجاري

يعتبر التحرير التجاري أساس التكاملات الاقتصادية، حيث يظهر وبقوة ضمن مراحل التكامل والمتمثلة في:

1. منطقة التفضيل الجزئي

وهي حين تتفق مجموعة من الدول على انتهاج صيغة المعاملة التفضيلية جزئيا على التجارة البينية، عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية أو إلغائها وفق تدابير مختلفة مع مراعاة العوائق غير الجمركية [1]، حيث يتم إلغاؤها أو تخفيضها هي الأخرى. وتستفيد كل الدول الأعضاء في هذه المرحلة من ميزة الدولة الأولى بالرعاية أي سريان نفس الحكام على جميع الأطراف بطريقة آلية ومثال على ذلك مجموعة الأندين CAN (بوليفيا، كولومبيا، الإكوادور، لبيرو، فنزويلا).

ومن أهم مميزات منطقة التفضيل الجزئي:

- يتم فيها تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية دون إلغائها بصورة كاملة.
- تتطلب الكثير من التعديلات الدورية والمفاجئة بسبب تغيرات ظروف كل دولة.
- تقتصر الإجراءات في هذه المرحلة على القيود السلعية للتجارة الإقليمية دون المساس بالسياسات النقدية.
- تعتبر كمرحلة تجريبية لمدى إمكانية الإستمرارية.

وتهدف منطقة التفضيل الجزئي إلى المحافظة على المصالح الخاصة لكل دولة[2].

2. منطقة تجارة حرة

تلتزم كل الدول المنظمة إلى المنطقة الحرة بإلغاء التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة (الصادرات والواردات) بشكل تدريجي على أن تحتفظ تلك الدول بتعريفات أمام الدول غير الأعضاء في المنطقة الحرة. ومن أهم صور المناطق التجارية الحرة منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA ، منطقة التجارة الحرة الأوروبية[3].

---

[1] العوائق غير الجمركية منها تدابير حماية صحة المواطنين وقضايا البيئة واستخدام المبيدات في الزراعة .

[2] حنيش الحاج:" **التعاون الإقتصادي العربي المشترك في ظل التكتلات الإقتصادية الدولية**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2008_2009، ص 19.

[3] بن عمر الأخضر:"**آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية** "، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006_2007، ص 34.

3. الإتحاد الجمركي

وهو قيام اتحاد بين بلدين أو أكثر، ويقصد به إلغاء الرسوم الجمركية، القيود الكمية والإدارية على السلع المتبادلة فقط بين بلدان الاتحاد مع التزام هذه الدول بتعريفة جمركية موحدة تحل محل التعريفات الخاصة بكل دولة [1].

ويتفق هذا الشكل من التحرير مع منطقة التجارة الحرة فيما يتعلق بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء وإلغاء كافة القيود الجمركية عليها، ويختلف عنها أنه يلزم الدول الأعضاء بإتباع سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول خارج الإتحاد، وأشهرها اتحاد البنيلوكس الذي يتكون من هولندا وبلجيكا ولوكسنبورغ وأنشئ في لندن سنة 1944[2].

4. السوق المشتركة

تعرف بأنها اتحادات جمركية تسمح أيضا بحرية الحركة لعوامل الإنتاج[3].

ويقصد بها أيضا تحرير عناصر الإنتاج وإزالة كل القيود التي تعيق انتقالها داخل الإتحاد وتحرير المبادلات التجارية البينية مع الاحتفاظ بالجدار الجمركي مع العالم الخارجي،كما تتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، ومن أمثلتها سوق مشتركة MERCOSUR بين البرازيل والأرجنتين والأورغواي والبرغواي[4].

5. الإتحاد الاقتصادي

تتميز هذه المرحلة بتنسيق السياسات الإقتصادية والإجتماعية تمهيدا لتحقيق الاندماج التام الذي يتطلب سلطة فوق قومية ويعمل الاقتصاد كأنه كتلة واحدة[5].

6. الاندماج الاقتصادي

في هذه المرحلة تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، ويتم تعيين سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء[6].

ويمكن أن نعبر عن مراحل التكامل الاقتصادي بالشكل التالي:

[1] صبيحة بخوش: "**اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية**"، بدون طبعة، دار الحامد، 2010، ص 62.

[2] محمد سيد عابد:" **التجارة الدولية**"، بدون طبعة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 257.

[3] محمود البيبلي: "**الاتفاقات التجارية الإقليمية**"، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008، ص 04.

[4] حنيش الحاج، **مرجع سبق ذكره**، ص 25.

[5] حسين عمر:"**التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق**"، بدون طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 95.

[6] زينب حسن عوض الله:"**العلاقات الاقتصادية الدولية**"، بدون طبعة، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004، ص 300.

الشكل رقم (1-1): مراحل التكامل الاقتصادي

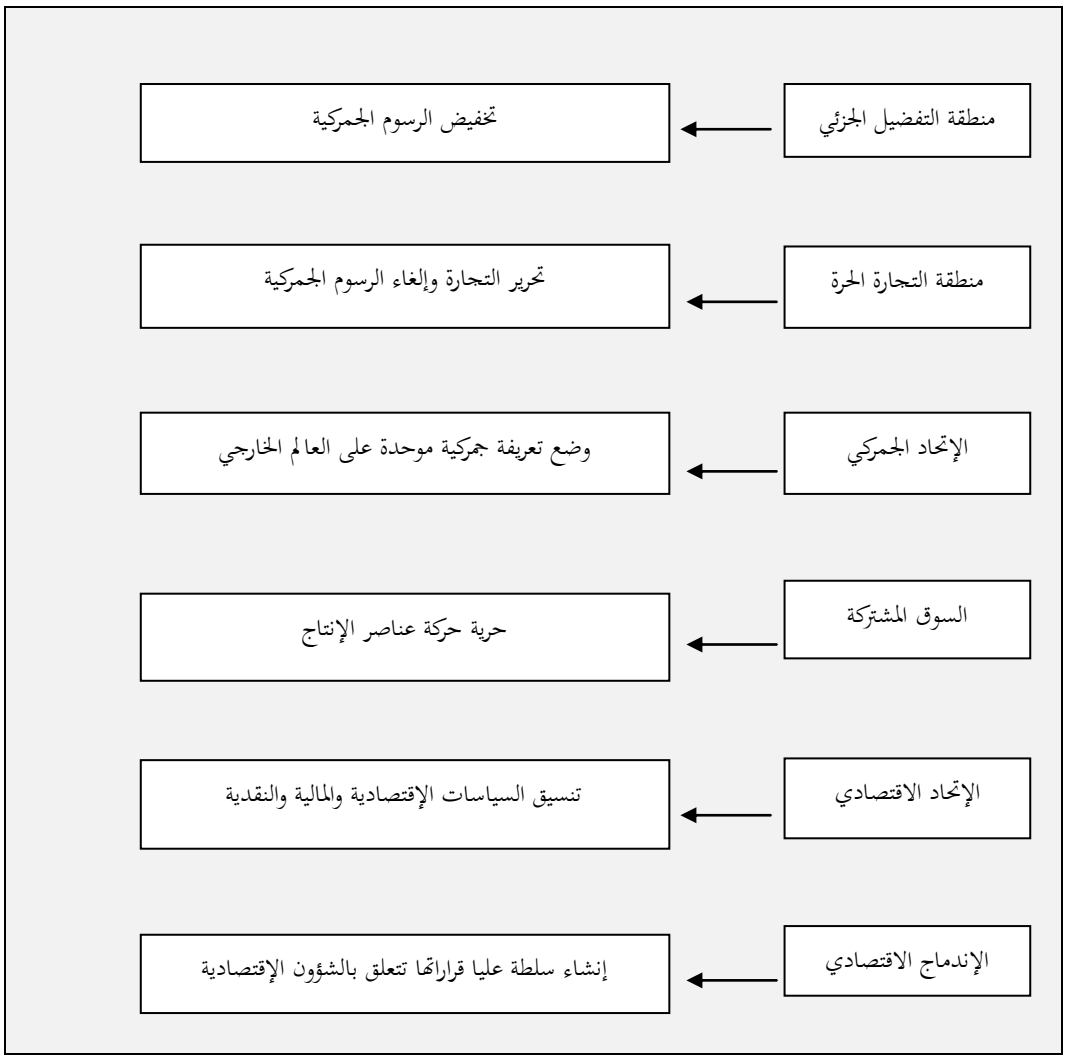

المصدر: الشرع العالية "**أثر اتفاقيات التعاون والشراكة على حجم التجارة العربية البينية**"، رسالة ماجستير(غير منشورة)، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010، ص 26.

الفرع الثاني: التحرير التجاري في إطار الاتفاقات الثنائية والإقليمية

أولا: التحرير التجاري في إطار الاتفاقات الثنائية

تسعى الاتفاقيات الثنائية إلى تكوين حالات تعاون اقتصادية من خلال تنسيق الشؤون التجارية بينها وتذليل القيود التي تحد من انتقال الأشخاص والسلع ورؤوس الأموال وفقا لاتفاق يقوم بين البلدين المتعاقدين.

ويتخذ التعاون الاقتصادي الثنائي مجموعة من المراحل هي[1]:

- التكامل بالتجارة: من خلال تحرير التجارة من القيود بين الدول.

[1] شقير لبيب:" **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الأول، 1986، ص 50.

- تكامل عناصر الإنتاج: من خلال تحرير القيود على عناصر الإنتاج.
- تكامل السياسات: ويتم من خلال تنسيق السياسات.

والجدول التالي يسلط الضوء على بعض الاتفاقيات الثنائية الدولية

جدول رقم (1-1): بعض الاتفاقيات الثنائية الدولية

الإتفاقية	أهدافها
إتفاقية تعاون تجاري بين العراق والأردن (1980)	_ تعزيز وتعميق الروابط الاقتصادية بجميع الوسائل والإمكانيات. _ تشجيع قيام المشروعات المشتركة بينهما في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي. _تشجيع الزيارات والوفود الاقتصادية والتجارية والعلمية واستقبال المتدربين وإرسال الخبرات والاختصاصيين الفنيين وتبادل البعثات الدراسية.
الإتفاقية المصرية الليبية (1990)	_ الإعفاء الكامل من الضرائب والرسوم الجمركية لكافة المبادلات التجارية بين البلدين. _ تعطى منتجات كل من البلدين الفضلية المطلقة. _ تنشأ غرفة مشتركة للصناعة والتجارة والزراعة.
اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين مصر وتونس (1998)	_ زيادة السلع المدرجة في قائمتي السلع الخاضعتين للإعفاء التام من الرسوم الجمركية. _ اعتماد التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب للسلع التي تخضع على رسوم جمركية تتراوح بين 0% و20% وذلك بنسب متفاوتة خلال خمس سنوات وهذا يعني أن أكثر من 50% من حجم التجارة العالمي بين الدولتين سيتم تحريره. _ أن يتم الإهتمام بالتخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع الأخرى في نهاية ديسمبر 2007 بصرف النظر عن موعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

المصدر: الشرع العالية، **مرجع سبق ذكره**، ص 88_93.

ثانيا: التحرير التجاري في إطار الإتفاقات الإقليمية

الاتفاقيات الإقليمية هي مبادرات اقتصادية تهدف إلى ممارسة التجارة الحرة ويختلف مدى عمق الاتفاقيات الإقليمية من اتفاقية لأخرى حيث يغطي بعضها مجالا محدودا من التفضيلات الجمركية لبعض السلع ، بينما تشمل الأخرى مجالا أوسع وأشمل بكثير وتتضمن طيفا واسعا من أنظمة التشريعات التجارية ، حيث لم تعد الاتفاقيات

المبرمة حديثا تقتصر على تخفيض التعريفة الجمركية فقط بل تشمل مواضيع أكثر تعقيدا مثل المعايير الصحية والمقاييس الفنية والعوائق غير الجمركية والبيئية والمعونات التجارية[1].

وبالتالي تتجه الاتفاقيات التجارية الإقليمية بوجهها الحديث أكثر نحو تحرير التجارة وحرية التبادل في التجارة الخارجية، حيث أصبحت الاتفاقيات التجارية الإقليمية وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية للدول ومسارا لا غنى عنه لتحقيق التعاون والتنمية الاقتصادية فيما بين الدول[2].

ومن خصائص الاتفاقات الإقليمية ما يلي[3]:

- تتميز بحجمها الضخم من حيث مواردها وإنتاجها واتساع أسواقها الاستهلاكية والإنتاجية وتنوع هياكلها الاقتصادية ومواردها وكثافة حجم سكانها.
- توحيد السياسات التجارية بين دول التكتل والدول خارج نطاق التكتل.
- حرية تنقل السلع والخدمات والأشخاص ورؤوس الأموال والاستثمار بين الدول المتكتلة.
- تتميز التكتلات الإقليمية بأنها تقع ضمن منطقة جغرافية متناسقة.

ويمكن أن ندرج ضمن الجدول التالي أهم الاتفاقيات الإقليمية العالمية

جدول رقم (1-2): أهم الاتفاقيات الإقليمية العالمية

الإتفاقية	أهدافها
اتفاقية مجموعة دول جنوب شرق آسيا ASEAN (1967/08/08 تضم: تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، اندونيسيا، الفلبين)	_ احتواء المنازعات بين أعضائه. _ الاتفاق على تخصيص موارد هذه الدول وإمكانياتها من أجل التنمية الاقتصادية والاستفادة من تجارب التكتلات الاقتصادية السابقة. _ العمل المشترك في مجالات التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي.
مجلس التعاون الخليجي (1981 يضم المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة، سلطنة عمان)	_ تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها . _ تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات. _ دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير

[1] محمود البيبلي، **مرجع سبق ذكره**، ص 03.

[2] بن هدي أمال:" **الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة وهران، 2013/2012، ص 46.

[3] الشرع العالية، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

	على شعوبها.
اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية NAFTA (جانفي 1994، تضم: كندا، الولايات المتحدة الأمريكية، المكسيك)	ـ التحرير التصاعدي لتجارة السلع والخدمات المالية. ـ تحرير سياسات الاستثمار. ـ إزالة التعريفة الجمركية بينهم دفعة واحدة على مدى فترة زمنية متفق عليها للسلع المختلفة تصل إلى 15 سنة.
الاتحاد الأوروبي 1995	ـ إزالة العوائق التجارية المصطنعة بين الدول الأعضاء لتمكين البضائع ورؤوس الأموال والخدمات والأفراد من التنقل والعيش والعمل بحرية دون قيود في أي من الدول الأعضاء. ـ منافسة الولايات المتحدة في ظل التنظيم الدولي الجديد. ـ محاولة السيطرة على أسواق الدول النامية وتعزيز تبادلاته مع دول المنطقة المتوسطية.
السوق المشتركة لإفريقيا الشرقية والجنوبية COMESA (1994 تمتد من ليبيا إلى زمبابوي تضم 19 دولة)	ـ دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي ، والتبني المشترك لسياسات الاقتصاد الكلى وبرامجه، وذلك لرفع مستويات المعيشة السكانية، وتشجيع العلاقات الحميمة بين الدول الأعضاء . ـ التوصل إلى النمو المتواصل والتنمية المستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق. ـ التعاون في إيجاد بيئة مشجعة للاستثمار المحلى والأجنبي، بما في ذلك التشجيع المشترك للبحث والتكييف مع العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية .

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الشرع العالية، **مرجع سبق ذكره**، وبعض المصادر الأخرى.

الفرع الثالث: التحرير التجاري في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (WTO)

مع نهاية الحرب العالمية الثانية، حصلت مناقشات ومفاوضات عديدة، بين مختلف الدول لرسم معالم النظام الاقتصادي العالمي لما بعد الحرب، فكانت هناك مفاوضات (بريتون وودز) التي نجم عنها إحداث صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتولي قيادة النظام المالي والنقدي الدولي، إلا أن المفاوضات بشأن النظام التجاري الدولي لم تثمر سوى عن اتفاقية الجات 1947 (بسبب رفض الكونغرس الأمريكي حينذاك إقامة منظمة للتجارة العالمية، حيث اعتبر الكونغرس ذلك تعدياً على القرار الاقتصادي الوطني، فاكتفي في وقتها بتوقيع اتفاقية (الجات) أي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة والتي استهدفت التحرير التدريجي للمعاملات التجارية بين الدول من حواجز جمركية وغير جمركية ثم بدأت سلسلة من المفاوضات انتهت الجولة الثامنة منها التي دعيت (جولة أورجواي) والتي استمرت سبع سنوات 1986_1993) حيث تم إطلاق منظمة التجارة العالمية التي بدأت بممارسة نشاطها في

بداية عام 1995، فحلت محل (الجات) دون أن تلغيها، ولكنها أصبحت اتفاقية من بين عدد كبير من الاتفاقات التي توصلت إليها جولة أورجواي .وإلى جانب مهمة الإشراف على تنفيذ الاتفاقات التجارية التي تم التوصل إليها في إطار المنظمة، والتي تهدف إلى إزالة العوائق الجمركية أمام حركة السلع والخدمات والاستثمارات، وهو ما يطلق عليها (تحرير التجارة) تقوم المنظمة بتنظيم المفاوضات حول القضايا التجارية المختلفة، وهي تراجع وتراقب السياسات التجارية للدول الأعضاء وتعد التقارير عن مدى التزامها بالاتفاقات السارية وتتولى أيضاً فض المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء، كما أنها تنظر في انضمام الأعضاء الجدد، وهي فوق ذلك تشترك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية العالمية[1].

أولا: تعريف المنظمة ،نشأتها، وأهم مؤتمراتها الوزارية

تعرف المنظمة العالمية للتجارة نفسها على أنها المنظمة الدولية الوحيدة التي تهتم بالقواعد المنظمة للتجارة بين الدول، وفي داخل المنظمة توجد اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة المتفاوض عليها والموقعة من قبل معظم القوى التجارية العالمية والمصادق عليها من قبل برلماناتها ، والهدف هو مساعدة منتجي السلع والخدمات، والمصدرين والمستوردين على القيام بأنشطتهم[2].

كبديل مؤقت لمنظمة التجارة العالمية تم التوقيع على الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات) عام 1947 وفي إطار الجات توالت المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي كانت تتم بين الدول الأعضاء بهدف التوصل إلى اتفاقيات لتنظيم التجارة العالمية [3]. وعقدت خلال الفترة 1947 _2004 تسع جولات من المفاوضات متعددة الأطراف، ركزت جميعها على تخفيض التعريفات الجمركية، ووضع الإطار القانوني للتجارة العالمية، وتحديد العوائق التجارية الفنية وغير الفنية، وحقوق الملكية الفكرية.

من أهم جولات التفاوض كانت جولة أوروجواي التي شاركت فيها 122 دولة منها 87 دولة نامية واستمرت المفاوضات في هذه الجولة 7 سنوات، في حين كان من المقرر إنهاؤها في 4 سنوات، ويرجع هذا التأخير لعدة أسباب منها إدراج موضوع العلاقة بين التجارة والبيئة، وهو ما عارضته الدول النامية بشدة نظراً لتخوفها من استخدام الدول المتقدمة للمعايير البيئية كوسيلة للحماية غير الجمركية ضد صادرات الدول النامية. وفي 15

[1] منير الحمش ،"**ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية**"، سوريا، 2010/3/23، ص 9.

[2] www.wto.org،21/03/2017

[3] عبد الحميد عبد المطلب:" **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**"، بدون طبعة، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003، ص 182.

سبتمبر 1993 تم التوقيع على الوثيقة الختامية لجولة أوروجواي، ثم عقد الاجتماع الوزاري في أبريل 1994 في مراكش وشاركت فيه 125 دولة، منها 117 دولة وقعت على وثيقة إنشاء منظمة التجارة العالمية، وبالتالي أصبحت أعضاء في المنظمة. والجدول التالي يوضح تطورات ونتائج جولات التفاوض حتى عام 2004

جدول رقم (1-3): جولات التفاوض قبل وبعد تكوين منظمة التجارة العالمية

الجولة	التاريخ	عدد المشاركين	الموضوعات الأساسية للجولة	خفض التعريفات	متوسط خفض التعريفة
جنيف	1947	23	تخفيض التعريفات الجمركية	63%	32%
آنسي	1949	23	تخفيض التعريفات الجمركية	-	-
توركواي	1951	38	تخفيض التعريفات الجمركية	-	-
جنيف	1951	26	تخفيض التعريفات الجمركية	-	-
ديلز	1961_1960	26	تخفيض التعريفات الجمركية وتنسيق اتفاق التعريفة مع الاتحاد الأوروبي	-	-
كيندي	1967 -1964	62	التعريفات الجمركية المضادة للإغراق	%50	%35
طوكيو	1979 -1973	102	تعريفات وإجراءات غير جمركية في إطار العلاقات التجارية	%33	%34
الأوروجواي	1993 -1986	125 وعدد الدول الموقعة 117دولة	تعريفات: إجراءات غير جمركية، الزراعة، المنسوجات والملابس والخدمات، حماية حقوق الملكية الفكرية، والاستثمار وقيام منظمة التجارة العالمية	%40	%36 - %24
الدوحة	2004-2002	144	جميع السلع والخدمات، الرسوم الجمركية، التدابير غير الجمركية، مكافحة الإغراق، الدعم الحكومي، اتفاقيات التجارة الإقليمية، الملكية الفكرية، البيئة، تسوية النزاعات.	-	-

المصدر: عز الدين آدم ذو النون، خالد حسن البيلي، **الآثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية**، مجلة العلوم الاقتصادية الإصدار 17،ص ص 82_83.

ثانيا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة (WTO)

تسعى المنظمة لتحقيق الأهداف التالية[1] :

- توفير مناخ دولي ملائم للمنافسة التجارية العالمية من خلال تحريرها وتنظيم آلياتها.

[1] أسامة بن جعفر فقيه:"**منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية**"، مجلة تجارة الباحة، السعودية، فيفري 2000، ص ص 30_33.

- خلق وضع تنافسي عالمي في التجارة الدولية يعتمد على الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد بهدف إيجاد نظام تجاري عالمي متعدد الأطراف يعتمد على قوى السوق من خلال إزالة العوائق التي تواجه تدفقات حركة التجارة عبر الدول.
- الزيادة في الإنتاج والتجارة العالمية والاستخدام الأمثل والتوظيف الكامل للموارد العالمية في إطار التنمية المستدامة.
- توفير البيئة العالمية الملائمة للتنمية المستدامة والزيادة في حجم التجارة والاستثمار.
- زيادة التبادل التجاري الدولي وتنظيمه على أسس وقواعد وفقاً لاتفاقيات الأورجواي.

ثالثا: مبادئ المنظمة العالمية للتجارة

يمكن تلخيص مبادئ المنظمة العالمية للتجارة في النقاط التالية[1] :

- عدم التمييز في المعاملات التجارية: حيث تتعهد الدولة العضو في المنظمة بأن تمنح جميع الدول الأعضاء في المنظمة نفس المزايا، سواء فيما يتعلق بقيام اتحادات جمركية أو مناطق حرة أو أي معاملات خاصة أخرى .
- مبدأ الحماية من خلال التعريفة الجمركية: إذا اقتضت الضرورة يمكن للدولة أن تحمي تجارتها عن طريق التعريفة الجمركية، وليس بإجراءات تقييدية أخرى كالقيود الكمية.
- مبدأ إعطاء امتيازات للدول النامية: وذلك لزيادة حصة الدول النامية في التجارة الدولية، وتحفيز سعيها للوصول إلى الأسواق العالمية.
- مبدأ المشاورات والمفاوضات التجارية: تعمل المنظمة على حل المشاكل عن طريق المفاوضات التجارية وذلك لدعم النظام التجاري العالمي على أساس جماعي.
- مبدأ الشفافية: ويقصد به ضرورة اعتراف أعضاء المنظمة بأعمال الكشف والإفصاح عن القرارات الحكومية. ذات الصلة بالتجارة، سواء تعلق الأمر باقتصاديات الدول الأعضاء أو النظام التجاري متعدد الأطراف.
- مبدأ الالتزام بالتعريفة الجمركية: لا يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة تضر بالدول الأعضاء.

[1] عبد الحميد عبد المطلب، **مرجع سبق ذكره**، ص186.

رابعا: شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة

تنقسم شروط الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى شروط موضوعية وأخرى شكلية وهي كالتالي[1]:

1. الشروط الموضوعية

على الدولة التي تريد الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن توافق على الإعلان النهائي لجولة الأورجواي الذي صدر في مراكش في 15 أفريل 1994، وهذا يعني الموافقة على الاتفاقيات الملحقة به:

- تكييف التشريعات الداخلية وفقا لقانون المنظمة وقواعدها التجارية.
- عدم التمييز بين الدول في المعاملات التجارية .
- فتح أسواقها أمام التجارة العالمية .
- تقديم تنازلات تجارية بالنسبة لوارداتها من السلع الصناعية أو تخفيض رسومها الجمركية.

2. الشروط الشكلية:

تتمثل الشروط الشكلية للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في الإجراءات التالية :

- تقديم طلب إلى المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة، يوزع على جميع الدول الأعضاء بالمنظمة .
- يقوم بعدها المجلس العام للمنظمة بالنظر في الطلب وتحويله إلى لجنة مجموعة عمل تكلف بدراسة مدى مطابقة الشروط وتوفرها لدى مقدم طلب الانضمام.
- الدخول في مفاوضات شاقة والالتزام بقبول جميع شروط المنظمة.
- يتم قبول الانضمام خلال المؤتمر الوزاري الذي يعقد خلال سنتين وذلك بعد موافقة أغلبية الأعضاء التي تتمثل في ثلثي أعضاء المنظمة على الأقل[2].

[1] بن موسى كمال، **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005، ص ص 8_131_133.

[2] حسب ما حددته الفقرة(02) من المادة (12) من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الثالث: جهود الجزائر للتحرير التجاري في الإطار الثنائي والمتعدد والإطار الإقليمي

بما أن التحرير التجاري أصبح واقعا وجب التعامل معه، سعت الجزائر في هذا الإطار لتحرير تجارتها الخارجية للاستفادة من مزايا التحرير التجاري ومواكبة العالم الخارجي، فعقدت عدت اتفاقيات سواء في إطار ثنائي أو متعدد وضمن هذا المطلب سنعرض جهود الجزائر في سعيها للتحرير التجاري.

الفرع الأول: أهم المراحل التي قطعتها الجزائر في طريقها للتحرير التجاري

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية والمتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر والعالم الخارجي، حرصت الدولة منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، وابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا وتنظيميا، ولكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر بداية من 1986 ولجوءها إلى المؤسسات الدولية (FMI) التي فرضت عليها الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار الانفتاح الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد السوق.

أولا: وضعية قطاع التجارة الخارجية في ظل الاقتصاد المخطط (1962-1988): كأغلب الاقتصاديات النامية التي اتبعت سياسة تنموية مستقلة، اتخذت الجزائر في الفترة الممتدة مابين (1963–1970) مجموعة من الإجراءات التقليدية التي كانت ترمي إلى فرض رقابة حكومية على التجارة الخارجية، وبالخصوص على الواردات تمثلت هذه الإجراءات في وضع نظام للحصص، والرفع من التعريفات الجمركية والرقابة على الصرف، وكذلك الرقابة من خلال التجمعات المهنية للشراء (GPA) ولكن بالنظر للمشاكل التي عرفها قطاع التجارة الخارجية خلال الفترة السابقة والتي ربطت حينها بالحرية النسبية التي كان يتمتع بها هذا القطاع، لجأت الدولة إلى احتكار عمليات الاستيراد والتصدير خلال الفترة (1971-1989)، فكانت البداية سنة 1971 بإصدار مجموعة من القوانين والأوامر، غير أن سنة 1978 كانت نقطة التحول من خلال تعزيز هذا الاحتكار وصولا إلى نهاية الثمانيات تاريخ بداية الإصلاحات الاقتصادية[1].

ثانيا: مرحلة التحرير المقيّد 1990: وتبرز من خلال اتخاذ إجراء رسمي تمثل في إصدار قانون النقد والقرض أكتوبر 1990 – قانون 90/10 – والذي يشمل تحرير الاستثمار الأجنبي في الجزائر، تلاه في نفس السنة إصدار قانون 92/16 المؤرخ في 1990/08/07 المتضمن لقانون المالية التكميلي 1990، حيث في المادة الواحد

[1] فيصل بهلول:" **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/11، ص 112.

والأربعون منه يقرر ولأول مرة ومنذ إقامة وتطبيق احتكار الدولة للتجارة الخارجية أنه أصبح استيراد السلع لإعادة بيعها أمراً مسموح به للمتعاملين التجاريين، إلا أن هذا الانفتاح كان له طابع تقييدي جزئي[1].

ثالثا: مرحلة التحرير شبه التام للتجارة الخارجية (90-1991): في ظل التشريعات السابقة ونظراً للمشاكل العديدة التي واجهتها التجارة الخارجية في فترة 1990 جراء التحرير المقيّد الذي لا يدفع إلى الأمام، وبقدر ما يزيد من الممارسة الاحتكارية قامت السلطات بخطوة إلى التحول الجدري لسيرورة التجارة الخارجية الجزائرية بإصدار المرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فيفري1991[2]، الذي يؤكد إلغاء الاحتكار في مجال التجارة الخارجية ويكرّس مبدأ تحرير التجارة الخارجية الذي سارت فيه الجزائر منذ التسعينات، كما يؤكد على التحرير التام للمعاملات التجارية الخارجية بالإضافة إلى إلغاء شهادات الاستيراد والتصدير.

رابعا: مرحلة العودة إلى التقيّيد والمراقبة للتجارة الخارجية 1992: نظراً لعديد المشاكل التي ظهرت في هذا القطاع بعد صدور المرسوم 91/37 المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 1991 القاضي بإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، أين سادت الفوضى في تخليص المعاملات وسيادة أنواع البيروقراطية، واستمر الحال إلى غاية 18 أوت 1992 حيث تدخلت الحكومة بإصدارها للتعليمة رقم 625 لرئيس الحكومة، والتي ترجع للإدارة امتيازاتها في ميدان التجارة الخارجية دون التراجع عن مسعى تحريرها[3].

خامسا: مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية منذ 1994: بدأت هذه المرحلة سنة 1994 وهي السنة التي كانت فيها الجزائر تهيئ للتعاقد مع صندوق النقد الدولي في إطار الإصلاحات للاتفاقية المبرمة بينهما "اتفاقية Stand by " التي كانت في أفريل 1994 وتم خلالها إعادة جدولة الديون، وفيه كانت تحرير التجارة من بين الشروط في الاتفاقية، إضافة إلى سعي الجزائر إلى الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يشكل دافعا للمضي قدماً إلى إزالة العقبات وتسريع عملية الانفتاح التجاري، من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات المتضمنة تحرير نظام الصرف الأجنبي، ترشيد وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات، بالإضافة إلى إنشاء عديد المؤسسات الوطنية المكلفة بترقية قطاع التجارة الخارجية(PROMEX، CASI، SAFA،CAGEX).

ما يميز هذه المرحلة هي المحاولات الجادة من قبل السلطات لتغيير الوضع، والاتجاه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم الخارجي، والذي تبرز نتائجه في تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى محاولة لإضفاء قطاع

[1] عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن: "**أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2011)**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 15، 2015، ص 285.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية رقم 12 الصادرة في 20 ماي 1991.

[3] عبد الغفار غطاس:" **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر في الفترة 1990-2006)**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2010، ص146.

التجارة الخارجية طابع المرونة اللازمة للزيادة من الديناميكية في إتمام المعاملات والتسريع من عملية التحرير لهذا القطاع باعتباره قطاع هام ومصدر للعملة الأجنبية الصعبة.

الفرع الثاني: جهود الجزائر للتحرير التجاري في الإطار الثنائي

إن الجزائر من الدول المعروفة بكفاحها وإصرارها على تنمية اقتصادها رغم الظروف التي مرت بها كالعشرية السوداء التي عملت على تأخير انفتاح الجزائر على العالم، لذا عملت على استدراك ما فاتها وذلك بانفتاحها لعقد العديد من الاتفاقيات الثنائية. والجدول الموالي يعرض بعض الاتفاقيات الثنائية التي أبرمتها الجزائر.

جدول رقم (4.1): الاتفاقيات الثنائية المبرمة مع الجزائر

الاتفاقية	أهدافها
اتفاقية بين الجزائر والمغرب (فيفري 1989)	انجاز أنبوب غاز بين حاسي الرمل وطنجة لتصدير مليار متر مكعب من الغاز الجزائري سنويا إلى أوروبا، منها 2.5 مليار متر مكعب من الغاز للمغرب.
الاتفاق المبرم بين الجزائر والدانمارك حول الترقية والحماية المتبادلتين للاستثمارات (1999/01/25)	– يقبل كل طرف متعاقد وفقا لقوانينه استثمارات الطرف المتعاقد الآخر وأن يقوم بتشجيعها ويقدم لها التسهيلات. – أن تتمتع استثمارات كل طرف في كل الأوقات بالحماية والأمن على إقليم المتعاقد الآخر. – لا يجوز لأي متعاقد أن يعرقل بإجراءات غير معقولة أو تمييزية استثمارات الطرف الآخر على إقليمه.
اتفاق التعاون الاقتصادي والصناعي بين الجمهورية الجزائرية وجمهورية التشيك (2011/11/21)	– تشجيع العلاقات الاقتصادية بين البلدين وتطوير وتنويع التعاون الاقتصادي والتجاري والتقني والصناعي. – تطوير تدفقات تجارية واستثمارية.
اتفاقية بين الجزائر وتونس في مجال البحث العلمي والزراعي (2012/06/17)	– تبادل الخبراء بين الطرفين – تبادل المنشورات والمعلومات العلمية والتقنية الخاصة بالبحث الزراعي والتنمية الفلاحية والريفية. – تبادل الموارد النباتية والحيوانية طبقا للقوانين المعمول بها بكل بلد.

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على **الجريدة الرسمية** للجمهورية الجزائرية، 1999،2011،2012/ شيخ فتيحة، **الإندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2007_2006، ص 178.

الفرع الثالث: جهود الجزائر للتحرير التجاري في الإطار الإقليمي

إلى جانب الاتفاقيات الثنائية التي عقدتها الجزائر هناك العديد من الاتفاقيات الإقليمية التي انضمت إليها وأخرى ما زالت تسعى لدخولها.

أولا: في إطار الشراكة الأورومتوسطية

انعقد المؤتمر الأورومتوسطي في مدينة برشلونة يومي 27 و28 نوفمبر سنة 1995 ليكون نقطة البداية لمسار برشلونة للشراكة الأورومتوسطية، والتي تمثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الاتحاد الأوروبي 1، والشركاء الإثنى عشر في جنوب وشرق المتوسط[2]، ولقد حدد هذا المؤتمر جوانب الشراكة الأورومتوسطية في ثلاثة جوانب أساسية هي: المشاركة السياسية والأمنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الثقافية والإنسانية.

ومن بين هذه الاتفاقيات كان المشروع الذي أعلن عنه في قمة برشلونة سنة 1995 والذي يرمي إلى خلق منطقة تبادل حر ما بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية، انطلقت مفاوضات ثنائية ما بين اللجنة الأوربية وممثلين عن دول المغرب العربي وتشمل الأهداف التالية[3]:

- إقامة منطقة حرة بين الاتحاد الأوربي وجنوب البحر المتوسط خلال فترة 12-15 سنة.
- زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى منطقة جنوب البحر المتوسط.
- تعزيز العلاقات الاقتصادية التكاملية بين دول المنطقة.
- إنشاء الآليات المؤسسة للحوار السياسي.

1.اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

تعد الجزائر من آخر الدول المغاربية الموقعة على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ سبقتها في ذلك كل من المغرب وتونس، نظرا للظروف السياسية الصعبة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينيات والخصوصية التي تميز العلاقات الجزائرية الأوروبية سببا في تأخر توقيع هذا الاتفاق، خاصة وأن المشروع الذي طرح آنذاك لا يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الوطني، وهو ما جعل المفاوضات تستمر لمدة 05 سنوات على مدار 21 جولة مقسمة

1 دول الاتحاد الأوروبي : بلجيكا، الدانمرك، ألمانيا، اليونان،اسبانيا، فرنسا،ايرلندا، إيطاليا، لكسمبورغ، بريطانيا، النمسا، البرتغال، فنلندا، السويد وهولندا.

[2] الشركاء الإثني عشر: الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطة، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا

3 المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تجربة الجزائر :" **الندوة القومية حول اثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية** "، الخرطوم، 1999، ص 36-56 .

على ثلاث (03) مراحل أساسية [1]، وقد تم التوقيع على اتفاقية الشراكة بالأحرف الأولى يوم 19 ديسمبر 2001 وكان التوقيع الرسمي عليه في 22 أفريل 2002 بمدينة فالنسيا (valence) الاسبانية، كما تم المصادقة عليه من البرلمان الجزائري بتاريخ 14 مارس 2005، ودخل حيز التنفيذ في 01 سبتمبر2005 [2] .

ولا تختلف اتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية في جوهرها عن باقي اتفاقيات الشراكة التي أبرمتها الدول المتوسطية الأخرى مع الاتحاد الأوروبي، لكن ما يميزها عن اتفاقيات الشراكة الأخرى تضمنها لملفين جديدين هما: العدالة والشؤون الداخلية وحرية تنقل الأشخاص وبند مكافحة الإرهاب والتعاون المشترك بين الطرفين في هذه المسألة، بحيث يحتوي هذا الاتفاق على 110 مادة تضمنت في البداية شق الحوار السياسي، أبعاده وأهدافه وأهميته ثم الجانب المالي والاقتصادي الذي يخص حرية تنقل السلع والخدمات وكذا حرية تتنقل رؤوس الأموال ثم الجوانب الاجتماعية والتعاون الثقافي [3].

2.انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي

وقعت الجزائر في أفريل 2002 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف تعزيز حرية تنقل معظم السلع الصناعية في ما بينها وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وعموما فان عدم تنوع الصادرات الجزائرية وضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم تطور القطاع الخاص بشكل كاف أدى إلى الإضرار بالجزائر كثيرا جراء توقيع اتفاق تجاري بحجم الشراكة مع رقعة اقتصادية تضم إليها 27 دولة منها ثاني دولة مصدرة في العالم وهي ألمانيا التي تساوي في منطق التجارة بين الدول نسبة 38 %من إجمالي التجارة العالمية، وتشكل أول قطب صناعي في العالم بنسبة 26 %من الناتج العالمي أي 15 تريليون دولار وهو ما يعادل 100مرة الناتج الداخلي الخام في الجزائر. وقد خسرت الجزائر مند العمل بالتزامات الاتفاقية إلى غاية 2011 ما يقدر ب 5.2 مليار دولار لصالح الجانب الأوروبي دون أن تجني من ذلك شيئا يستحق الذكر [4].كما أن آخر الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الجمارك الجزائرية تشير إلى أنه خلال عام 2013 استوردت الجزائر ما قيمته 58.28مليار دولار من الاتحاد الأوروبي أي ما يعادل 11.52% من إجمالي الواردات الجزائرية، في حين صدرت للاتحاد ما قيمته 77.42مليار دولار (معظمها غاز ونفط)، ما يعادل 89.64 % من إجمالي صادرات. وهو ما

1 فيصل بهلول:" **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية** "، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

2 مراد زايد:" **انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية** "، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006، ص 197.

[3] عربي مريم:"**آثار سياسيات تحرير التجارة الدولية على تحقي الأمن الغذائي المستدام في الدول النامية** "،رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص 161.

[4] بشير مصطفي: "**الإصلاحات الاقتصادية التي نريد– مقالات في الاقتصاد الجزائري**"، بدون طبعة، دار جسور للنشر والتوزيع ،الجزائر،2012، ص63_62.

يوضح ارتباط الاقتصاد الجزائري الكبير في معاملاته التجارية مع دول الاتحاد [1]. أما إذا تم استثناء قطاع المحروقات فان الميزان التجاري يظهر اختلالا كبيرا في معدلات التبادل حيث تستورد الجزائر من الاتحاد 18دولار مقابل كل دولار تصدره إليه[2].

3.آفاق الشراكة الأوروجزائرية

يعد الاتحاد الأوروبي أهم شريك تجاري للجزائر بحصة تفوق 60%، انتقلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي من 2.8 مليار دولار قبل تطبيق اتفاق الشراكة (2002-2004) إلى 21.24 مليار دولار في 2011 أي بزيادة تقدر ب 200% ، أما بالنسبة للصادرات نحو الاتحاد الأوروبي فقد انتقلت من 15 مليار دولار قبل توقيع اتفاق الشراكة إلى 3.36 مليار دولار في 2011 أي بزيادة تصل إلى 140 % [3].

إلا أن الجزائر وجدت أن وتيرة التفكيك الجمركي أدت إلى زيادة حصة الإتحاد الأوروبي في السوق الجزائرية ، دون التوصل إلى سياسة حقيقية للشراكة التي تعد أحد أهداف الاتفاق بعد أن أصبحت وتيرة التفكيك عائقا حقيقا أمام تطبيق سياسات المؤسسات الجزائرية ، وبالتالي طلبت الجزائر تأجيل التفكيك الجمركي طبقا للمادتين 11 و16 من اتفاق الشراكة ، واللتان تنصان على إمكانية العودة إلى مراجعة رزنامة التعريف الجمركي وتعديل الامتيازات في حال تغير السياسات الفلاحية، وبعد ثمان جولات من المفاوضات حصلت الجزائر على تأجيل إقامة منطقة التجارة الحرة من 2017 إلى 2020، ويعد هذا الآمر سابقة أولى في المنطقة ومعطى جديد ومهم للمؤسسات الجزائرية لتحضير نفسها لستة سنوات إضافية ، من اجل مواجهة المنافسة التي تنتظرها في منطقة التبادل الحر. أما من الناحية الجبائية فان الجزائر خسرت 8.2 مليار دولار بين 2005-2009 بسبب إلغاء التعريفة الجمركية وكانت ستخسر 5.8 مليار دولار بين 2010-2017 لو بقي على نفس وتيرة التفكيك التعريفي المرسم في الإتفاق قبل تعديل رزنامته[4].

أظهرت الجزائر من خلال قدرتها على تأجيل منطقة التبادل الحر وزنها التفاوضي ورغبتها الحقيقية في بناء شراكة عادلة ومتوازنة ، وهو ما يفتح لها الآفاق واسعة لقيادة الشراكة مستقبلا مع الاتحاد الأوروبي وإرغامه على

[1] حفيظ صواليلي:"**الجزائر تصدر دولارا واحدا مقابل 18 دولار استيراد من الاتحاد الأوروبي**"، جريدة الخبر الجزائرية، الصادرة يوم 15 ماي 2014، ص7.

[2] مراد يونس، عبد الحميد مرغيت:" **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**"، يوم دراسي حول "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"، جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل ، 25 أفريل 2016.

[3] كلمة وزير التجارة مصطفى بن بادة ،يوم تحسيسي وإعلامي حول:" **المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي**"، الجزائر، 28 أوت 2012، ص ص 1، 2.

[4] **المرجع السابق**، ص 3_6.

مشاركتها له في سياسات أهم تتعلق بصياغة الخارطة الجيوسياسية في المنطقة ، خصوصا مع ما شهدته الجزائر من إنزال اقتصادي أوروبي منذ اندلا ع الأزمة الأ وكرانية، حيث يعول الأوربيون على الجزائر لتعويض أي خلل يتعلق بالإمدادات الطاقوية من روسيا ، ومنه تتضح مكانة الجزائر من معادلات السيناريوهات المحتملة والتي يستعد لمواجهتها الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فأمام الجزائر فرص أكبر لتعميق حضورها المستقبلي في مشهد الشراكة[1].

ثانيا: في إطار منطقة التجارة العربية الحرة GAFTA

1. مفهوم GAFTA وأهدافها

بعد جهود ومحاولات تواصلت منذ مطلع خمسينيات القرن الماضي قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لجامعة الدول العربية، باعتباره جهة الإشراف على تنظيم العلاقات الاقتصادية العربية البينية ، وبناءا على قرار من جامعة الدول العربية تم إقامة منطقة التجارة العربية الكبرى لتلبي مطالب الدول العربية للحفاظ على مصالحها الاقتصادية دون أن تتعارض مع نظام التجارة العالمية الجديد ، وبناءا على ذالك أعلن في 01 جانفي 1998 بداية العمل باتفاقية إنشاء منطقة التجارة العربية الحرة لتكون أول وثيقة عربية جماعية تقر بشكل واضح إقامة المنطقة الحرة العربية تشمل كافة الدول العربية خلال 10 سنوات بداية من جانفي 1998 إلى 31 ديسمبر 2007[2]، وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء اجتماعه في فيفري 2002 الإسراع في إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية محددا عام 2005 بدلا من عام 2007 موعدا أخيرا لدخولها حيز التنفيذ [3].وقد وافق على إنشاء المنطقة 18 دولة عربية لتمثل الحد الأدنى من حرية التبادل التجاري بين الدول العربية.

- بلغ عدد الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة حتى الآن 18 دولة هي: الأردن– الإمارات– البحرين– تونس– السعودية– السودان– سوريا– العراق– عمان– فلسطين– قطر– الكويت– لبنان– ليبيا– مصر– المغرب– اليمن– الجزائر.
- لم تنظم حتى الآن أربع من الدول العربية ضمن مجموعة الدول الأقل نموا وهي: الصومال– موريتانيا– جيبوتي– جزر القمر.

1 قلواز إبراهيم،" **آفاق الشراكة الأورومتوسطية**"، على الموقع http://www.alwatanelarabi.com/news.php?extend.350 ، 19-3-2017 على الساعة 11:20.

[2] عبد الحميد عبد المطلب:" **السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة** "، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص 142.

[3] بن عمر الأخضر: **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية** "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006_2007، ص 165.

- موريتانيا أبلغت الأمانة العامة بمصادقتها على الاتفاقية، لكنها لم تستكمل بعد الإجراءات الشكلية لإيداع وثيقة التصديق.
- أما فيما يخص المصادقة على الاتفاقية، فقد صادقت عليها جميع الدول العربية ما عدا جزر القمر وجيبوتي.

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مبادرة جديدة لجامعة الدول العربية تحاول من خلالها إحياء جهود التكامل الاقتصادي الإقليمي غير الناجحة، وتستهدف أساسا تحرير التجارة العربية من القيود الجمركية والقيود الأخرى ذات الأثر المماثل[1]، وبمعني أدق هي اتفاق متعدد الأطراف هدف إلى الوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية، خلال فترة زمنية محددة 10 سنوات وذلك باستخدام أسلوب التخفيض المتدرج بنسبة 10 % سنويا على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل ، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة.
وعضوية المنطقة مفتوحة لكافة الدول العربية الأعضاء في اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ، وهذا بمثابة شرط لدخول أي دولة عربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى [2]، أي الهدف من إنشاء منطقة تجارة حرة عربية هو (تجارة عربية بلا حدود = التنمية المستدامة)[3]. ولدفع مشروع منطقة التجارة الحرة العربية يتوجب معالجة القضايا الفنية التي لم يتم معالجتها بعد وهي: قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أساس تفضيلية، وتطبيق التخفيض التدريجي على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، إضافة إلى إزالة القيود غير التعريفية الجمركية وغير الجمركية، والالتزام بتطبيق المعاملة الوطنية.[4]

2. انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

- يوم الفاتح من شهر جانفي سنة 2009 أودعت الجزائر ملف انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية [5]الكبرى، ما يمنحها الرتبة الثامنة عشرة ضمن قائمة الدول العربية المنظمة كليا إلى المنطقة.

[1] الجوزي جميلة: "**التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف- الجزائر -، العدد 5، ديسمبر 2006، ص31.
[2] جامعة الدول العربية :"**الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية** "، القاهرة، نوفمبر 2007، ص 12.
[3] نور الدين جوادي: "**ظاهرة الاحتباس التجاري : مأزق عربي يعكر احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها الثامن عشر –الجزائر** "، مجلة بحوث الاقتصادية العربية ، العدد 50، 2010، ص 158.
4 بلعور سليمان: "**التكامل الاقتصادي العربي وتحديات المنظمة العالمية للتجارة** "، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد 2008/06، ص 65.
[5] نور الدين جوادي،**مرجع سبق ذكره**، ص 155.

- وقد أرسلت الجزائر عام 2009 قائمة تضم 1260 منتجا يستورد من طرف الجزائر والتي لا يمكن أن تستفيد من الإعفاءات الجمركية للمنطقة ، ويهدف هذا الإجراء إلى حماية المنتج الوطني الجزائري إضافة إلى استجابة الجزائر لرغبة عدد كبير من المتعاملين الاقتصاديين الجزائيين الذين يلقون منافسة السلع المستوردة من المنطقة لمنتجاتهم ، خاصة وأن مشكل مصداقية"شهادة المنشأ "لا يزال يشكل حجر عثرة أمام إمكانية التأكد من أن السلع الداخلة إلى الجزائر عربية المنشأ بالفعل وأنها ليست سلعا آسيوية في تعبئة عربية.[1]
- لمعالجة الأمر اقترحت الجزائر فرض تسليم شهادة منشأ المنتج، الذي يجري بيعه داخل دول المنطقة العربية للتبادل الحر، من قبل هيئة واحدة في كافة الدول العربية وليس كما هو معمول به حاليا حيث تسلم هذه الوثيقة من قبل وزارة التجارة في بعض الدول ومن طرف غرف التجارة والصناعة وبعض الهيئات في دول أخرى.
- كما اقترحت الجزائر في نفس السياق فرض نسبة إدماج للمنتجات المتبادلة في هذه المنطقة لا تقل عن 70 %وهو نفس المطلب الذي تنادي به الدول المغاربية ومصر والسودان، وإن كانت الدول الخليجية اكتفت بالمطالبة بنسبة إدماج ب40%.[2]

ثالثا: جهود الجزائر للتحرير التجاري في إطار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة WTO

لقد كانت الجزائر قبل الاستقلال تابعة للاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة **GATT**، لكن انطلاقا من مارس 1965 استفادت الجزائر من التطبيق الفعلي لقواعد هذه الاتفاقية من خلال نظام الملاحظ شأنها في ذلك شأن الدول النامية تطبيقا للمادة 26 من الاتفاقية، ولم تتقدم بطلب التعاقد في الاتفاقية إلا في 30 أفريل 1987 وانطلاقا من ذلك تم تشكيل فوج عمل في جويلية 1987 لدراسة ملف الجزائر، وشاركت الجزائر في جولة الأوروغواي كعضو ملاحظ ووقعت على القرار النهائي بمراكش في 01 جانفي 1995، ولكن بتحول GATT إلى المنظمة العالمية للتجارة تحاول الجزائر منذ سنوات استيفاء الشروط اللازمة للانضمام إليها، ففي جوان 1996 قدمت الجزائر رسميا طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة[3].

[1] أمينة بلحسين :" **الجزائر تبقي على القائمة السلبية لوارداتها من المنطقة العربية للتبادل الحر حماية لإنتاجها** "، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، أفريل 2011، ص 39.

[2] **المرجع السابق**، ص 39.

[3] فيصل بهلول، **مرجع سبق ذكره**، ص 115.

ومما لاشك فيه أن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة يعود لعدة أهداف تسعى لتحقيقها نوجز أهمها فيما يلي[1]:

- إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية خاصة عند ربط التعريفة الجمركية عند حد أدنى وحد أقصى والامتناع عن استعمال القيود الكلية ، مما قد ينتج عنه زيادة في الواردات من الدول الأعضاء ،وبالتالي زيادة المنافسة التي تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني.
- تشجيع وتحفيز الاستثمارات، حيث أن انضمام الجزائر إلى المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مال التجارة والتي قد تعود باستثمارات مهمة عليها.
- مسايرة التجارة الدولية من خلال ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات ، والرفع من مستوى التنافسية في القطاع الصناعي، والتحكم في واردات الجزائر من المواد الغذائية، وبالتالي تقليص حجم واردات الغذاء.
- الاستفادة من المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول بصفتها كعضو من جهة، ومن جهة ثانية بصفتها كدولة نامية.

وقصد تحقيق هذه وبعد تقديم الجزائر طلب الانضمام في اجتماع المنظمة المنعقد في أفريل 1998 بجنيف تم عقد أول الجولات مع الجزائر أين تم طرح تصور واضح حول مد تطابق التجارة الدولية للجزائر مع الإجراءات المتضمنة الاتفاقية التجارية للمنظمة، وتميزت هذه الجولة بالمناقشة والإجابة عن 500 سؤال طرحته الدول الأعضاء بالمنظمة حول مختلف أشكال الاقتصاد الوطني في مجال السياسة التجارية ، السياسات المطبقة في ميادين الطاقة والمنتجات الصناعية والفلاحية، وكذالك قطاع الخدمات المالية ، إلا أنه تم إيقاف المفاوضات خلال عام 1999 إلى أن تم التقاء وزير التجارة في أفريل 2001 مع رئيس المنظمة العالمية للتجارة في محاولة لإنعاش المفاوضات التي استأنفت في 2001/09/09، وفي جويلية من نفس السنة تم تحضير ملف بالتنسيق مع اللجنة المكلفة بمتابعة 28 دولة تتفاوض للانضمام إلى المنظمة[2].

[1] ناصر دادي عدون، منتاوي محمد :"**انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية :الأهداف والعراقيل**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد03، 2004، ص 70-71.

[2] حالدي خديجة:"**أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر،ا لعدد 02، 2005، ص 87.

وقد وصل مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة رحلته النهائية خاصة بعد الاجتماع التاسع لمجموعة العمل المكلفة بالانضمام إلى المنظمة والتي عقدت منذ تنصيبها عام 1995 عشرة اجتماعات رسمية واجتماعيين غير رسميين وأخرها كان في نهاية مارس 2012، وسبق لهذه المجموعة أن درست نظام التجارة الجزائري حيث أعدت أول مشروع لتقريرها في سنة 2006 وتمت مراجعته في سنة 2008 ليتم إرساله إلى المنظمة في ديسمبر 2012[1]، وعلى مستوى المفاوضات الثنائية عقد فـريق الخبراء عدة اجتماعات ولقاءات حول الولوج إلى أسواق السلع والخدمات.

إلا أنه ورغم مساعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والتنازلات التي قدمتها منذ سنة 1996 تاريخ تقديمها ملف الانضمام، لم تفتح هذه الأخيرة الأبواب لها رغم انضمام العديد من الدول التي باشرت المفاوضات بعد الجزائر، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب يمكن حصرها فيما يلي[2]:

- أسباب متعلقة بمصداقية الملف الجزائري: تتمثل في غياب إستراتيجية واضحة، وارتكاز الجزائر على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الاتحاد الأوروبي على الرغم من الرهانات والمعطيات المختلفة وعدم تحديد أي رزنامة أو برنامج واضح، كذالك البطء المسجل في تجسيد الإصلاحات والتعهدات المقدمة، قلل من وزن الملف الجزائري للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- أسباب متعلقة بشروط الانضمام الخاصة بالدول النامية: إذ أن الانضمام في السابق كان أيسر وبشروط أسهل، وكلما تأخرت في الانضمام كلما أصبحت الشروط والالتزامات أقصى وأعسر. وفيما يخص الجزائر فالملاحظة هو تأخر بداية المفاوضات الثنائي إلى غاية 2002 نظرا للشروط التعجيزية التي فرضتها الدول المشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف والتي يصعب تنفيذها نظرا للأوضاع الاقتصادية للجزائر آنذاك[3].
- أسباب متعلقة بطبيعة الاقتصاد الجزائري: وتتعلق أساسا بالأزمة السياسة والأمنية في الجزائر، إذ أن المشاكل السياسية والأمنية التي عانت منها الجزائر خاصة في فترة التسعينيات أين عانت الجزائر من ظاهرة الإرهاب، والتي أدت إلى التغيير المستمر للحكومات والقوانين واختلاف المعطيات المقدمة إلى المنظمة، وكذلك عدم قدرتها على تحديد خيارات اقتصادية دقيقة ، بالإضافة إلى التحرير الكامل للتجارة الخارجية

[1] عربي مريم، **مرجع سبق ذكره**، ص 168.
[2] فيصل بهلول، **مرجع سبق ذكره**، ص 116.
[3] عربي مريم،**مرجع سبق ذكره**، ص 168.

والأسعار الداخلية للغاز، قضية المؤسسات التجارية التابعة للدولة وحماية حقوق الملكية الفكرية، إعادة النظر في بعض الضرائب المفروضة على عمليات الاستيراد واحتكار الدولة لقطاع الخدمات.

المبحث الثاني: واقع تجارة المنتجات الزراعية بالجزائر

يعتبر الأمن الغذائي منذ القديم هو سلاح الدول في تعزيز قدرتها على التعامل مع الأزمات والصدمات الداخلية والخارجية وزيادة قدرتها التفاوضية، لذا كان من الضروري النهوض بالزراعة اعتمادا على البحث والتطوير. والجزائر تمتلك في هذا المجال (قطاع الزراعة) مقومات كبيرة تمكنها من تحويل التحديات الحالية إلى فرص يمكن كسبها في المستقبل، وذلك باستغلال طاقات الإنتاج المتوفرة وتقليص ضياعها.

المطلب الأول: إمكانيات وواقع الإنتاج الزراعي في الجزائر

عرف القطاع الزراعي في الجزائر بداية من التسعينات تطورات هامة تماشيا والإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي عرفتها البلاد بانتقالها إلى اقتصاد السوق الذي أعطى الحرية للاستثمار الخاص والأجنبي خاصة مع صدور قانون الاستثمار 93_12 عام 1993 وتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي الذي تبنتها الدولة والإصلاحات التي عرفها القطاع الزراعي عام 1987 وعام 1990[1]. كل هذه الإصلاحات أعطت دفعا جديدا للاستثمار في المجال الزراعي خاصة مع الدور الذي قامت به الدولة من توفير وسائل الدعم المالية والمعنوية والاهتمام بالاستثمارات في البنية الأساسية المرتبطة بالزراعة.

الفرع الأول: الإمكانيات الزراعية في الجزائر

إن الجزائر بلد إفريقي متوسطي يتربع على مساحة 238174.10 ألف هكتار، تطل شمالا على البحر المتوسط بشريط ساحلي يقدر ب1200كم، أما شرقا فيحدها كل من تونس وليبيا، أما غربا فتتقاسم الحدود مع المغرب الأقصى والصحراء الغربية، أما جنوبا فتجاور الجزائر كل من النيجر ومالي وموريتانيا [2].

وهذا ما جعل الجزائر تملك مقومات كبيرة في جميع القطاعات على غرار القطاع الزراعي، حيث تتميز الزراعة فيها بمقومات كثيرة يمكن تشخيصها وتحليل بعض المؤشرات الزراعية لها كما يلي:

[1] غردي محمد:"**القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** "، أطروحة دكتورا (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012، ص 96.

[2] الديوان الوطني للإحصائيات: " **الموسوعة الإحصائية السنوية للجزائر** "، مطبعة الديوان، الجزائر، 1996 ، ص1.

أولا: نسبة المساحات الزراعية الغابية والرعوية في الجزائر

تفيد الإحصائيات الاقتصادية الراهنة أن المساحة الزراعية في الجزائر تساوي 8465.04 ألف هكتار سنة 2014 حيث تشكل نسبة 3.55 %من المساحة الكلية وهي نسبة أقل من المستوى العالمي الذي يساوي إلى 11.8%، ويعود ذالك إلى شساعة المساحة واتساع صحراء الجزائر وفي هذا السياق يمكن توضيح حجم الأراضي الزراعية الرعوية والغابية كنسبة من المساحة الكلية المزروعة بالجزائر، كما يبينه الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (1-2): نسب استعمال الاراضي الزراعية بالجزائر لسنة 2014

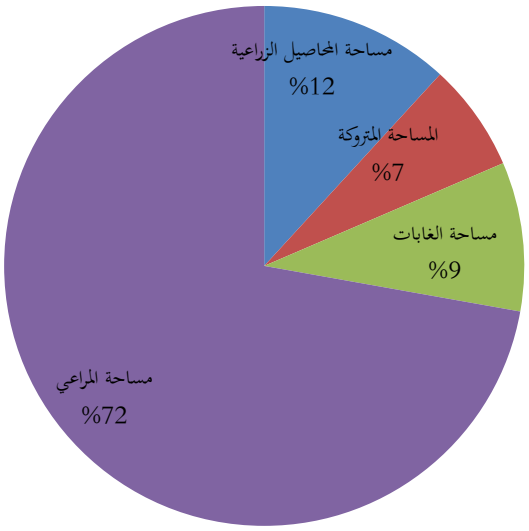

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 35، 2015، ص 9.

من خلال الدائرة النسبية يتضح لنا أن أكبر نسبة من الأراضي الزراعية تحتلها مساحة المراعي والتي تبلغ 72 % أما المحاصيل الزراعية فتبلغ نسبتها 12 % والتي تعبر عن ضعف استغلال الأراضي الزراعية، فيما تبلغ مساحة الغابات 9 %، أما المساحات الزراعية المتروكة فتقدر ب 7% من إجمالي الأراضي الزراعية الجزائرية خلال سنة 2014.

الشكل رقم (1-3): المناطق الرئيسية الزراعية بالجزائر

المصدر: محمد علي زوبار، الفاقد في سلسلة إمداد الحبوب والزيوت والتمور والألبان في الجزائر، اللقاء القومي حول **الحد من فاقد وهدر الغذاء لتعزيز الأمن الغذائي العربي**، المنظمة العربية للتنمية الغذائية، الخرطوم 2016، ص 9..

من خلال الرسم البياني السابق نلاحظ أن السهول الداخلية تحتل أكبر نسبة من المناطق الزراعية بالجزائر بنسبة 41.3% تليها منطقة الهضاب العليا ثم مناطق الجنوب، فيما تبلغ نسبة المناطق الجبلية نسبة 16.3% وهذا يعود لصعوبة التضاريس فيها.

ثانيا: الأقاليم المناخية ومعدل الهطول المطري في الجزائر

تتميز الجزائر بتنوع وتباين التضاريس المناخية والبيئية حيث تشمل المناطق الجبلية والهضاب والنجود والسهول والمناطق المنخفضة والبوادي والصحاري، ينعكس هذا التنوع في وجود أقاليم مناخية متنوعة[1]، حيث تتميز بإقليم البحر المتوسط وذلك لكونه ا بلد مطل على البحر الأبيض المتوسط، الإقليم المناخي التلي، والإقليم المناخي الصحراوي لكونها تملك مساحة معتبرة من الصحراء، إن تنوع هذه الأقاليم المناخية في الجزائر يساهم بشكل كبير في تنوع المنتجات الزراعية ولقد سجل إجمالي الهطول المطري في الجزائر سنة 2012 ما يعادل 192.5 ملم سنويا[2] وذالك يرجع إلى تنوع المناخ وطول الشريط الساحلي المطل على البحر الأبيض المتوسط.

[1] مبروكي الطاهر:" **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**"، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 05، 2007، ص 24.

[2] المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 32، الخرطوم، 2012 ،ص56.

أما بالنسبة للموارد المائية فان التقرير السنوي للمنتدى العربي للتنمية والبيئة سنة 2010 يشير أن الجزائر من أكثر البلدان عرضة للتأثر سلبا بتغير المناخ، حيث أنها تعتمد على مياه الأمطار، ولهذا فإن مواردها من المياه المتجددة والمياه الجوفية محدودة حيث بلغت الكمية 517 3 كلم[1].

ثالثا: نسبة اليد العاملة في القطاع الزراعي بالجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الهامة التي تحقق فرص الشغل لاسيما في المناطق الريفية التي يغلب عليها الطابع الفلاحي، ومثلت العمالة الزراعية في الجزائر نسبة 21.68% من إجمالي القوى العاملة سنة 2012، و21.13% سنة 2013، و22.27% سنة 2014 حيث أن هذه النسبة تتراجع سنويا، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدينة، وكذلك لاختلال التوازن التنموي والمعيشي بين الريف والمدن الجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (1- 5): التشغيل في القطاع الزراعي بالنسبة المئوية من مجموع السكان الناشطين بالجزائر للفترة 2012-2014

(ألف نسمة)

السنة	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الزراعية	نسبة القوى العاملة الزراعية إلى القوى العاملة الكلية(%)
2012	11423.00	2476.50	21.68
2013	11964.00	2528.90	21.13
2014	11453.00	2550.60	22.27

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 35، 2015، ص4.

رابعا: نسبة المورد الرأسمالي

يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الزراعي حسب منظمة الفاو بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، المكننة والتجهيزات الفلاحية، نفقات تحسينات الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني، حيث يلاحظ أن متوسط رأس المال الزراعي بلغ 11.9 مليار دولار خلال الفترة (1980–2009)، وتراوحت قيمة رأس المال الزراعي الصافي بين 9.15 و14.08 مليار دولار خلال عامي (1980 و2009) على التوالي، وقدرة الزيادة بـ 4.9 مليار دولار خلال فترة الدراسة حيث شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى بمعدل زيادة سنوي يقدر بـ 176 مليون دولار[2].

[1] وليد صالح وآخرون:" **أوضاع الأنظمة البيئية للمياه العذبة في البلدان العربية**"، الفصل الثالث من التقرير السنوي للمنتدى 20 العربي للبيئة والتنمية، 2010، ص 52.

[2] زهير عماري:" **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة 10 (2009/1980)**"، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة بسكرة، 2013/2014، ص132.

كما بلغت كمية الأسمدة الموزعة بكافة أنواعها أكثر من 57.2 مئة ألف طن سنة (2010-2011) مقابل 39.2 مئة ألف طن سنة (2009-2010) و72.2 مئة ألف طن سنة (2008-2009)، وبالتالي زاد مستوى التخصيب من الحبوب في المنطقة التي ارتفعت من 130 ألف هكتار للأسمدة عام(2008-2009) إلى 404 ألف هكتار عام 2009-2010، 543.779 هكتار عام 2010-2011 للأسمدة الخلفية، ومن382 ألف هكتار سنة2008-2009 إلى428 ألف هكتار عام 2009-2010 إلى 606.247 لأسمدة التغطية [1].

أما البذور فقد بلغت كمية البذور الموزعة على الفلاحين من 22 هكتار عام 2010-2011 لأسمدة التغطية طرف الشبكة (CCLS) 662.1 مليون قنطار لل جملة 2011-2012، مقابل 446.1 مليون قنطار سنة 2010 وهو ما يمثل نسبة التغطية 7.47%، أما إنتاج البطاطا لغرض الاستهلاك، فقد ارتفع إنتاج بذور البطاطا إلى 272.215 طن سنة 2011، بعدما بلغ236.468 طن سنة2010 و217.534 طن سنة2009.

ومن أجل تطوير المكننة في نظم الزراعة، وإحياء صناعة الآلات الزراعية في الجزائر، هناك برنامج مرافقة الفلاحين والتعاونيات، أطلقت عليه عام 2009 بتأجير بنك الفلاحة والتنمية الريفية والدفع نقدا، وفي نهاية سبتمبر2011 وصل توزيع الجرارات إلى أكثر من7.829 جرار جديد والتي تمثل 11% من المرفأ الوطني، و 1252 حاصدة والتي تمثل 6.15% من المرفأ الوطني [2].

الفرع الثاني: الإنتاج الزراعي في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي أحد أهم القطاعات الاقتصادية من حيث أهميته في الناتج المحلي الإجمالي واستيعابه لقوة العمل، ودوره في تأمين الغذاء للسكان، وقد حقق الإنتاج الفلاحي في الجزائر نتائج معتبرة في سنة 2013 من بين كل القطاعات، حقق قطاع الفلاحة أعلى نمو في الحجم بمعدل8.8% مقابل 2.7% لسنة 2012 ويساهم بواقع 3.9% من إجمالي الناتج الداخلي و 7.12% في القيمة المضافة للاقتصاد الحقيقي [3]. وهنا نستعرض أهم مؤشرات قياس الإنتاج الزراعي في الجزائر.

أولا: الإنتاج النباتي

[1] هاشمي الطيب :"**القطاع الزراعي في الجزائر في ضل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات**"، الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحولات الاقتصادية الدولية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،23-24 نوفمبر 2014، ص 8.

[2] **المرجع السابق**، ص 9.

[3] "**التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**"، بنك الجزائر، 2013، ص 26.

تقع الجزائر على مساحة جغرافية متنوعة التضاريس مما يكفل لها تنوع في المنتجات الزراعية، ويتأرجح الإنتاج النباتي في الجزائر تبعا للظروف المناخية والأوضاع الاقتصادية، وأهم المنتوجات الزراعية التي تنتج في الجزائر هي الحبوب (تضم القمح الصلب، القمح اللين، الشعير، الخرطال، الذرة بأنواعها)، الباقوليات، الخضر، الفواكه، الدرنات والجذور، التمور، والتبغ....

الجدول رقم (1-6): تطور الإنتاج النباتي في الجزائر للفترة (2013_2014)

المحصول	2013			2014			نسبة التغير % (2013_2014)		
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (كلغ/ هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (كلغ/ هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاجية (كلغ/ هكتار)	الإنتاج (ألف طن)
الحبوب	2699.25	1820	4912.23	2509.02	1369	3435.23	-7.7	-21.65	-1477
الدرنات والجذور	162.71	30287	4928.03	156.18	29924	4673.52	-4	-1.15	- 5.16
الباقوليات	84.99	1128	95.83	90.5	1035	93.7	6.48	-8.21	-2.22
الخضر	505.57	23471	11866.41	499.07	24641	12297.73	-1.27	4.98	3.63
التبغ	4.05	19.56	7.92	4.43	19.66	8.71	9.38	0.71	9.97
الفواكه	372.58	19691.74	4231.63	370.39	20140.51	4205.1	-0.58	2.27	-0.62
التمور	164.7	14652.38	848.2	164.7	15090.93	934.38	0	3.01	10.16

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015، ص ص 30_83.

1. **إنتاج الحبوب:** من الجدول السابق نلاحظ أن إنتاج الحبوب سجل تراجع سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 بكمية تقدر ب 1477 ألف طن أي بحوالي الثلث وهي نسبة كبيرة في بلد يعتمد على الحبوب كغذاء أساسي ويومي، هذا إلى جانب انخفاض الإنتاجية بشكل ملحوظ بنسبة 24.78%، مع تراجع المساحة المزروعة ب 7.7%. إن هذا التدني في إنتاج الحبوب مرده إلى العوامل المناخية التي أثرت على مناطق الإنتاج، الحرائق التي أتلفت 12 هكتار من مساحات إنتاج الحبوب في منطقة سطيف إحدى أهم مناطق الإنتاج.
2. **الدرنات والجذور:** شهدت تغير في الإنتاج بنسبة (5.16-)% وكذلك تراجع في الإنتاجية والمساحة المزروعة ب 1.15%و4% على التوالي، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض لاعتماد الزراعة الموسمية في الجزائر وتنقل الفلاحين من زراعة لأخرى بحثا عن الربح، وتعتبر البطاطس المنتوج الرئيسي في مجموعة الدرنيات بنسبة اكتفاء تقدر ب98.52% سنة 2013 و97.44% سنة 2014.

3. **الباقوليات**: بالنظر للجدول نجد أنها سجلت تراجع في الإنتاج بنسبة (2.22-)% وهذا راجع إلى تراجع إنتاجية الهكتار بنسبة (8.21-)%، رغم زيادة المساحة المزروعة (6.48)% ،إن هذا الانخفاض في الإنتاج يعزى وبدرجة كبيرة إلى الأساليب الزراعية التقليدية، والعوامل المناخية التي تؤثر وبدرجة كبيرة على المنتوج لضعف استعداد الفلاح لها.
4. **الخضر**: نلاحظ من الجدول أنها شهدت ارتفاعا في الإنتاج بنسبة 3.63% ومع ترافق ذلك بزيادة في الإنتاجية ب 4.98%، رغم التراجع الطفيف في المساحة المزروعة من 505.57 ألف هكتار سنة 2013 إلى 499.07 ألف هكتار سنة 2014 وقد حملت نسبة تغير تقدر ب 1.27%، وهذا راجع لدعم الدولة للزراعات المحمية وفي مقدمتها الخضر كونها منتوج غذائي أساسي للمواطن الجزائري.
5. **التبغ**: شهد زيادة في الإنتاج والإنتاجية وكذا المساحة المزروعة، بنسب 9.97% للإنتاج وبنسبة 0.51% للإنتاجية وهي نسبة ضعيفة رغم زيادة المساحة المزروعة بنسبة 9.38%، ويرجع ضعف الإنتاجية في الهكتار إلى تبني أساليب الزراعة التقليدية وعدم إيلاء الدولة الأهمية لهذا المنتوج في برامج الدعم.
6. **الفاكهة**: تتميز الجزائر بتنوع كبير في هذا المنتوج، كما أن الدولة تعطيه الأولوية من بين المنتوجات الغذائية الأخرى، إلا أنه من خلال الجدول السابق نلاحظ تراجع في المساحة المثمرة بنسبة 0.58% ، وزيادة في الأشجار المثمرة ب 2.27%، لكن ذلك لم يصاحبه زيادة في الإنتاج حيث عرف انخفاض بنسبة (0.62-)%، ويرجع التناقض بين زيادة الأشجار المثمرة وانخفاض الإنتاج إلى كون الأشجار المثمرة تحتاج لوقت قل البدء بالإنتاج.
7. **التمور**: فيما يخص التمور فإننا نلحظ من خلال الجدول زيادة في الإنتاج والأشجار المثمرة حيث قفز الإنتاج من 848.2 ألف طن سنة 2013 إلى 934.38 ألف طن سنة 2014 أي بنسبة 10.16% رغم أن المساحة المثمرة لم تعرف أي تغير، وهذا راجع إلى الأهمية البالغة التي يحضى بها هذا المنتوج من قبل الدولة وهو أحد أهم مصادر الإيرادات في المنتوج النباتي للجزائر.

ثانيا: الإنتاج الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني جزءا مهما من الإنتاج الزراعي سواء من حيث مساهمته في الناتج المحلي الزراعي، أومن حيث مساهمته في تغطية الاحتياجات الاستهلاكية للسكان من المنتجات الحيوانية المختلفة، وتزداد أهميته أكثر

نظرا لثقله في تركيبة الإنتاج الزراعي. وأهم ما تتكون منه الثروة الحيوانية في الجزائر، هي الأبقار والأغنام والماعز والخيول والإبل ونلخص مجمل إنتاجها في جملة اللحوم الحمراء ، بالإضافة إلى الدواجن التي حصرناها في اللحوم البيضاء ،والأسماك، والتي سنتطرق إليها من خلال دراسة الجدول التالي:

الجدول رقم (1-7): الإنتاج الحيواني في الجزائر (2013_2014)

المحصول	2013				2014			
	الإنتاج (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)	الإنتاج (ألف طن)	الصادرات (ألف طن)	الواردات (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي(%)
جملة اللحوم	660.60	0.37	49.70	93.05	715.82	1.82	80.21	90.13
لحوم حمراء	242.20	0.37	49.70	83.08	252.64	1.82	187.37	76.33
لحوم بيضاء	418.40	-	0.00	100.00	463.18	-	0.02	100.00
الأسماك	104.05	0.96	24.32	81.67	101.58	1.95	42.74	71.35
البيض	299.35	-	-	100.00	303.03	-	-	100.00
الألبان ومنتجاتها	3400.67	0.11	1983.21	63.17	3648.55	0.34	3579.38	50.48

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.

1. تطور إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء:

بالرغم من تكثيف الجهود وتشجيع تربية الماشية بصفة عامة، إلا أن الجزائر تبقى من بين الدول التي تعاني من نقص في عدد المواشي وبخاصة منها الأبقار، وذلك لأسباب عديدة، ربما أهمها عدم تأهيل المراعي ونقص الأعلاف بسبب الظروف الطبيعية التي تؤثر بشكل مباشر على الثروة الحيوانية، حيث يتم التخلص منها بالذبح، إلى جانب تفشي بعض الأوبئة من حين لآخر، والتي تتسبب في فقدان أعداد من الحيوانات، مما يؤدي إلى نقصان القطيع الحيواني.

كما تعتبر اللحوم البيضاء من النواتج الرئيسية للحوم الدواجن، والذي بدأ يحتل مكانة اقتصادية متميزة، بحيث أصبح من القطاعات التجارية الهامة، وقد اكتسبت صناعة الدواجن أهمية متزايدة منذ مطلع الثمانينيات وذلك لتزايد الطلب على المنتجات الحيوانية بصورة عامة، وعلى لحوم الدواجن بصفة أخص، وكنتيجة لارتفاع دخول الأفراد وزيادة معدلات النمو السكاني، وخاصة في المناطق الحضرية، إلى جانب تغير الأنماط الاستهلاكية. ولهذا

فقد أولت الجزائر أهمية لتطوير إنتاج اللحوم البيضاء، من خلال منح الإعانات والقروض وتوفير البنى التحتية الأساسية وتشجيع القطاع العام والخاص على الاستثمار في هذا المجال [1].

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إنتاج اللحوم الإجمالي بالجزائر يقدر ب 660.60 ألف طن خلال سنة 2013 بنسبة اكتفاء ذاتي 93.05 % ، منها 242.20 ألف طن لحوم حمراء بنسبة اكتفاء ذاتي 83.08 %، و418.24 ألف طن لحوم بيضاء بنسبة اكتفاء ذاتي قدرت ب 100 %.

أما خلال سنة 2014 فان نسبة الاكتفاء الذاتي لجملة اللحوم انخفضت إلى 90.13 % بالرغم من زيادة الإنتاج الإجمالي إلى 715.82 ألف طن،وهذا يعود إلى زيادة الطلب الوطني عليها بنوعيها اللحوم الحمراء وكذا البيضاء، إلا أن البيضاء منها بقيت محافظة على نسبة الاكتفاء الكلي بينما اللحوم الحمراء انخفضت إلى 76.33 %.

2. تطور إنتاج شعبة الألبان ومنتجاتها :

يعتبر الحليب من المكونات الغذائية الأساسية، لكونه أحد المصادر الطاقوية للبروتين الحيواني، والذي ترتبط بالصحة العامة للإنسان. ويشكل إنتاج الحليب وتصنيعه دعامة أساسية في اقتصاديات العديد من دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية، من تلك الدول التي تسعى لتأمين استقلالية غذائية لمواطنيها، والتحرر من التبعية في قراراتها الاقتصادية والسياسية.

تلعب شعبة الحليب دورا هاما في الاقتصاد الجزائري، حيث يقدر التعداد الإجمالي للأبقار 652 049 2 رأس ، منها 512 072 1 رأس من الأبقار الحلوب، حيث يمثل حليب الأبقار 70% من إجمالي إنتاج الحليب بالجزائر فيما تستهلك الجزائر ما يقارب 5 مليارات لتر حليب سنويا مع تسجيل عجز يقدر 1.5 مليار لتر ليتم تغطيته عن طريق استيراد بودرت الحليب [2]، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي من الحليب قدرت ب 63.17% سنة 2013 فيما انخفضت إلى50.48 % سنة 2014.

3. تطور إنتاج الأسماك والبيض:

- إنتاج الأسماك: تحوي الجزائر شريط ساحلي بطول 1280.00 كلم وهو ما يتيح لها استغلال ثروة سمكية هائلة حيث تشكل منتوجات الصيد البحري مصدرا لا يستهان به للحصول على البروتينات التي يحتاجها الإنسان في غذائه اليومي، كما أنها تساعد على تأمين احتياجات البلاد من مادة غذائية هامة، غير أن هذا القطاع لم يحقق النتائج المنتظرة منه نظرا لهامشية تنميته ونقص التأطير به. حيث بقي لمدة

[1] جامعة الدول العربية: المنظمة العربية للتنمية الزراعية :" **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات**.."، 12/1994،ص 41.

[2] محمد على زوبار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 11.

طويلة يغلب على نشاطه الطابع التقليدي القائم على الاستغلال البدائي للموارد البحرية . ونلاحظ من خلال الجدول السابق أنه في سنة 2013 قدر إجمالي إنتاج الأسماك ب 104.05 ألف طن بنسبة اكتفاء ذاتي 81.67 % ، أما خلال 2014 فقد انخفض الإنتاج إلى 101.58 ألف طن وهو ما خفض أيضا نسبة الاكتفاء الذاتي إلى 71.35 %.

- إنتاج البيض: لقد انتشرت صناعة إنتاج البيض في الجزائر بصورة مقبولة، وذلك منذ عقد الثمانينيات تحديدا، حيث أصبح إنتاج البيض يتم بصفة رئيسية في القطاعات التجارية الحديثة والتي لا تتأثر كثيرا بالظروف البيئية والمناخية، مما يساعد على الاستثمار في إنتاج الدواجن وبيض المائدة لسد احتياجات السكان الاستهلاكية. وبالرجوع إلى معطيات الجدول فان الجزائر تحقق اكتفاء ذاتي من إنتاج البيض، حيث قدر الإنتاج الإجمالي منه 299.35 ألف طن خلال 2013، وارتفع إلى 303.03 ألف طن سنة 2014.

المطلب الثاني: تجارة السلع الزراعية في الجزائر

سنرى ضمن هذا المطلب أهم صادرات وواردات السلع الزراعية في الجزائر وكذا اتجاهات تجارة السلع الزراعية في الجزائر.

الفرع الأول: هيكل تجارة السلع الزراعية في الجزائر

تتميز الجزائر بتنوع في ميزانها التجاري الزراعي خاصة في جانب الواردات حيث يغلب عليها التبعية الغذائية الخارجية.

أولا: صادرات السلع الزراعية في الجزائر

حسب المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن الجدول الموالي يبين أهم السلع الزراعية المصدرة من قبل الجزائر للأسواق الدولية.

الجدول رقم (1-8): صادرات أهم السلع الزراعية للجزائر الفترة (2012_2014)

القيمة: مليون دولار أمريكي / الكمية: ألف طن

أهم السلع الزراعية	2012		2013		2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	0.00	0.00	0.75	0.39	0.03	0.03
البطاطس	0.00	0.00	0.87	0.45	0.64	0.22
السكر الخام	313.41	208	474.62	273.04	476.52	227.9
الباقوليات	0.00	0.00	N.A	N.A	0.00	0.00
الزيوت النباتية	4.56	7.34	0.31	0.62	0.15	0.26

الخضر الطازجة والمجففة	2.75	9.73	4.64	20.18	3.24	2.65
الفاكهة الطازجة والمجففة	20.58	26.29	14.75	20.52	25.78	38.5
اللحوم الحمراء	0.00	0.00	0.37	0.04	1.82	0.24
الألبان ومنتجاتها	0.29	0.18	0.11	0.12	0.34	0.25
الأسماك	1.64	6.54	1.23	4.76	1.95	7.75

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.

بالنسبة لأهم المنتجات الزراعية المصدرة من قبل الجزائر نحو العالم من الجدول السابق نلاحظ أن:

1. **السكر الخام**: نلاحظ أن له حظ الأسد من الصادرات الجزائرية ب 208 مليون دولار سنة 2012 لترتفع هذه القيمة بشكل ملحوظ سنة 2013 ب 273.04 مليون دولار، قبل أن تتراجع ل 227.9 مليون دولار سنة 2014. وهذا التدني في القيمة راجع لانخفاض أسعار السكر عالميا نظرا لزيادة المعروض منه.
2. **الفاكهة الطازجة والمجففة**: تعتبر ثاني أهم السلع الزراعية المصدرة من الجزائر، وقد حققت أرباح بقيمة 26.29 مليون دولار سنة 2012، وانخفضت هذه القيمة ل 20.52 مليون دولار سنة 2013 وهذا بسبب نقص الكمية المصدرة حيث صدرت سنة 2013 كمية تقدر بـ14.75 ألف طن مقارنة بـ20.58 ألف طن سنة 2012 وهذا راجع لقلة المحصول، لكن هذا الانخفاض لم يستمر حيث شهد زيادة في الكمية والعائد ب 25.78 ألف طن بقيمة 38.5 مليون دولار سنة 2014 وهذا راجع لقوة منتوج التمور الذي يعتبر أهم المنتجات المصدرة في هذا الصنف، والجزائر من أهم الدول المنتجة له.
3. **الخضر الطازجة والمجففة** : شهدت زيادة في كمية الصادرات وقيمتها ب 20.18 مليون دولار سنة 2013 مقارنة بـ9.73 مليون دولار سنة 2012. بينما شهد انخفاض في الكمية المصدرة والعائد سنة 2014 بـ2.65 مليون دولار، ويعتبر البصل المجفف أهم المنتجات المصدرة في هذا الصنف.
4. **الأسماك**: تتميز بالتذبذب في صادراتها من حيث الكمية والقيمة العائدة منها، سجلت عائد يقدر ب 6.54 مليون دولار سنة 2012 و 9.76 مليون دولار سنة 2013، 7.75 مليون دولار سنة 2014 وهذا راجع لعدم تنظيم هذا القطاع (قطاع الصيد البحري) وكذا عدم إدخال التجهيزات الحديثة في الصيد والتعليب إلا بنسب قليلة رغم تربع الجزائر على شريط ساحلي كبير.

ثانيا: واردات السلع الزراعية في الجزائر

بلغت الواردات الزراعية للجزائر سنة 2014، 19409.38 مليون دولار من 58274.09 مليون دولار واردات كلية.وتضم هذه الواردات الزراعية عديد المنتجات سنركز على أهمها من حيث كمية الاستيراد.

الجدول رقم (1-9): واردات أهم السلع الزراعية للجزائر الفترة (2012_2014)

القيمة: مليون دولار أمريكي / الكمية: ألف طن

أهم السلع الزراعية	2012		2013		2014	
	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	الكمية	القيمة
الحبوب والدقيق	9912.51	3260.41	7501.93	2531.56	12430.53	3641.35
البطاطس	156.36	109.56	74.96	51.42	123.58	88.12
السكر الخام	1697.99	980.31	1415.04	730.89	1928.22	859.75
الباقوليات	176.49	217.53	185.89	220.35	192.12	229.38
الزيوت النباتية	718.36	817.44	610.52	658.56	778.64	710.09
الخضر الطازجة والمجففة	32.07	45.8	35.83	32.05	27.65	32.56
الفاكه الطازجة والمجففة	195.21	129.98	331.95	240.97	494.5	392.65
البقر الحي	22.81	100.35	29/78	127.95	29.54	129.93
جملة اللحوم الحمراء	72.52	256.9	49.7	187.37	80.19	306.98
الدواجن الحية	1.52	12.17	0.96	7.83	0.57	6.7
الألبان ومنتجاتها	2899.38	1261.19	1983.21	920.95	3579.38	2034.45
جملة الأسماك	29.33	65.52	24.32	62.5	42.74	135.64
التبغ	15.23	74.47	9.57	42.64	5.33	24.22
الشاي	15.91	27.39	9.24	17.92	14.73	31.11
الكاكاو	11.47	43.42	12.66	38.93	16.59	45.71
البن	126.88	338.91	83.43	214.15	128.18	306.6
الألياف	5.9	16.41	3.46	10.68	6.63	19.09
أعلاف الحيوانات	0.21	0.07	0.41	0.16	7.41	2.3

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية**، المجلد رقم 35، الخرطوم، 2015.

من الجدول السابق يتضح أن أهم المنتجات الزراعية المستوردة في الجزائر هي:

1. **الحبوب والدقيق**: يتربع على عرش أهم السلع الزراعية المستوردة في الجزائر بقيمة 3260.41 مليون دولار سنة 2012 لتعرف هذه القيمة تراجع سنة 2013 بقيمة 2531.56 مليون دولار، وسنة 2014 كانت الزيادة ملحوظة في فاتورة الواردات ب 3641.35 مليون دولار، والجزائر من الدول الأولى

المستوردة للحبوب وعلى رأسها القمح الذي يعتبر الغذاء الأول للمواطن الجزائري والدعامة الأساسية على المائدة لجزائرية.

2. **الألبان ومنتجاتها** : بلغت الكمية المستوردة سنة 2012 حدود 2899.38 ألف طن وانخفضت سنة 2013 إلى 1983.21 ألف طن، وسنة 2014 سجلت زيادة فكانت الكمية المستوردة 3579.38 ألف طن بقيمة 2034.45 مليون دولار، ويستأثر اللبن الجاف على غالبية الكمية المستوردة من الألبان ومنتجاتها.
3. **السكر الخام**: بالرغم من أنه من بين المنتجات التي تصدرها الجزائر إلا أنها استوردت سنة 2012 ما قيمته 980.31 مليون دولار وانخفضت هذه القيمة سنة 2013 لـ730.89 مليون دولار، وهذا يرجع لزيادة الكمية المنتجة منه في هذه السنة، وسنة 2014 ارتفعت وارداته من جديد بـ859.75 مليون دولار.
4. **الزيوت النباتية** : استوردت الجزائر منها 718.36 ألف طن سنة 2012 و610.52 ألف طن سنة 2013 أي انخفاض بقيمة 107.84 ألف طن، لكنها سجلت زيادة سنة 2014 بقيمة 168.12 ألف طن لتصل لـ778.64 ألف طن.
5. **الباقوليات**: من المواد الغذائية الرئيسية التي يعتمد عليها المواطن الجزائري، حيث سجلت الواردات بقيمة 217.53 مليون دولار سنة 2012، وبقيمة 220.35 مليون دولار سنة 2013 بارتفاع يقدر ب 2.82 مليون دولار، واستمر هذا الارتفاع في قيمة الواردات من الباقوليات سنة 2014 ليصل 229.38 مليون دولار. إن هذا الارتفاع في استيراد الباقوليات راجع إلى كون الفلاح الجزائري يتجه للزراعات الموسمية ذات العائد السريع.
6. **الفاكهة**: سجلت هي الأخرى ارتفاعا في الكميات المستوردة من 2012 إلى 2014 حيث كانت قيمة الاستيراد لهذا الصنف سنة 2012 هي 129.98 مليون دولار ليصل سنة 2014 إلى 392.65 مليون دولار، وكان الموز من أكثر الفواكه استيرادا وبلغت قيمة استيراده 263.54 مليون دولار سنة 2014 وبالنسبة للمنتجات الأخرى كالتبغ، الشاي، جملة الأسماك.....فأن قيمة الكمية المستورة منها تعد صغيرة كون الجزائر تعمل على تكملة النقص في الإنتاج عن طريق الاستيراد.

الفرع الثاني: اتجاهات تجارة السلع الزراعية في الجزائر

تتميز الحركة التجارية في الجزائر بالحيوية خاصة فيما يخص المنتجات الزراعية، فهي تغطي عجزها عن طريق الاستيراد وفي المقابل فإنها تشارك العالم المنتجات الزراعية التي تشتهر بها كالتمر عن طريق التصدير والجدول التالي يبين شركاء الجزائر الرئيسيين في الميزان التجاري الزراعي.

الجدول رقم (1–10): أهم الدول المصدرة والمستوردة للمنتوج الزراعي من وإلى الجزائر لسنتي (2009_2010)

الوحدة: 1000دج

الدول	2009			2010		
	تصدير FOP	استيراد CAF	معدل التغطية (%)	تصدير FOP	استيراد CAF	معدل التغطية (%)
فرنسا	1420430	123679900	1.1	1977782	125715768	1.6
الأرجنتين	0	52935847	0.00	78483	84444912	0.09
كندا	53709	23164166	0.1	127660	17469484	0.7
البرازيل	1476006	52045981	2.8	1935930	6038958	3.2
و،م.أ	145511	14149903	1.0	22000	17182707	0.1
اسبانيا	1369340	18376749	7.5	1616738	10782759	14.9
ألمانيا	100598	15825990	0.6	184287	14577541	1.3
بلجيكا	85586	15951047	0.5	235418	18507000	5.7
الأراضي المنخفضة	396877	1291966	3.2	697163	12126898	7.8
تركيا	208511	8950666	2.3	504296	6500353	17.8
إيطاليا	1050108	8626493	12.2	1257682	8292400	15.2
سويسرا	5447	2200230	0.2	15913	1538197	1.0
فيدرالية روسيا	12590	1761435	0.5	35697	777085	4.6
تونس	326957	4084809	8.0	1504728	3580851	42.0
الأردن	21874	1267790	1.7	1251168	1254802	99.7
المغرب	114423	1713705	6.7	44563	2103115	2.1
دول أخرى	8359239	168198565	5.0	22111211	182815885	12.1
المجموع	15147201	526832949	2.9	33600690	568578744	5.9

المصدر:سليمان دحو، **التسويق الدولي للنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات_دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر** _أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة،2015_2016، ص 242.

أولا: أهم الدول المصدرة للمنتوج الزراعي للجزائر

إن أهم الدول المصدرة للمنتوج الزراعي بالنظر للجدول السابق على مدى السنوات الثلاث كانت فرنسا من الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر أهم مصدر للمنتوج الزراعي للجزائر حيث بلغت سنة 2010 قيمة الاستيراد منه 268.4 مليار دج ما يمثل نسبة 47.18% من إجمالي الواردات الزراعية الجزائرية. وتتصدر فرنسا القائمة بنسبة 46% ثم بلجيكا بنسبة 6.71% واسبانيا 5.22% والأراضي المنخفضة 4.85%. بينما الدول الأخرى كانت مساهمتها في الواردات الزراعية الجزائرية كما يلي: الأرجنتين 14.75%، البرازيل 10.68%، أمريكا الشمالية (كندا والولايات المتحدة الأمريكية) 5.98%، تركيا 1.05%.

ثانيا: أهم الدول المستوردة للمنتوج الزراعي الجزائري

من الجدول نلحظ أن الاتحاد الأوروبي إلى جانب أنه المصدر الأول للمنتوج الزراعي للجزائر أيضا هو أهم مستورد للمنتجات الزراعية الجزائرية، ففي سنة 2010 كانت فرنسا تستورد ما قيمته 1.97 مليار دج، اسبانيا 1.61 مليار دج. كما تدخل دول المغرب العربي ضمن أهم الدول المستوردة للمنتوج الزراعي الجزائري، حيث تونس استوردت سنة 2010 ما قيمته 885.02 مليون دج، موريتانيا 136.62 مليون دج، وهذا يبشر بأنه في حالة تم تفعيل الوحدة المغاربية فإن ذلك سيكون له أثر ايجابي على كل دول الاتحاد.

خلاصة الفصل الأول

في هذا الفصل قمنا بتسليط الضوء على التحرير التجاري، وتحليل تجارة السلع الزراعية في الجزائر. ومن خلال ما رأينا توضح لنا أن التحرير التجاري جزء من الانفتاح الاقتصادي الذي يعني إزالة المعوقات القائمة على الحدود أمام التعاملات الاقتصادية الدولية، تخفيف القيود التي يشتغل في ظلها الاقتصاد القومي مثل القيود على الاستيراد والصرف الأجنبي والاستثمارات الأجنبية ... أي تحرير قنوات التجارة بجميع أنواعها وفتح الاقتصاد على العالم الخارجي، وأن من أهم مكاسب التحرير تحفيز الاستثمار الذي يؤدي إلى تطوير الطاقات الكامنة وتنمية الاقتصاد، تحقيق انتعاش اقتصادي للدول خاصة النامية منها من خلال فتح الأسواق الخارجية أمامها. لذلك قامت الجزائر وكخطوة حتمية في إطار اندماجها في النظام الاقتصادي العالمي وسعيها لتحرير تجارتها الخارجية وتوقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بعدة إصلاحات على مستوى التجارة الخارجية. أما فيما يخص القطاع الزراعي بالجزائر فإننا لاحظنا امتلاكها لمقومات واعدة في مجال الزراعة مع تركز تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي كشريك أول وعلى رأسه فرنسا حيث بلغت نسبة التجارة بينهما سنة 2003 ما يعادل 32.9% .

الفصل الثاني

الدراسة التطبيقية

(قياس أثر التحرير التجاري على الميزان التجاري الزراعي في الجزائر)

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول للتحرير التجاري الذي هو شكل من أشكال الانفتاح الاقتصادي،ولواقع تجارة المنتجات الزراعية بالجزائر، وجدنا أنه واليوم في إطار التحرير التجاري تسعى الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي وعدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، ويبرز ذلك من خلال توقيعها لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر الشريك الأول، هذا الاتفاق الذي يحمل في طياته زيادة في عجز الميزان التجاري الزراعي حيث زادت الواردات الزراعية للجزائر بينما وجدت الصادرات الزراعية عراقيل تمنعها من دخول الأسواق الأوروبية. لكن الجزائر لم تتوقف عند هذا الاتفاق فهي تحاول الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة منذ إنشاء هذه الأخيرة رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية القائمة ومواصلة تحرير التجارية تماشيا مع مبادئ المنظمة.

ومما لا شك فيه أن هذه الخطوات التي أقدمت الجزائر عليها سواء توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أو الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في حال حدوثه سيترتب عليها أثار وانعكاسات كبيرة على القطاع الزراعي.

وهذا ما سنخصص له الدراسة ضمن هذا الفصل وذلك ب تحليل التحرير التجاري على القطاع الزراعي الجزائري، دراسة قياسية لأثر التحرير التجاري على الميزان لتجاري الزراعي

المبحث الأول: أثر التحرير التجاري على القطاع الزراعي بالجزائر

بعد دخول الجزائر في ركب التحرير التجاري وفتح أسواقها على العالم الخارجي، سجل ميزانها التجاري الزراعي سلبيات وايجابيات هذا التحرير. وسنعرض ضمن هذا المبحث هذه الآثار بالتحليل تركيزا على أثر الشراكة الأورومتوسطية والمنظمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي الجزائري

المطلب الأول: أثر الشراكة الأورومتوسطية على الميزان التجاري الزراعي الجزائري

سندرس من خلال هذا المطلب أهم بنود الشراكة الأورو_جزائرية في المجال الزراعي شروط نجاح الاتفاق في القطاع الزراعي.

الفرع الأول: أهم بنود الشراكة الأورو_جزائرية في المجال الزراعي

إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث سيمس ذلك أزيد من 53% من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار المتوقعة على الواردات تكون في شكلين: أولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي (أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى)، وثانيا ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين[1].

وبالنسبة للمنتجات التي مسها الاتفاق

- المنتجات الزراعية: لم يتم الاتفاق على التحرير الكلي لها، وقد أعطيت امتيازات خاصة متبادلة لكلا الطرفين :

✓ الخضر، الفواكه، زيت الزيتون، المصبرات، عصير الفواكه، الخمور، فيما يتعلق بالصادرات الجزائرية إلى أوروبا.

✓ اللحوم، الحليب، التبغ، المواد الزيتية، فيما يخص صادرات الاتحاد الأوروبي إلى الجزائر

[1] قطاف ليلى: " **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة– دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الشراكة الأورو– جزائرية** "، الملتقى الدولي 17 حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 14-13 نوفمبر، 2006، ص ص 6-7 .

- منتجات الصيد البحري: تم الاحتفاظ بالنظام المعمول به بموجب اتفاق 1976، حول تصدير السمك الجزائري، والذي نص على التحرير الكلي لصادرات السمك الطازج. من جهتها تشرع الجزائر في إجراء تخفيضات على الحقوق والرسوم ما بين 25 % إلى 100 % لمعظم المنتجات السمكية الطازجة والمجمدة.
- بالنسبة للمنتجات الزراعية المحولة : سيقوم الاتحاد الأوروبي بإلغاء الحقوق الجمركية بنسبة 95 % على الواردات الاعتيادية ذات المنشأ الجزائري، من جهتها تقوم الجزائر بتخفيضات جمركية تغطي حوالي 85 % من وارداتها من الاتحاد[1].

أولا: الآثار السلبية

تزايد الضغط على الميزان التجاري الزراعي نتيجة زيادة الواردات الزراعية من دول الاتحاد الأوروبي بسبب تفكيك الرسوم الجمركية، بينما لا يرافق ذلك حدوث زيادة في الصادرات الزراعية كون الرسوم في دول الاتحاد متدنية، وليس لها أثر على الواردات الزراعية نحو أوروبا، مع ضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بحماية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى . ودون أن ننسى تمسك الاتحاد الأوربي بالسياسة الزراعية المشتركة، والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا لقطاعه الزراعي، يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد. وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية، على منافسة نظيرتها الأوربية [2].

ثانيا: الآثار الإيجابية

ذكر الآثار السلبية لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوربي على القطاع الزراعي، لا يعني خلوه من آثار إيجابية على هذا القطاع ومنها [3]:

1. تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم

[1] شيخ هجيرة: "**آثار الشراكة الأورو جزائرية على الأمن الغذائي في الجزائر**"، الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحولات الاقتصادية الدولية"، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص 9.

[2] محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة:" **تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي**"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، **الجزائر**، جوان 2016.

[3] سلطاني فيروز:" **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية** "، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،جامعة بسكرة، ص 184.

النفاذ إلى الأسواق الأوربية. لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.

2. إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

الفرع الثاني: شروط نجاح الاتفاق في القطاع الزراعي

من أجل نجاح الاتفاق في القطاع الزراعي، يجب على الجزائر تحديد سياسة أو برامج لتطوير هذا القطاع تأخذ في الحسبان:

- عصرنة أنظمة الإنتاج الفلاحي.
- تطوير هياكل الإنتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال، ومستوى التأهيل المهني التأطير.
- تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية، وهذا من خلال حل مشكل العقار الفلاحي، الذي ما زال يمثل أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع وهنا يعتبر المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية الذي اعتمدته الجزائر مؤشرا هاما على الاهتمام الذي توليه الجزائر لعصرنة القطاع الزراعي والنهوض به.

المطلب الثاني: الأثر المحتمل للانضمام إلى المنضمة العالمية للتجارة على الميزان التجاري الزراعي الجزائري

تمثل السلع الزراعية جانبا هاما من صادرات أغلب الدول السائرة في طريق النمو ومن ثم فان إخضاع التجارة الدولية في السلع الزراعية لقواعد الجات يعد من أهم الاتفاقات التي تم إبرامها في دورة أورغواي 1993 لكونها أداة فعالة لمساندة الدول السائرة في طريق النمو على تنمية صادراتها من المنتجات الزراعية، إضافة إلى أن الزراعة تعد من أعقد القضايا في الاقتصاد العالمي منذ نشأة الجات سنة 1647[1] ولعل حساسية هذا القطاع وتضارب مصالح الدول المشاركة في المفوضات أدى إلى عدم انتهاء الجولة في موعدها المحدد، وهو نهاية سنة 1990 بل استمرت ثلاث سنوات إضافية، حيث جاء الاتفاق بمثابة حل توفيقي لمصالح الدول المختلفة لتحرير تجارة السلع.

[1] حمدي عبد العظيم : **الجات والتحديات**، ط 2، مصر، 1996، ص27.

أولا: اتفاقية الزراعة

إذا انتقلنا إلى مجال المعاملة التفضيلية الخاصة بالدول النامية والجزائر واحدة منها ، فإنه يمكن القول بأن اتفاق الزراعة قد وفر الكثير من الأحكام والقواعد والامتيازات الخاصة بهذه الدول ، حيث ركزت الاتفاقية خصوصا على تخفيض الرسوم الجمركية وحجم الدعم المقدم لصادرات المنتجات الزراعية وكذا فتح الأسواق أمام الاستيراد كما تنص الاتفاقية أيضا على إزالة القيود الكمية والإدارية قصد تحرير تجارة المواد الغذائية ، وفي هذا الخصوص فإنه يمكن ذكر الأحكام والقواعد التفضيلية التالية [1]:

1. يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ إلتزاماتها في المجالات الثلاثة (النفاذ للأسواق ، الدعم الداخلي، دعم التصدير) على مدى 10 سنوات بدلا من 6 سنوات التي تلتزم بها الدول المتقدمة, كما ينص الاتفاق على إعفاء الدول الأقل نموا من الالتزامات الخاصة بالمجالات الثلاثة المذكورة.
2. يسمح الاتفاق للدول النامية بتنفيذ التزاماتها في المجالات الثلاثة بنسبة أقل من الدول المتقدمة (ثلثي النسب التي تلتزم بها الدول المتقدمة) بمعنى 24% لتخفيض قيمة دعم التصدير ، 14% لتخفيض كمية الصادرات المدعمة من السلع الزراعية، 13.3% لتخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي[2].
3. يسمح الاتفاق أيضا بإعفاء الدول النامية من التزامات تخفيض الدعم الداخلي إذا لم يتجاوز نسبة الدعم 10% من إجمالي قيمة السلع مقابل 5% للدول المتقدمة. كما تلزم الاتفاقية الدول المتقدمة بتخفيض جملة الدعم المحلي بالنسبة للمنتجين الزراعيين يستثنى من ذلك الدعم المخصص للنقل والشحن والتسويق وكذا المعونات الغذائية المحلية وكدا لتأمين مخزون غذائي وكذا المعونات الحكومية لتطوير التنمية الزراعية والإرشاد الزراعي[3].
4. يسمح الاتفاق للدول النامية بتقديم دعم داخلي لإنتاجها الزراعي غير مسموح به للدول المتقدمة وهو دعم الاستثمارات التي تتاح للزراعة ، ودعم مدخلات الإنتاج الزراعي للمنتجين الفقراء أو ذوي الدخول المنخفضة [4].

---

[1] موح سام آيات لله :"**تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية الزراعة على التجارة الزراعية للجزائر**" ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 28/27 ، ص 45.

[2] سامي عفيفي:"**النظام التجاري الدولي في إطار جولة لأوروجواي للجات**"، الندوة القومية الثانية" الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية "، ص 66.

[3] عيسى منصور:"**هذه أثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة الجزائرية** "، **على الموقع** http://www.akhbarelyoum.dz/ar/index.php?option=com_content&tm،تاريخ الاطلاع 2017/05/07.

[4] عبد الوهاب عبد الحافظ: "**نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية"اتفاقيات الجات و أثرها على الزراعة** "، مراكز البحوث البرلمانية، الأمانة العامة، مجلس الشعب،مصر، 1999، ص 19.

5. الاستعمال العلمي للحواجز الصحية والبيطرية : تلزم الاتفاقية على أن تكون هذه الحواجز ذات أساس علمي ويهدف من ورائه فقط الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والحفاظ على النبات ولا يمكن أن تستعمل كحواجز غير تعريفية أو كقيود للاستيراد.[1]

ثانيا : أثر الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الصادرات والواردات

في حالة انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، فهذا يعني الالتزام بكامل الاتفاقيات المرتبطة بالقطاع الزراعي منها اتفاقية الزراعة والاتفاقيات الأخرى ذات الصلة بالقطاع الزراعي ، أهمها اتفاقية التدابير الصحية والصحة النباتية، اتفاقية القيود الفنية أمام التجارة، اتفاقية إجراءات الاستثمار المتصلة بالتجارة، واتفاقية مكافحة الإغراق و اتفاقية حقوق الملكية الفكرية. إن الالتزام بهذه الاتفاقيات سيجعل القطاع الزراعي الجزائري يتجه نحو تحرير كامل للسوق المحلي والتجارة الخارجية الزراعية ، والاندماج في اقتصاد عالمي يقوم على تجارة عامة حرة ، مما يؤدي بهذا القطاع إلى مواجهة التحديات المرتبطة بهذه الاتفاقيات.

وحيث أن معظم الدراسات الاقتصادية أشارت إلى أن الأثر الرئيسي لتحرير التجارة الزراعية يكمن في إحداث تغييرات جوهرية في الأسعار العالمية الرئيسية، وتنبأت أغلب تلك الدراسات بأنه من المتوقع أن ترتفع الأسعار العالمية لمعظم هذه السلع بنسب مختلفة، فحتما سيجد المزارع نفسه متأثرا بتلك التغيرات سواء بصورة مباشرة من خلال تأثر السعر المحلي بالسعر العالمي، وبصورة غير مباشرة من خلال تأثر القيمة المضافة من الوحدة المنتجة محليا بنظيرتها العالمية.[2]

1. الآثار المحتملة على الواردات الزراعية للجزائر

إن الميزان التجاري للمنتجات الزراعية الوطنية يسجل عجزا كبيرا لذا سيكون لارتفاع أسعار هذه المنتوجات على المستوى الدولي وتذبذب العرض والطلب لنفس المنتوجات آثار مباشرة على بلادنا. في هذا الصدد تتوقع منظمة الغذاء العالمية F.A.O ارتفاعا في أسعار القمح وكذا زيادة في أسعار اللحوم سيكون لارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية على المدى القصير آثار سلبية على ميزان المدفوعات لبلادنا ويثقل كاهل الفاتورة الغذائية لأن الجزائر مستورد صاف لهذه السلع كما يمكن أن يخلق نوعا من التذبذب في التموين.

[1] عيسى منصور، **مرجع سبق ذكره، ص** 20.

[2] كمال روابنية:"**تحرير التجارة الزراعية و أثره على التنمية الزراعية في الجزائر،مجلة العلوم الانسانية**" ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 11، ص 232.

- **الآثار السلبية المرتقبة على الواردات:**

✓ فتح شبه كامل للسوق الجزائري أمام الواردات، التي لا يحول دون دخولها سوى رسوم جمركية تحكمها قواعد النفاذ إلى الأسواق الواردة في الإتفاقيات العالمية ذات الصلة، وكذا تعامل المستوردات الزراعية عند دخولها لمعاملة المنتجات المحلية دون أي معاملة تفضيلية للمنتجات المحلية عليها أو معاملة تمييزية ضدها، وعدم فرض رسوم على المستوردات سوى الرسوم الجمركية، إلا إذا كانت مقابل خدمات تقدمها الحكومة للمستوردات، شريطة أن لا تزيد قيمة هذه الرسوم عن تكاليف الخدمات، وهو ما يؤدي إلى دخول منتجات فلاحيه متنوعة إلى السوق الجزائرية، مما ينجم عنه منافسة غير عادلة، خاصة وأن المنتجين المحليين يعانون من عدة مشاكل، كنقص التمويل والدعم واستعمال التقنيات الحديثة في المجال الفلاحي، بالإضافة إلى مشاكل الجفاف نتيجة الاعتماد على الأمطار في الزراعة، وهو يجعل المنتوج المحلي غير قادر على منافسة المنتوج الأجنبي الذي يتميز غالبا بتكلفة أقل وجودة أعلى.[1]

✓ ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وخصوصا السلع الزراعية الأساسية، كالحبوب والألبان والسكر والزيوت واللحوم، من جراء التخفيض التدريجي للدعم الزراعي الذي يقدم من قبل الدول المنتجة، سواء كان الدعم الموجه للمنتجين المحليين أو كدعم للصادرات، مما يترتب عليه ارتفاع قيمة فاتورة الواردات من هذه السلع إلى حد كبير، وزيادة اختلال الميزان التجاري، وارتفاع تكلفة المعيشة، وزيادة حصة الغذاء من دخل الأسر على حساب مستلزمات الحياة الأخرى، علما أن هذه الحصة من دخل الأسرة الجزائرية في الوقت الحاضر تصل إلى أكثر من 45% وهي نسبة لا تتجاوز 15% في الدول المتقدمة، وتعتبر نسبة مرتفعة لا يتم إعادة استثمارها .[2]

إن الدول المشاركة في مفاوضات لأوروغواي تطرقت إلى الآثار السلبية التي قد يخلفها تطبيق هذه الاتفاقية خاصة بالنسبة للدول الفقيرة والدول النامية المستوردة للمواد الغذائية ولذا فلقد أخذت بعض التدابير التي من شأنها أن تخفف من هذه الآثار وتتمثل هذه التدابير خصوصا في [3]:

[1] آسيا الوافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 67.
[2] غدي محمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 249_248.
[3] عيسى منصور، **مرجع سبق ذكره، ص 21**.

-المراجعة الدورية للمساعدات الغذائية الدولية

- العمل على تموين الدول المعنية بالمواد الغذائية سواء عن طريق المساعدات أو عن طريق تسهيلات أخرى.

- تقديم المساعدات المالية والتقنية للدول المعنية وذلك قصد الحصول على التجهيزات الزراعية وتحسين الإنتاج.

- إمكانية تقرب الدول المعنية من الهيئات المالية الدولية للحصول على تسهيلات مالية قصد الحفاظ على الحجم الاعتيادي لاستيراد المواد الغذائية.

لا يمكن في أي حال من الأحوال الاعتماد على هذه التدابير لتدارك الحجم العادي للواردات والتي قد تنخفض بسبب الارتفاع المرتقب في أسعار المنتجات الزراعية ولكن يجب أن يكون هذا حافزا من أجل تدارك الوضع والاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي وذلك بتطوير أساليب الإنتاج وخاصة تشجيع الاستثمار الفلاحي الذي يعتبر السبيل الوحيد من أجل الحد من التبعية الغذائية لبلادنا.

- **الآثار الايجابية المرتقبة على الواردات:**

من المتوقع أن تجني الجزائر عديد الايجابيات الناجمة عن اتفاق الزراعة ، ويمكن رصد أهم الآثار الايجابية لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع الزراعي كما يلي:

- ✓ إن رفع الدعم الذي تقدمه الدول الصناعية على رأسها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية للسلع الزراعية قد يساعد البلدان العربية ومنها الجزائر على اكتساب قدرة للمنافسة في هذا القطاع ، إذا ما تمكنت من الدخول إلى أسواق هذه البلدان والتمتع بحق الدول الأولى بالرعاية كونها دولا نامية كما تنص عليها المنظمة العالمية للتجارة ، لان تكلفة الإنتاج للسلع الزراعية في الدول النامية والعربية بالنسبة للمزارع أكثر ملائمة منها في الدول الصناعية .[1]
- ✓ الانخفاض المحتمل في تكاليف الإنتاج، التي سوف تتحقق من خفض الرسوم الجمركية على مدخلات الإنتاج.
- ✓ زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنتجات الزراعية في الجزائر، بسبب زيادة المنافسة مما يساهم في فعالية أداء المشروعات في الجزائر، وذلك ينعكس إيجابيا على الناتج المحلي الخام ومن ثم على مستوى المعيشة للذين يعتمد مداخليهم على الزراعة.

[1] ياسر زغيب:"**اتفاقية الجات بين النشأة والتطور والأهداف منافع ومخاطر**"، بدون طبعة،دار الندى للنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص 92.

2. الآثار المحتملة على الصادرات الزراعية

تمثل الصادرات الزراعية لبلادنا حاليا نسبة ضئيلة جدا تكاد تكون منعدمة بالنسبة للحجم الإجمالي للصادرات. إن الاتفاقية تقدم فرصا أكثر للدول النامية المنتجة للسلع الغذائية من اختراق الأسواق الأوروبية. فبالنظر للتباين في قيمة التعريفات الجمركية المفروضة على الصادرات الزراعية العربية في كل من أمريكا وأوروبا فإن خفض الحواجز التجارية ستؤدي إلى إتاحة فرص أكبر لدخول الصادرات الزراعية العربية إلى أسواق هذه الدول.

من المنتظر أن يؤدي انضمام الجزائر للاتفاقية بانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة إلى تمكين صادراتها الزراعية (إن وجدت) من الاستفادة من التخفيضات الجمركية ومن إزالة القيود غير الجمركية والدعم وهو الأمر الذي من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية للصادرات من المنتجات الزراعية كما سيمكنها من الاستفادة من الآلية التي توفرها الاتفاقية لمعالجة أي ممارسات تجارية سلبية كالإغراق .

- **الآثار السلبية المرتقبة على الصادرات الزراعية** : إن قدرة الجزائر على الاستفادة من نتائج الاتفاقية تتوقف بالدرجة الأولى على قدرتها على معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي وفي مقدمتها معدلات الإنتاج المنخفضة والفجوة التكنولوجية الزراعية في الظروف الحالية للقطاع الفلاحي لبلادنا لا يمكن لنا جني إلا الآثار السلبية للاتفاقية في حالة الانضمام الفوري للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والتي يمكن أن نذكر منها يما يلي :

- ✓ اشتداد حدة المنافسة بعد فتح الأسواق أمام الصادرات الزراعية، في الوقت الذي تعاني فيه الصادرات الزراعية الجزائرية من ضعف واضح في النوعية، وضعف في طاقة الإنتاج، لا تمكناها من توفير حصة مؤثرة في الأسواق التصديرية، وعدم وجود جهاز تسويقي متطور قادر على تمكين السلع ذات الميزة التنافسية من الوصول إلى الأسواق التصديرية والمحافظة على وجودها فيها.
- ✓ إن تطبيق إتفاقية الزراعة سيحد من إمكانيات نفاذ المنتجات الزراعية الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، نظرا لضعف حجم الإنتاج القابل للتصدير من جهة وارتفاع تكلفة الإنتاج من جهة أخرى، في ظل الاعتماد على إستيراد مدخلات الإنتاج بأسعار مرتفعة . [1]
- ✓ إن رفع القيود على السلع الموردة إلى الجزائر، يؤدي إلى إغراق السوق المحلية بالسلع الزراعية والغذائية مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار وتدهور الطلب على السلع الزراعية المحلية.

[1] برهان نور الدين:" **المنظمة العالمية للتجارة و آثارها المترقبة على القطاع الزراعي الجزائري**"،رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 165.

- ✓ يعتبر تطبيق إجراءات حماية الصحة والنبات ، من أهم التحديات التي ستواجه القطاع الزراعي الجزائري بسبب الارتباط الوثيق بين المعايير الصحية والتطور التكنولوجي الذي تفتقر إليه الجزائر، بسبب قلة الموارد اللازمة للقيام بالأبحاث والتطوير، وعليه قد تتأثر الجزائر من استخدام الدول المتقدمة للإجراءات الصحية كقيد على دخول المنتجات الزراعية لأسواقها خاصة على المدى البعيد.

ولتمكيننا من الاستفادة من المزايا العديدة التي توفرها الاتفاقية يجب تدارك الوضع بتطبيق آليات إيجابية للنهوض بالقطاع الفلاحي وذلك قصد تطوير الإنتاج من حيث الكمية لتغطية حاجيات السكان وبالتالي تخفيف حدة التبعية الغذائية ومن حيث النوعية لتمكين المنتجات الوطنية من إيجاد مكان لها في الأسواق الخارجية.

- **الآثار الايجابية المرتقبة على الصادرات:**

- ✓ رفع الدعم عن المنتجات التصديرية المباشر وغير المباشر قد يؤدي إلى حدوث فائض في الموازنة يمكن استخدامه في تمويل أنشطة أخرى كالقطاع الزراعي.
- ✓ إن تطبيق الدول العربية لاتفاقيات الجات يدفع المنتجين إلى الإسراع في تطوير مشروعاتهم الإنتاجية وهذا سينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية الاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي.
- ✓ على المدى الطويل، فإن دعم التصدير إذا ما استطاعت الجزائر والدول النامية عامة تحسين إنتاجها الفلاحي كما ونوعا سوف يكون له آثار إيجابية تتمثل في خفض أسعار السلع مما يساعدها على تحقيق حصص في الأسواق العالمية.[1]
- ✓ من المتوقع أيضا إن يتأثر القطاع الزراعي الجزائري إيجابا, جراء تطبيق اتفاق الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد يؤدي دخول مستثمرين وشركات متخصصة إلى حث المزارعين على استخدام المكننة واستعمال طرق ووسائل الإنتاج المتطورة قصد الرفع من مستوى الإنتاج وتنافسيته.[2]
- ✓ من المرجع إن يتأثر القطاع الزراعي الجزائري بالإيجاب نتيجة تحرير قطاع الخدمات ، حيث أن توفير خدمات التسويق والترويج ، النقل والتأمينات ، خدمات التدريب والتكوين ، يمكن أن يساهم بطريقة مباشرة في تطوير وسائل الإنتاج وزيادته.
- ✓ إمكانية زيادة الصادرات الزراعية للجزائر بعد الاهتمام بالمواصفات القياسية وكذلك الاهتمام بالقيود البيئية.

[1] شرفاوي عائشة:" **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية _حالة الجزائر_**"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، ص 100.

[2] رهان نور الدين، **مرجع سبق ذكره**، ص 168.

المبحث الثاني: منهجية الدراسة وتحليل النتائج

المطلب الأول: منهجية ومتغيرات الدراسة

تستخدم الدراسة أسلوب التحليلي القياسي، وذلك من خلال وصف النموذج القياسي الخاص بتقدير العلاقة بين المتغير التابع وهو الميزان التجاري الزراعي وبعض المؤشرات الاقتصادية المؤثرة فيه كمتغيرات مستقلة ، ومن ثم يتم التقدير بعد فحص استقرار البيانات (Stationary Test) والتكامل المشترك (cointegration test).

النموذج الاقتصادي ومتغيرات الدراسة

الجزائر من الدول التي تعمل حثيثا للدخول في الانفتاح التجاري، حيث تبنت منذ الاستقلال مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي مست كل القطاعات وعلى رأسها القطاع الزراعي. وسوف تقوم الدراسة بتقدير دالة تأثير مجموعة من المتغيرات المستقلة على إجمالي القروض الممنوحة وذلك من خلال تقدير المعادلة التالية:

$$ATB= F(OUV,EXR,LFA,P,H,T,M)\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

وتركّز الدراسة الضوء على أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: (OUV,EXR,LFA,P,H,T,M) على الميزان التجاري الزراعي (ATB)، وتغطي الإحصائيات المستخدمة الفترة 1980-2013 كما هو مبين في الجدول رقم (2–1):

جدول رقم (2–1): متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
ATB	الميزان التجاري الزراعي بالمليون دولار	*faostat3.fao.org*
OUV	الانفتاح التجاري	*faostat3.fao.org*
EXR	سعر الصرف للدينار مقابل الدولار	*faostat3.fao.org*
LFA	القوى العاملة في الزراعة ألف نسمة	*faostat3.fao.org*
P	أسعار النفط دولار للبرميل	*منظمة الأوبك*
H	الناتج الزراعي بالمليون دولار	*faostat3.fao.org*
T	نصيب الفرد من المساحة الزراعية بالهكتار	*faostat3.fao.org*
M	الشراكة الأورومتوسطية	متغير وهمي

المصدر: من إعداد الطالبات

وقد تم الاعتماد على بيانات المتغيرات في قيمها الحقيقية، بالاعتماد على إحصائيات التقارير السنوية للكتاب السنوي للاحصائيات الزراعية العربية وتقرير منظمة الأوبك.

1. أسلوب التقدير باستخدام منهجية ARDL:

في نماذج السلاسل الزمنية، قد توجد فترة معينة (طويلة نسبيا) حيث يكون التعديل في المتغير التابع (الاستجابة) Y بسبب التغيرات في المتغير التوضيحي X تتوزع على نطاق واسع عبر الزمن ، فإذا كانت المدة الفاصلة بين الاستجابة والتأثير كافية (طويلة نسبيا) فإن المتغيرات التوضيحية المتباطئة يجب تضمينها في النموذج . وإحدى طرائق بناء نماذج الاستجابة الديناميكية تكون بتضمين المتغيرات المتباطئة لـ X كمتغيرات توضيحية أي يكون استخدام نماذج الإبطاء (Distributed lag models) في ذلك، حيث إن الأساس في نماذج الإبطاء يكون بتضمين سلسلة من متغيرات الإبطاء التوضيحية لضمان عملية التعديل على وفق النموذج البسيط التالي:

$$Y_t = \phi_0 X_t + \phi_1 X_{t-1} + \phi_2 X_{t-2} + \dots\dots\dots + \phi_P X_{t-p} + u_t \dots\dots() \quad (19)$$

ويمكن أن يعبر السلوك الديناميكي من خلال الاعتماد على القيمة السابقة للمتغير الداخلي أي أن Y_t يعتمد على القيم السابقة لـ Y ويتمثل بنموذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ويعبر عنه بالصيغة التالية:

$$Y_t = \lambda_1 Yt\text{-}1 + \lambda_2 Yt\text{-}2 + \dots\dots\dots + \lambda_P Yt\text{-}p + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots(20)$$

وفي حالة الدمج بين الطريقتين في دراسات السلاسل الزمنية تكون نماذج الانحدار الديناميكية متضمنة كلا" من المتغيرات الداخلية والخارجية المتباطئة كمتغيرات توضيحية ، ويمكن التعبير عنها في حالة وجود k من المتغيرات التوضيحية بالنموذج التالي:

حيث أن:

μ : الحد الثابت.

β : معلمة الاتجاه الزمني.

p : رتبة المتغير التابع Y (عدد فترات الإبطاء Y_t) ؛

q_1 , q_2 :

$$Y_t = \mu + \beta_t + \sum_{i=1}^{p} \lambda_i Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \varphi_{1i} x1_{t-i} + \sum_{j=0}^{q_2} \varphi_{2j} x2_{t-i} + \cdots\cdots\cdots\cdots \sum_{s=0}^{q_k} \varphi_i xk_{t-s} + \varepsilon_t$$

q_K,…, عدد فترات الإبطاء (رتب الإبطاء) للمتغيرات التوضيحية $X_1,X_2,\ldots..,X_K$ على التوالي، و K تمثل عدد المتغيرات التوضيحية في النموذج؛

t : متغير الزمن)الاتجاه الزمني

ε_t :حد الخطأ العشوائي (التشويش الأبيض) .

ويمكن التعبير عن المعادلة () اختصارا بـ. ARDL $(p , q_1 , q_2 , \ldots.,q_k)$. وقد وضع (Pesaran et al. 2001) منهجية ARDL للتكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Models) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Models)، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها، وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة أو أكثر[1].

وتستخدم الدراسة منهجية (Autoregressive Distributed Lag -ARDL)، إذ نستطيع من خلال منهجية ARDL تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، حيث تمتاز منهجية ARDL بإمكانية أن تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0) و I(1)، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند المستوى I(0). إن منهجية ARDL تعمل على تقدير النموذج في كل من المدى القصير والمدى الطويل، كما تعمل على إزالة المشاكل المتعلقة بالارتباط الذاتي (Autocorrelation) وبالتالي فان النتائج التي تحصل من تقدير نموذج ARDL تعد نتائج كفؤة وغير متحيزة.

2. اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة:

تعتبر مشكلة عدم استقرار البيانات (Nonstationary) من المشاكل الرئيسية في التحليل القياسي، وتعاني معظم البيانات الاقتصادية من هذه المشكلة ويعود ذلك إلى أن الوسط (Mean) والتباين (Variance) يتغيران عبر الزمن، لذلك فإن استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية سيقود إلى نتائج متحيزة، حيث يمكن الحصول على قيم (t-statistic) و(F-statistic) و(R^2) ذات دلالة إحصائية عالية ولكنها لا تعطي تفسيراً

[1] علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان :" **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**"، العلوم الاقتصادية العدد 34 ، المجلد 9، العراق، 2013، ص ص 183-185.

ذات دلالة احصائية وتؤدي إلى استنتاجات مظللة (Spurious Regression): (Chermaza and Deadman, 1992)* و(Nelson and Plosser, 1982) **.

وللتأكد من استقرار البيانات تطبق الدراسة اختبار ديكي- فولر الموسع (Dickey Augmented Fuller-ADF). ويعتمد اختبار ديكي فولر على الفرضية العدمية ($H_0: \rho=1$) بالمقارنة مع الفرضية البديلة ($H_1: \rho<1$) وذلك بمقارنة القيمة الإحصائية (T) المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول (MacKinnon 1996)***، فإذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الحرجة فإننا لا نستطيع رفض الفرضية العدمية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية I(0)، ونستطيع بهذه الحالة استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS). أما إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أقل من قيمة (T) الحرجة فإننا نرفض الفرضية العدمية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة. ولتحديد الدرجة التي تصل السلسلة عندها إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى I(1) وهكذا حتى عدد (d) من الاختبارات[1].

جدول رقم (2-2): نتائج اختبار ADF وPP للبيانات المستخدمة في النموذج

					UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
							At Level	
H	T	LFA	P	EXR	OUV	ATB		
2.9192	-3.8974	-1.3518	-3.7150	-0.7079	-2.1825	-0.7586	t-Statistic	With Constant
1.0000	***0.0053***	***0.5935***	***0.0084***	***0.8311***	***0.2161***	***0.8176***	***Prob.***	
n0	***	n0	***	n0	n0	n0		
1.3364	-10.4524	-2.9070	-3.4699	-1.4473	-2.9373	-4.2257	t-Statistic	With Constant & Trend
0.9999	***0.0000***	***0.1733***	***0.0595***	***0.8273***	***0.1645***	***0.0109***	***Prob.***	
n0	***	n0	*	n0	n0	**		
3.9732	-0.2802	1.2651	-3.9868	1.0264	-0.0748	2.7423	t-Statistic	Without

* أكثر تفصيل أنظر:

Chermaza , Deadman, New Directions in Econometric Practice, Edward Elgar, England, 1992.

أكثر تفصيل أنظر:**

Nelson, Plosser, Trends and random walks in macroeconmic time series: Some evidence and implications, Journal of Monetary Economics, Volume 10, Issue 2, p p 139-162, 1982.

*** أكثر تفصيل أنظر:

MacKinnon, Numerical distribution functions for unit root and cointegration tests, Journal of Applied Econometrics, 11, pp601-618, 1996.

[1] مخلد سالم العمري ومحمد عبد الهادي علاوين:"**الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2006)**"، كلية الأعمال – الجامعة الأردنية، الأردن، ص 5.

								Constant & Trend
0.9999	***0.5774***	***0.9445***	***0.0002***	***0.9163***	***0.6504***	***0.9978***	***Prob.***	
n0	n0	n0	***	n0	n0	n0		
						At First Difference		
d(H)	d(T)	d(LFA)	d(P)	d(EXR)	d(OUV)	d(ATB)		
								With Constant
-4.5652	-10.0553	-8.9073	-7.9971	-3.5003	-8.2332	-18.7090	t-Statistic	
0.0009	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0145***	***0.0000***	***0.0001***	***Prob.***	
***	***	***	***	**	***	***		
								With Constant & Trend
-5.2557	-10.0348	-9.5425	-10.5464	-3.4597	-9.4043	-18.9992	t-Statistic	
0.0009	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0613***	***0.0000***	***0.0000***	***Prob.***	
***	***	***	***	*	***	***		
								Without Constant & Trend
-4.0461	-10.2269	-6.0673	-7.9062	-2.8688	-8.1931	-7.8706	t-Statistic	
0.0002	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0055***	***0.0000***	***0.0000***	***Prob.***	
***	***	***	***	***	***	***		

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

						At Level		
H	T	LFA	P	EXR	OUV	ATB		
								With Constant
2.5232	1.5788	-1.4890	-5.6181	-0.6309	-2.2071	-1.2506	t-Statistic	
1.0000	***0.9990***	***0.5266***	***0.0001***	***0.8502***	***0.2076***	***0.6403***	***Prob.***	
n0	n0	n0	***	n0	n0	n0		
								With Constant & Trend
1.1498	-6.0686	-3.0355	-3.5776	-1.4313	-3.1335	-4.2257	t-Statistic	
0.9999	***0.0002***	***0.1383***	***0.0475***	***0.8318***	***0.1155***	***0.0109***	***Prob.***	
n0	***	n0	**	n0	n0	**		
								Without Constant & Trend
3.6082	-4.8876	0.2329	-6.1058	0.7766	-0.3316	2.1575	t-Statistic	
0.9998	***0.0000***	***0.7476***	***0.0000***	***0.8762***	***0.5581***	***0.9910***	***Prob.***	
n0	***	n0	***	n0	n0	n0		
						At First Difference		
d(H)	d(T)	d(LFA)	d(P)	d(EXR)	d(OUV)	d(ATB)		
								With Constant
-4.2695	-7.9707	-5.6950	-7.7556	-3.5831	-5.6629	-6.7472	t-Statistic	
0.0021	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0119***	***0.0000***	***0.0000***	***Prob.***	
***	***	***	***	**	***	***		
								With Constant & Trend
-5.1307	-7.9337	-5.6705	-8.4027	-3.5531	-4.5163	-6.6930	t-Statistic	
0.0012	***0.0000***	***0.0003***	***0.0000***	***0.0505***	***0.0060***	***0.0000***	***Prob.***	
***	***	***	***	*	***	***		
								Without Constant & Trend
-0.5303	-9.1056	-5.4599	-7.7098	-3.0034	-5.7555	-7.2463	t-Statistic	
0.4787	***0.0000***	***0.0000***	***0.0000***	***0.0039***	***0.0000***	***0.0000***	***Prob.***	
n0	***	***	***	***	***	***		

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

وكانت النتائج على النحو المبين في الجدول رقم (12) والذي يبين أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى بل كانت مستقرة عند الفرق الأول، باستثناء P (أسعار البترول) الذي كان مستقرا في المستوى عند مستوى دلالة (5%).

3. اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST:

تمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى، مثل : Engle and Granger (1987)، و Johansen-Juselius (1990) و Johansen (1988)، بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration) بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة I(0) أو I(1)، ومع ذلك يتطلب أن يكون المتغير التابع ساكناً في المستوى أي I(0) وليسّ أياً من المتغيرات التفسيرية I(2) أو رتبة أعلى[1].

ويمكن تطبيق منهجية اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Testing Approach to Cointegration) على عينات صغيرة الحجم، حيث تتم مقارنة إحصاءات F مع الحدود الحرجة (critical bounds) التي اقترحها (Pesaran et. al 2001)* و (Narayan 2005)** وفق التالي[2]:

- ✓ إذا كان $F_{stat} > F_{critical}$ نرفض H_0، وبالتالي هناك تكامل مشترك؛
- ✓ إذا كان $F_{stat} < F_{critical}$ لا نستطيع رفض H_0، وبالتالي ليس هناك تكامل مشترك؛
- ✓ إذا كان F_{stat} محصورة بين القيمة الصغرى والكبرى لـ $F_{critical}$، القرار غير محسوم.

والجدول رقم () يلخص اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST للنموذج عند مستوى معنوية (5%):

جدول رقم (2-3): اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST لنموذج الدراسة

	الحد الادنى	الحد الأعلى	قيمة F-statistic	القرار
نموذج الدراسة	2.45	3.61	5.86137	هناك تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

[1] خالد محمد السواعي:" أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن "، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد1، الجامعة الأردنية، 2015، ص 20.

* أكثر تفصيل أنظر:

Pesaran, et. al, BOUNDS TESTING APPROACHES TO THE ANALYSIS OF LEVEL RELATIONSHIPS, JOURNAL OF APPLIED ECONOMETRIC, 16, pp 289-326.

** أكثر تفصيل أنظر:

Paresh Kumar Narayan, The saving and investment nexus for China: evidence from cointegration tests, Applied Economics, 37:17, 1979-1990, Routledge Taylor & Francis, 2005.

[2] Muhammad Daaniyall Abd Rahman, ARDL BOUNDS TEST APPROACH, Department of Economics, Universiti Putra Malaysia, p 6.

يتضح من الجدول رقم (2–3) أن هناك تكامل مشترك فيما يخص متغيرات نموذج الدراسة.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الدراسة وتحليل النتائج

1. نتائج تقدير نموذج الدراسة باستخدام منهجية ARDL:

بينت نتائج اختبارات الإستقرارية والتكامل المشترك لنموذج الدراسة إمكانية تطبيق منهجية (ARDL)، ونتائج تقدير النموذج نستعرضها من خلال الجداول التالية:

جدول رقم (2–4): نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع ATB)

ARDL (4,1,0,0,2,2,1) Mode selection method: AKAIKE info criterion (AIC)

Variable	Coefficient	t-Statistic	Probability
ATB(-1)	-0.379802	-2.124011	0.0551
ATB(-2)	-1.173503	-4.771151	0.0005
ATB(-3)	-0.414176	-1.714190	0.1122
ATB(-4)	-0.423456	-1.968284	0.0726
H	-0.137179	-1.848476	0.0893
H(-1)	-0.154574	-2.034066	0.0647
T	-5903.805	-2.717883	0.0187
EXR	-22.085224	-5.016685	0.0003
P	0.280525	2.003701	0.0682
P(-1)	0.032258	0.293779	0.7739
P(-2)	0.268546	2.703275	0.0192
LFA	-0.954679	-3.544108	0.0040
LFA(-1)	0.438556	1.771222	0.1019
LFA(-2)	-0.771913	-3.068310	0.0097
OUV	-4637.508	-3.181812	0.0079
OUV (-1)	2223.123	1.651851	0.1245
M	-1238.749	-3.408670	0.0052
C	-1977.714	-2.328919	0.0381
R-squared	0.965621		
R-Bar-Squared	0.916918		
D.W	2.230483		
F-stat.	19.82656 [0.000003]		
Diagnostic Tests:			**Probability**

Serial Correlation	**لا يوجد ارتباط ذاتي**	0.334006	[0.5749]
RESET	**النموذج لا يعاني سوء التوصيف**	0.327219	[0.5788]
Normality	**البواقي تتوزع توزيع طبيعي**	0.288321	[0.865749]
Heteroscedasticity	**ثبات التباين**	0.237149	[0.9963]

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة أو تحيز في نتائج الاختبارات. ويتبين من الجدول رقم (14) أن النموذج اجتاز جميع اختبارات التحقق من صحته بنجاح. فلم تظهر أية أدلة على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء العشوائية (Residual Correlation Serial)، كما لم يظهر اختبار RESET لـ (Ramsy, 1969) أية أدلة على وجود خلل في هيكلية النموذج Misspecification، بالإضافة إلى عدم ظهور مشاكل تتعلق بالتوزيع الطبيعي للخطأ العشوائي وعدم ظهور مشكل عدة تجانس التباينات Heteroscedasticity.

2. تحليل المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة:

نستعرض من خلال الجدول رقم (2–5) المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL لنموذج الدراسة:

جدول رقم (2–5): المعاملات طويلة الأجل المقدرة باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع ATB)

ARDL (4,1,0,0,2,2,1) Mode selection method: AKAIKE info criterion(AIC)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
H	-0.086039	0.011676	-7.369120	0.0000
T	-1741.054...	616.535550	-2.823932	0.0153
EXR	-6.513021	1.245655	-5.228591	0.0002
P	0.171436	0.047758	3.589702	0.0037
LFA	-0.379847	0.111172	-3.416752	0.0051
OUV	-712.0114...	377.339771	-1.886924	0.0836
M	-365.3116...	86.354043	-4.230394	0.0012
C	-583.2353...	232.369548	-2.509947	0.0274

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

تشير النتائج في الأجل الطويل الواردة في الجدول رقم (2–5) إلى أنه:

- ✓ عند مستوى معنوية 1% يوجد تأثير معنوي وسالب لـ الناتج الزراعي (H) و سعر الصرف (EXR) والقوى العاملة في الزراعة (LFA) و الشراكة الأورومتوسطية (M)، وتأثير معنوي وموجب لـ لأسعار النفط (P).
- ✓ عند مستوى معنوية 5% يوجد تأثير معنوي وسالب لـ الناتج الزراعي (H)، سعر الصرف (EXR)، القوى العاملة في الزراعة (LFA)، الشراكة الأورومتوسطية (M)، نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (T)، وتأثير معنوي وموجب لـ لأسعار النفط (P).
- ✓ عند مستوى معنوية 10% يوجد تأثير معنوي وسالب لـ للانفتاح التجاري (OUV).

وبالنسبة للعلاقة بين:

- **الناتج الزراعي (H) والميزان التجاري الزراعي (ATB):** من خلال الجدول (15) نلاحظ أنها علاقة عكسية ضعيفة ومعنوية، هذا طبيعي في حالة الجزائر التي تعتمد في أمنها الغذائي على الخارج حيث أن فاتورة الواردات أعلى من الصادرات مما يجعل الميزان التجاري الزراعي (ATB) في حالة عجز، وبالتالي فإن أي زيادة في الناتج سوف تستهلك داخليا لتلبية الحاجات الاستهلاكية، مما يخفض قيمة الواردات وفي الأخير يمتص بعض العجز من الميزان التجاري الزراعي.

منحنى رقم (2–1): تطور الميزان التجاري الزراعي والناتج الزراعي من 1980 _ 2013

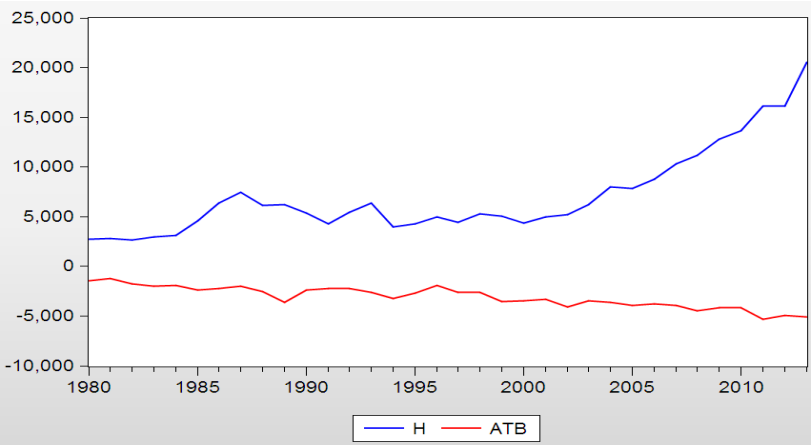

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (T) والميزان التجاري الزراعي (ATB): هناك علاقة عكسية ومعنوية. من المنحنى رقم (2–1) نلاحظ أن زيادة الأراضي الزراعية في الجزائر تمتاز بالاستقرارية حيث تزيد الرقعة الزراعية بمعدلات ضعيفة كل سنة في المقابل فإن عدد السكان يتزايد بمعدلات كبيرة، وهو ما يجعل نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (T) يتسم بالإستقرارية، ويبقي العبء على الميزان التجاري الزراعي قائما في جانب الواردات التي يجب أن تستجيب للزيادة في عدد السكان حيث أن العلاقة بينهما طردية، كما تؤثر هذه الزيادة على الصادرات حيث تمتص الفائض المعد للتصدير لتغطية السوق المحلية.

منحنى رقم (2–2): تطور كل من: الأراضي الزراعية، الميزان التجاري الزراعي، عدد السكان، نصيب الفرد من T من 1980 _ 2013

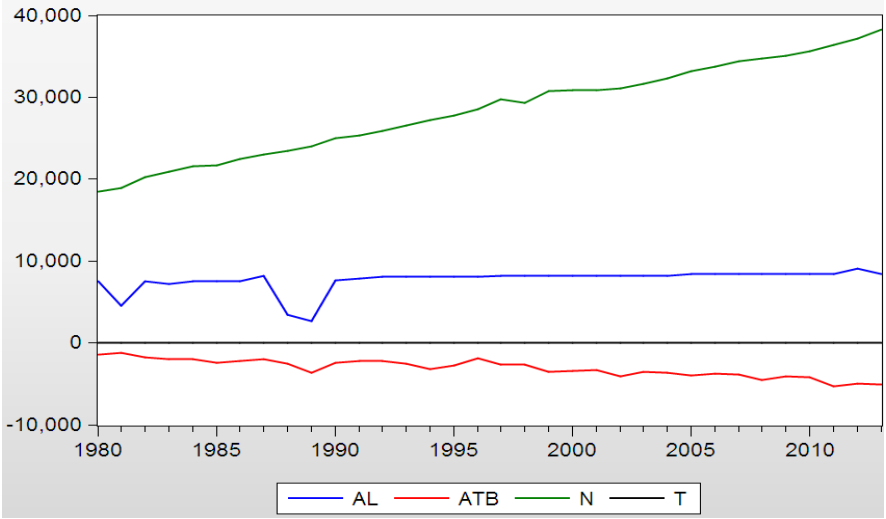

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

- **سعر الصرف (EXR) والميزان التجاري الزراعي (ATB)**: بينهما علاقة عكسية ومعنوية

من المنحنى رقم (03) نلاحظ أن مؤشر الميزان التجاري الزراعي سالب أي أن قيمة الواردات أعلى من الصادرات، وبالتالي تكون العلاقة صحيحة لأنه كلما زاد سعر الصرف تزيد قيمة الواردات وبالتالي يزداد العجز في الميزان التجاري الزراعي (ATB) (كلما ارتفع سعر الصرف يزيد معدل السلبية).

منحنى رقم (3-3): تطور العلاقة بين الميزان التجاري الزراعيATB وسعر الصرف EXR من 1980 _ 2013

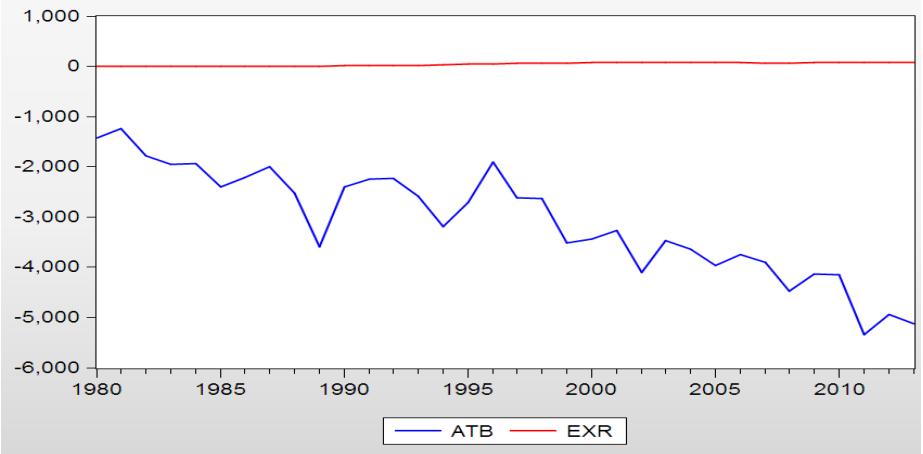

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

- **لأسعار النفط (P) علاقة طردية ومعنوية مع الميزان التجاري الزراعي (ATB)**: وهذا طبيعي فبزيادة أسعار النفط تزداد معها رغبة الدولة في الواردات وبالأخص الواردات الزراعية حيث بلغت قيمتها سنة 2013 ما يقارب 55,88 مليار دولار من واردات إجمالية بقيمة 58,27 مليار دولار ، وبما أن الميزان التجاري الزراعي الجزائري يهيمن عليه جانب الواردات الزراعية فإن هذه الزيادة تضاف إلى العجز في الميزان التجاري الزراعي.

- **للقوى العاملة في الزراعة (LFA) علاقة عكسية ومعنوية مع الميزان التجاري الزراعي (ATB)**: إن المنطق الاقتصادي يقضي أنه بزيادة الأراضي الزراعية يزداد معدل التشغيل وبالتالي نمو القطاع الفلاحي ويقل الاعتماد على الواردات إذا لم يؤدي كذلك إلى زيادة الصادرات، وبما أن العلاقة عكسية بين الميزان التجاري الزراعي (ATB) والقوى العاملة في الزراعة (LFA) فلا يوجد تفسير إلا أن هذا يتنافى مع المنطق الاقتصادي.

- **للانفتاح التجاري (OUV) علاقة عكسية قوية ومعنوية مع الميزان التجاري الزراعي (ATB)**: وهذا طبيعي عندما يتعلق الأمر بالجزائر لهيمنة الواردات على الميزان التجاري إذ تمثل في مؤشر التجارة عام 2013 ما يقارب 90%، مع هيمنة الواردات الزراعية على مجمل الواردات.بوجود التحرير يفترض أن ينخفض الميزان التجاري في عجزه لكن هنا على العكس لان (الصادرات +الواردات) كانت زيادتها أعلى من GDP لأن الجزائر تعتمد في أمنها الغذائي على الخارج.

- **العلاقة بين الميزان التجاري الزراعي (ATB) والشراكة الأورومتوسطية (M)**: علاقة عكسية ومعنوية، إن أكثر من 60% من وارداتنا هي من الاتحاد الأوروبي وهو الشريك التجاري الأول للجزائر، وبالتالي هناك تركيز تجاري فالجزائر لا تعتمد على تنويع كبير في تعاملاتها التجارية، ففي سنة 2009 استوردت من الاتحاد الأوروبي 300 ألف طن من القمح اللين بنسبة 5.7% من الكمية المستوردة، القمح الصلب 5.22% من الكمية المستوردة..إن انفتاح الجزائر على الشراكة الأورومتوسطية كان من جانب الواردات أي أن العجز في الميزان التجاري الزراعي يتجه للزيادة وهو ما يفسر العلاقة العكسية بينهما.

3. تحليل نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL:

نستعرض من خلال الجدول رقم (2–6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL لنموذج الدراسة:

جدول رقم (2–6): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وفق منهج ARDL (المتغير التابع ATB)

ARDL (4,1,0,0,2,2,1) Mode selection method: AKAIKE info criterion(AIC)

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ATB(-1))	2.011135	0.560059	3.590931	0.0037
D(ATB(-2))	0.837632	0.383799	2.182475	0.0497
D(ATB(-3))	0.423456	0.215140	1.968284	0.0726
D(H)	-0.137179	0.074212	-1.848476	0.0893
D(T)	-5903.805...	2172.207410	-2.717883	0.0187
D(EXR)	-22.085240	4.402357	-5.016685	0.0003
D(P)	0.280525	0.140004	2.003701	0.0682
D(P(-1))	-0.268546	0.099341	-2.703275	0.0192
D(LFA)	-0.954679	0.269371	-3.544108	0.0040
D(LFA(-1))	0.771913	0.251576	3.068310	0.0097
D(OUV)	-4637.508...	1457.505209	-3.181812	0.0079
D(M)	-1238.748...	363.411134	-3.408670	0.0052
CointEq(-1)	-3.390936	0.670377	-5.058252	0.0003

Cointeq = ATB - (-0.0860*H -1741.0546*T -6.5130*EXR + 0.1714*P
-0.3798*LFA -712.0115*OUV -365.3117*M -583.2354)

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

في الأجل القصير يوجد تأثير معنوي لكل المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ويشير اختبار ARDL أن نتيجة Cointeq(-1) (والتي تقيس قدرة النموذج على العودة إلى التوازن بعد حصول أي خلل أو اضطراب نتيجة لأمر طارئ كالأزمات المالية ، الكوارث...) أكبر من الواحد في قيمتها المطلقة رغم أنها معنوية لا يمكن الاعتماد عليها في التحليل، وبالنسبة للفروقات في الميزان التجاري الزراعي (ATB) من الدرجة الأولى والثانية والثالثة كانت علاقة طردية ومعنوية وأكثر تأثيرا كان في الفرق الأول وبقيت العلاقة موجبة لان هذا طبيعي في

حالة مع نفسها. ومع الناتج الزراعي (H)، سعر الصرف (EXR)، نصبب الفرد من الأراضي الزراعية (T) كانت العلاقة سالبة ومعنوية، في حين كانت العلاقة طردية وموجبة مع لأسعار النفط (P) لكن اختلفت في الفرق الأول لتصبح سالبة، وهو ما حدث مع القوى العاملة في الزراعة (LFA) حيث تحتاج سنة للتعديل في الميزان التجاري، والعلاقة مع الانفتاح التجاري (OUV) والشراكة الأورومتوسطية(M) معنوية وسالبة.

خلاصة الفصل الثاني

إن الرهانات المستقبلية التي ستواجه الجزائر كثيرة ومتعددة في ظل التحرير التجاري.

وذلك راجع لتوقيعها اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وما يميز هذه الشراكة تبعية الجزائر لدول الإتحاد كشريك أول في معاملاتها التجارية، ومما رأينا في هذا الفصل نستطيع الحكم أنه بدخول الجزائر في اتفاق الشراكة الأورو_جزائرية خسرت وبدرجة كبيرة في ميزانها التجاري الزراعي ، لأن الجانب المهيمن عليه الواردات الزراعية القادمة من دول الاتحاد، في المقابل وجود ضعف في تصدير المنتجات الزراعية وهذا راجع إلى شقين: الأول ضعف استغلال الإمكانيات التي تتوفر عليها الجزائر في قطاع الزراعة واعتمادها في أمنها الغذائي على الخارج فمثلا من إجمالي الأراضي الزراعية تستخدم فقط 3% منها، أما الشق الثاني فهي الشروط غير الجمركية التي يسنها الإتحاد الأوروبي كقانون لدخول أي منتج زراعي، ولا تنطبق هذه الشروط على جل المنتجات الزراعية الجزائرية وبالتالي حرمانها من دخول تلك الأسواق.

إن انضمام الجزائر المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، ترتئي منه تنويع المبادلات التجارية وترقية الصادرات خارج المحروقات.

إن التحرير التجاري أثر سلبا على الميزان التجاري الزراعي وزاد في العجز لأن الجزائر لا تحقق الاكتفاء الذاتي وتعتمد في أمنها الغذائي على الخارج.

الخاتمة

خاتمـــــة

إن للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم لأنه مهما بلغت إمكانيات أو موارد أي دولة فإنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم الخارجي، هذا ما وضع الجزائر أمام تحديات كبيرة ذلك أن الاندماج في الاقتصاد العالمي والسير في ركبه لم يعد خيارا أمامها بل أصبح ضرورة تمليها التغيرات التي طرأت على العلاقات التجارية العالمية. ومن خلال هاته الدراسة تطرقنا إلى التحرير التجاري وتأثيره على الميزان التجاري الزراعي، وذلك بالتطرق للتحرير التجاري من حيث مزاياه ضرورة التوجه إليه ومن ثم جهود الجزائر للتحرير التجاري في المجال الزراعي، من خلال إقامة اتفاقيات ثنائية وإقليمية تتمثل أهمها في اتفاق الشراكة الأورو جزائرية باعتبار الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لها، ومع محاولاتها للدخول ضمن المنظمة العالمية للتجارة .

❖ اختبار الفرضيات:

على ضوء ما ورد في المذكرة, أدت معالجة البحث إلى نتائج اختبار الفرضيات كما يلي:

- بالفعل حاولت الجزائر تحرير التجارة الخارجية من خلال توقيع اتفاقية ثنائية ومتعددة كاتفاق الشراكة الأورو–متوسطية وكذا سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ومحاولة تفعيل انضمامها إلى منطقة التجارة العربية الحرة. لكنها لم تولي اهتمام كبير للقطاع الزراعي ولم تكن محاولاتها لتطويره فعالة فلم تمكنها من دخول المنافسة العالمية في هذا القطاع، بالرغم لما تمتلكه من مقومات زراعية.
- تمتلك الجزائر مقومات زراعية كبيرة تتمثل في تنوع مناخاتها وطول سواحلها وشساعة أراضيها وتنوعها، بالرغم من كل ذالك لم تستطع استغلالها استغلالا أمثل لتحقق أمنها الغذائي أو لتحقق فائض يساعدها في تنويع صادراتها .
- لتستطيع الجزائر الاستفادة من ايجابيات التحرير التجاري لابد لها من الاهتمام أكثر بالقطاع الزراعي ككل وتركيز سياسات وطنية تدعمه وتنميه وزيادة اهتمامها بالمزارعين وتوفير موارد رأسمالية أكبر كتوفير أخر التقنيات التكنولوجية .

❖ النتائج العامة للدراسة :

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا إلى تبيان أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري الزراعي الجزائري وذلك من جانبين جانب تحليلي يوضح الآثار التي تترتب عليها من انضمامها للشراكة

الأورومتوسطية ومنظمة التجارة العالمية، وجانب قياسي لجعل الأثر ملموس من خلال اختيار متغيرات تؤثر بدرجة مباشرة أو غير مباشرة على الميزان التجاري الزراعي وقد أظهرت النتائج التالية:

- وجدنا أن للجزائر إمكانات كبيرة في المجال الفلاحي سواء كانت طبيعية أو بشرية إلا أن سوء الاستغلال جعلها من أكثر الدول استيرادا للغذاء وعلى رأسها الحبوب وهذا راجع إلى نقص المساحة المزروعة المقدرة ب 3% فقط ونقص الموارد المائية ونقص اليد العاملة في الفلاحة وتوجه معظم السكان إلى قطاع التجارة, وكذا الاعتماد على الأساليب التقليدية وعدم تطويرها وما يتوافق مع التكنولوجيات الحديثة.
- لم تستطع الجزائر من خلال انضمامها للشراكة الأورومتوسطية الاستفادة من الفرص المتاحة لها لأن قطاعها الزراعي لم يستطع مواكبة التطور الكبير لدى الجانب الأوروبي. وكذا تمكن المزارعين الأوروبيين من الحصول على دعم لمنتجاتهم من حكوماتهم يضمن لهم منتوج ذا جودة أكبر وبأسعار أقل تستطيع من خلالها كسب ميزة تنافسية مقارنة بالمنتج الجزائري.
- التحرير التجاري أثر سلبا على الميزان التجاري الزراعي وزاد في العجز لأن الجزائر لا تحقق الاكتفاء الذاتي وتعتمد في أمنها الغذائي على الخارج.

من خلال الدراسة القياسية على أثر مجموعة من المتغيرات المستقلة والمتمثلة في: الناتج الزراعي (H) وسعر الصرف (EXR)، القوى العاملة في الزراعة (LFA) والشراكة الأورومتوسطية (M)، أسعار النفط (P)، نصيب الفرد من الأراضي الزراعية (T)، الانفتاح التجاري (OUV) على المتغير التابع الميزان التجاري الزراعي (ATB). بينت نتائج اختبارات الاستقرارية والتكامل المشترك لنموذج الدراسة إمكانية تطبيق منهجية (ARDL)، أما نتائج اختبار ADF و PP للبيانات المستخدمة في النموذج بينت أن جميع المتغيرات لم تكن مستقرة عند المستوى بل كانت مستقرة عند الفرق الأول، باستثناء P (أسعار البترول) الذي كان مستقرا في المستوى عند مستوى دلالة (5%).

كما أظهرت نتائج الاختبارات القياسية الضرورية للكشف عن مدى صحة النموذج عدم وجود أية مشاكل قياسية قد تؤثر سلباً على دقة أو تحيز في نتائج الاختبارات . والعلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع معنوية وسالبة باستثناء أسعار البترول P ، وهذا راجع إلى تدهور القطاع الفلاحي في الجزائر وعدم تسخير كل الإمكانات المتوفرة فيه للرفع من قيمة الصادرات الزراعية، وإلى سيطرت الواردات الزراعية وهيمنتها على الميزان التجاري الزراعي، وهو ما يؤدي بالمتغيرات المستقلة

في زيادة عجز الميزان التجاري الزراعي، أما بالنسبة لأسعار البترول فإنها كانت معنوية وموجبة لأن ارتفاع العائدات الكلية يوجه إلى زيادة الواردات وعلى رأسها الواردات الزراعية كون الجزائر من أكبر مستوردي الغذاء.

❖ **التوصيات و المقترحات:**

- بإمكان القطاع الزراعي الجزائري رفع التحدي, والاستفادة مما قد يتيحه النظام الجديد للتجارة العالمية, من فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية من خلال تصميم وانتهاج سياسة دعم متكاملة للنشاط الزراعي وكذا العامل على تحسين جودة المنتجات الزراعية لزيادة قدرتها التنافسية وإعادة هيكلة نمط الإنتاج بما يتماشى مع مستلزمات الوقت.
- العمل على القيام بدراسات قياسية وقياس حدة الآثار السلبية أو الايجابية المترقبة الناجمة على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني , ولاسيما القطاع الزراعي وكذا معرفة الآثار المترتبة على القطاع الزراعي من دخول الجزائر اتفاق الشراكة الأورومتوسطية ومحولة مواصلة المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي للحصول على امتيازات أكبر.

❖ **أفاق البحث:**

إذا كان بحثنا تناول الجانب المتعلق بالآثار المترقبة على القطاع الزراعي, إلا أن هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع, تحتاج إلى تعميق أكبر نقترحها في شكل عناوين تصلح لأن تكون إشكاليات موضوعات بحوث مستقبلية:

– الآثار المحتملة لانضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية على القطاع الزراعي.

- كيف يمكن تجنب الآثار السلبية المترتبة لتطبيق الشراكة الاورو جزائرية على القطاع الزراعي، وكيف يمكن الاستفادة من ايجابياتها.

و في الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع, وفي جمع مادته العلمية وفي دراسته وعرضه بالشكل الذي يخدم الغرض الذي اعد من أجله.

قائمة المراجع

قائمـــــــة المراجع

أولا: باللغة العربية

أ_ الكتب:

1. بخوش صبيحة، **اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي والمعوقات السياسية** ، بدون طبعة، دار الحامد، 2010.
2. بشير مصطفي، **الإصلاحات الاقتصادية التي نريد– مقالات في الاقتصاد الجزائري** ، بدون طبعة، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012 .
3. جون هدسون ومارك هرنرد، ترجمة طه عبد الله منصور، **العلاقات الإقتصادية الدولية**، بدون طبعة، دار المريخ، الرياض ، 1987.
4. حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر النظرية والتطبيق** ، بدون طبعة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
5. حمدي عبد العظيم، **الجات والتحديات**، الطبعة الثانية، مصر، 1996.
6. زغيب ياسر، **اتفاقية الجات بين النشأة والتطور و الأهداف منافع ومخاطر** ، بدون طبعة، دار الندى للنشر والتوزيع، بيروت، 1999.
7. زينب حسن عوض الله، بدون طبعة، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 2004.
8. عبد الحميد عبد المطلب، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية**، الدار الجامعية، بدون طبعة، الإسكندرية، 2003.
9. عبد الحميد عبد المطلب ، **السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة** ، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، القاهرة ، 2003.
10. علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات**، الطبعة الأولى، دار الميسرة، عمان، الأردن، 2007.
11. قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
12. محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، بدون طبعة ، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2001.
13. محمد محمد البنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، بدون طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، 2004.
14. ناصر دادي عدون، محمد منتاوي، **الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة**، بدون طبعة، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

ب_ الرسائل والأطروحات الجامعية:

15. آسيا الوافي، **التكتلات الإقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007/2006.

16. برهان نور الدين ، **المنظمة العالمية للتجارة و آثارها المترقبة على القطاع الزراعي الجزائري** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2009/2008.

17. بن عمر لخضر ، **آثار تحرير التجارة العالمية للمنتجات الزراعية على القطاع الزراعي في الدول العربية** ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006_2007.

18. بن موسى كمال، المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005.

19. بن هدي أمال، **الاتفاقيات التجارية الإقليمية على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة وهران، 2005.

20. زهير عماري ، **تحليل اقتصادي قياسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج الفلاحي الجزائري خلال الفترة (2009/1980)**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2013/2014.

21. سلطاني فيروز ، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية** ، مذكرة ماجستير (غير منشورة)،جامعة بسكرة، 2006.

22. سليمان دحو، **التسويق الدولي للنتوج الزراعي كأداة لتنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات_دراسة واقع تسويق التمور في الجزائر**، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، ،جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015_2016.

23. شرفاوي عائشة، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية _حالة الجزائر_**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجزائر، 2012/2011.

24. شيخ فتيحة ، **الإندماج الاقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الجزائر ، 2006_2007، **ص** 178.

25. عبد الغفار غطاس ، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر في الفترة (1990-2006)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، 2010.

26. عبدوس عبد العزيز ، **سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول _دراسة حالة الجزائر** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة تلمسان، 2010-2011.

27. عربي مريم، **آثار سياسيات تحرير التجارة الدولية على تحقي الامن الغذائي المستدام في الدول النامية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة سطيف، الجزائر، 2013.

28.غردي محمد، **القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة** ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2012.

29.عزة فؤاد نصر إسماعيل، **أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الصناعية في الاقتصاد النامي** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القاهرة، 2004-2005.

30.عطا الله بن طيرش ، **أثر تغيير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية _دراسة حالة الجزائر** ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، تجارة دولية، المركز الجامعي غرداية، 2011/2010.

31.مخلد سالم العمري و محمد عبد الهادي علاوين ، **الطلب على الطاقة الكهربائية في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (1985-2006)**، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، 2012.

ج_ الدوريات والمجلات:

32.أسامة بن جعفر فقيه، **منظمة التجارة العالمية واستحقاقات العضوية**، مجلة تجارة الباحة، السعودية، فيفري 2000.

33.أمينة بلحسين، **الجزائر تبقي على القائمة السلبية لواردا تها من المنطقة العربية للتبادل الحر حماية لإنتاجها** ، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة، أفريل 2011.

34.الجوزي جميلة، **التكامل الاقتصادي العربي واقع وأفاق** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، جامعة الشلف، العدد 5، ديسمبر 2006.

35.جريدة الخبر اليومية، الاثنين 26 سبتمبر 2005.

36.حفيظ صواليلي، **الجزائر تصدر دولارا واحدا مقابل 18 دولار استيراد من الاتحاد الأوروبي**، جريدة الخبر الجزائرية، 15 ماي 2014.

37.خالد محمد السواعي، **أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الأردن** المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلّد 2، العدد1، الجامعة الأردنية، 2015.

38.خالدي خديجة:، **أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري** ، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد02، 2005.

39.عبد الغفار غطاس، محمد زوزي، عبد الوهاب دادن، **أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1980-2011)**، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، العدد 15، 2015.

40.عبدوس عبد العزيز، **سياسة الإنفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة (الوجه الآخر)** ، مجلة الباحث، العدد08، 2010.

41.عز الدين آدم ذو النون، خالد حسن البيلي، **الآثار المتوقعة لانضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية على تجارته الخارجية**، مجلة العلوم الاقتصادية، الإصدار 17، بدون سنة.

42.علي عبد الزهرة حسن وعبد اللطيف حسن شومان، **تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)**، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 34، المجلد 9، العراق، 2013.

43.فيصل بهلول، **التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشركة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.

44.مبروكي الطاهر، **دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي في الوطن العربي**، مجلة الباحث، العدد 05، 2007 .

45.محمود البيبلي، **الاتفاقات التجارية الإقليمية**، المركز الوطني للسياسات الزراعية، 2008.

46.محمد لحسن علاوي، كريم بوروشة :" **تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي** "، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، الجزائر، جوان 2016.

47.مراد زايد، **انعكاسات التفكيك التعريفي على الاقتصاد الوطني في ظل اتفاق الشراكة الأوروجزائرية** مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 15، 2006.

48.مول حسام آيات لله، **تحليل الآثار المتوقعة لاتفاقية الزراعة على التجارة الزراعية للجزائر**، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد 28/27، بدون سنة.

49.ناصر دادي عدون، منتاوي محمد، **انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية :الأهداف والعراقيل** ، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد03، 2004.

50.نور الدين جوادي، **ظاهرة الاحتباس التجاري: مأزق عربي يعكر احتفالات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بانضمام عضوها الثامن عشر –الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ،البليدة، العدد 50، 2010.

د_ التقارير والقوانين والمراسيم والتشريعات:

51.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 21_ 33_ 34 الصادرة في ماي 1999،2011،2012.

52.الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، رقم 12 الصادرة في 20 ماي 1991.

53.الفقرة(02) من المادة (12) من اتفاقية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

54.الديوان الوطني للإحصائيات، **الموسوعة الإحصائية السنوية للجزائر**، مطبعة الديوان، الجزائر، 1996.

55.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 32، الخرطوم، 2012.

56.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية**، المجلد 35، الخرطوم، 2015.

57.المنظمة العربية للتنمية الزراعية، **السياسات الزراعية في عقد الثمانينات**، 1994.

58.جامعة الدول العربية ، **الاعتبارات البيئية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أولويات التجارة والبيئة في المنطقة العربية**، القاهرة، نوفمبر 2007.

59.عمر عبد الرزاق، **تقييم الإتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية الدولية**، معهد ماس، فلسطين، 2002.

60.شقير لبيب، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الجزء الأول، 1986.

61.عبد الوهاب عبد الحافظ ، **نحو إستراتيجية مصرية للتعامل مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية"اتفاقيات الجات و أثرها على الزراعة"**، مراكز البحوث البرلمانية، الأمانة العامة، مجلس الشعب، مصر، 1999.

62.ناجي التواتي، **السياسات التنظيمية لقطاع الخدمات**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

63.**التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر**، بنك الجزائر، 2013.

64.وليد صالح وآخرون، **أوضاع الأنظمة البيئية للمياه العذبة في البلدان العربية**"، الفصل الثالث من التقرير السنوي للمنتدى 20 العربي للبيئة والتنمية، 2010.

هـ_ المؤتمرات والملقيات والندوات:

65.المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تجربة الجزائر : **الندوة القومية حول أثر اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية** ، الخرطوم، 1999.

66.سامي عفيفي ، **النظام التجاري الدولي في إطار جولة لأورجواي للجات** ، الندوة القومية الثانية الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات اتفاقيات منظمة التجارة العالمية.

67.شيخ هجيرة، **آثار الشراكة الأورو جزائرية على الأمن الغذائي في الجزائر** ، الملتقى الدولي التاسع حول "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحولات الاقتصادية الدولية"، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

68.قطاف ليلى ، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة– دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاق الش رائة الأورو– جزائرية**، ملتقى دولي 17 حول آثار وانعكاسات اتفاق الشرا كة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، 14-13 نوفمبر، 2006.

69.محمد علي زوبار، **الفاقد في سلسلة إمداد الحبوب والزيوت والتمور والألبان في الجزائر** ، اللقاء القومي حول الحد من فاقد وهدر الغذاء لتعزيز الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الغذائية،الخرطوم 2016.

70.منير الحمش، **ورقة مقدمة لندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون التي تقيمها جمعية العلوم الاقتصادية السورية**، سوريا، 2010/3/23.

71.مراد يونس، عبد الحميد مرغيت ، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، يوم دراسي حول "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"، جامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل، 25 أفريل 2016.

72.مصطفى بن بادة ،يوم تحسيسي وإعلامي حول :" **المخطط الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي** "، الجزائر، 28 أوت 2012.

73.هاشمي الطيب، **القطاع الزراعي في الجزائر في ضل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات والعقبات**، الملتقى الدولي التاسع "استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحولات الاقتصادية الدولية "، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 23-24 نوفمبر 2014.

و_ المواقع الالكترونية:

74.www.wto.org،21/03/2017

75.قلواز إبراهيم،" **آفاق الشراكة الأورومتوسطية**"، على الموقع http://www.alwatanelarabi.com/news.php?extend.350 بتاريخ 19-3-2017 على الساعة 11:20

76.عيسى منصور،**هذه أثار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة على الزراعة الجزائرية**،على الموقع http://www.akhbarelyoum.dz/ar/index.php?option=com_content&tm،تاريخ الاطلاع 2017/05/07

ثانيا: باللغات الأجنبية

77.The Impact of Trade Liberalisation on the ،Penélope Pacheco-López Case of Mexico ،University of Kent، Europen Trade Study Group ،Fifth Annual Conference ،Madrid/ Spain،11-13 September 2003

75. Impact of Trade Liberalization on Agriculture Sector in JordanThis document was produced for review by the United States Agency for International Development. It was prepared by Chemonics International Inc. June 2006

الملحق رقم 01: تطور متغيرات الدراسة للفترة 1980_2013

IMP A	EXP A	P	H	t	g	N	M	EXR	AL	LFA	OUV	ATB	السنوات
1642,657	226,104	3893	2700	0.22	4384	18525	0	2.3	7542.18	975	0,545506236	-1416,553	**1980**
1465,341	221,84	3768	2798.6	0.24	4384	18956	0	2.17	4543	963	0,547172234	-1243,501	**1981**
1922,679	147,445	3442	2656.7	0.37	4384	20226	0	2.08	7508.7	960	0,494662141	-1775,234	**1982**
2027,778	75,584	33 .8	2999.1	0.35	4579	20878.5	0	2.007	7231.4	960	0,464126921	-1952,194	**1983**
2041,091	106,014	2983	3122	0.35	9104.9	21562	0	3.2	7509.7	1200	0,445016312	-1935,077	**1984**
2543,375	148,687	2836	4589.4	0.35	9104.9	21718	0	3.7	7507.7	1250	0,44693671	-2394,688	**1985**
2255,426	47,263	15.03	6372.3	0.34	4257.2	22436	0	4.7	7533.8	1309	0,298483396	-2208,163	**1986**
2040,574	51,081	18.68	7444.9	0.36	4257.2	23050	0	4.85	8223	1317	0,249429442	-1989,493	**1987**
2556,786	38,424	16.22	6136	0.15	4142	23446	0	5.91	3469	1379	0,348919644	-2518,362	**1988**
3660,055	75,922	18.59	6241.5	0.32	4084.9	24065	0	7.61	2675.5	1395	0,420717915	-3584,133	**1989**
2435,582	33,852	24.34	5334	0.31	4061	24960	0	8.96	7661.4	1391	0,412113396	-2401,73	**1990**
2300,997	63,13	21.04	4258	0.31	3982	25324	0	18.47	7850	1417	0,573277119	-2237,867	**1991**
2280,95	54,195	20.03	5441	0.31	3924.8	25942	0	21.84	8116	1444	0,457937948	-2226,755	**1992**
2632,727	44,476	17.50	6361	0.30	3970.6	26581	0	23.35	8095.7	1080	0,390108096	-2588,251	**1993**

3203,178	13,092	16.19	4008	0.30	3950	27191	0	35.06	8043	1110.86	0,394756893	-3190,086	**1994**
2758,814	51,334	17.40	4280	0.29	3900	27794	0	47.66	8069.23	1084	0,532738287	-2707,48	**1995**
1948,706	50,503	21.33	4966.3	0.28	3855	28602	0	54.75	8081	1154	0,539299549	-1898,203	**1996**
2639,342	16,729	19.62	4417.1	0.28	3835.5	29724	0	57.71	8201.72	1428.86	0,513919456	-2622,613	**1997**
2651,242	17,282	13.02	5267	0.28	3900	29272	0	58.74	8215	1200	0,39281943	-2633,96	**1998**
3535,188	16,712	18.12	5040	0.27	4196	30813	0	66.57	8227	1250	0,45014626	-3518,476	**1999**
3459,822	21,242	28.77	4328	0.27	4223	30824.5	0	75.26	8226	1288	0,470044298	-3438,58	**2000**
3291,63	18,407	24.74	5013	0.26	4235	30836	0	77.22	8226	1326	0,530675231	-3273,223	**2001**
4132,009	23,561	24.91	5214	0.26	4280	31046.8	0	79.68	8169.26	2100	0,549552773	-4108,448	**2002**
3509,884	34,323	28.73	6212	0.27	4280	31600	0	77.39	8205.05	2729	0,528424622	-3475,561	**2003**
3713,184	71,812	38.35	8032	0.25	4260	32312	0	72.06	8196.82	2125.51	0,60959434	-3641,372	**2004**
4039,335	81,733	54.64	7866	0.25	4289	33156	1	73.28	8389.64	1381	0,627484028	-3957,602	**2005**
3840,429	86,19	66.05	8812	0.25	4303	33722.97	1	72.65	8403.57	1609.63	0,616995647	-3754,239	**2006**
3943,504	34,93	74.66	10325	0.24	4216.38	34400	1	69.29	8414.67	2220.12	0,628364954	-3908,574	**2007**
4519,678	39,304	98.96	11195	0.24	4228	34800	1	64.58	8424.76	2244.06	0,680675866	-4480,374	**2008**
4218,397	81,799	62.35	12775	0.24	4227.7	35100	1	72.65	8423.34	2358.34	0,611665291	-4136,598	**2009**
4223,52	81,872	80.35	13644	0.24	4254.8	35661.31	1	74.39	8435.003	2358.34	0,533391974	-4141,648	**2010**

5682,881	347,693	112.92	16110.62	0.23	4255.84	36414.29	1	72.94	8445.49	3188	0,434580777	-5335,188	**2011**
5265,488	331,933	111.49	16110.62	0.24	4268.11	37183.18	1	77.54	9032.7	2476.5	0,579314616	-4933,555	**2012**
5588,731	470,306	109.54	20573.39	0.22	4273.67	38297	1	79.36	8461.78	2528.9	0,578554812	-5118,425	**2013**

المصدر: الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، من العدد 03 إلى العدد 34، منظمة الأوبك.

حيث:

المتغير	التعريف	الوحدة	المصدر
ATB	الميزان التجاري الزراعي	مليون دولار أمريكي	faostat3.fao.org
OUV	الانفتاح التجاري		من إعداد الطالبات ((الصادرات + الواردات) / GDP)
EXR	سعر الصرف	الدينار مقابل الدولار	faostat3.fao.org
LFA	القوى العاملة في الزراعة	ألف نسمة	faostat3.fao.org
P	أسعار النفط	دولار للبرميل	منظمة الأوبك
H	الناتج الزراعي	بالمليون دولار	faostat3.fao.org
T	نصيب الفرد من المساحة الزراعية	بالهكتار	faostat3.fao.org
M	الشراكة الأورومتوسطية	/	متغير وهمي
N	عدد السكان	ألف نسمة	faostat3.fao.org
AL	الأراضي الزراعية	ألف هكتلر	faostat3.fao.org

ملحق رقم 02: نموذج اختبار التكامل المشترك باستخدام مقاربة ARDL BOUNDS TEST لنموذج الدراسة

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: ATB
Selected Model: ARDL(4, 1, 0, 0, 2, 2, 1)
Date: 05/15/17 Time: 21:58
Sample: 1980 2013
Included observations: 30

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0037	3.590931	0.560059	2.011135	D(ATB(-1))
0.0497	2.182475	0.383799	0.837632	D(ATB(-2))
0.0726	1.968284	0.215140	0.423456	D(ATB(-3))
0.0893	-1.848476	0.074212	-0.137179	D(H)
0.0187	-2.717883	2172.207410	-5903.805254	D(T)
0.0003	-5.016685	4.402357	-22.085240	D(EXR)
0.0682	2.003701	0.140004	0.280525	D(P)
0.0192	-2.703275	0.099341	-0.268546	D(P(-1))
0.0040	-3.544108	0.269371	-0.954679	D(LFA)
0.0097	3.068310	0.251576	0.771913	D(LFA(-1))
0.0079	-3.181812	1457.505209	-4637.508245	D(OUV)
0.0052	-3.408670	363.411134	-1238.748576	D(M)
0.0003	-5.058252	0.670377	-3.390936	CointEq(-1)

Cointeq = ATB - (-0.0860*H -1741.0546*T -6.5130*EXR + 0.1714*P
-0.3798*LFA -712.0115*OUV -365.3117*M -583.2354)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.369120	0.011676	-0.086039	H
0.0153	-2.823932	616.535550	-1741.054564	T
0.0002	-5.228591	1.245655	-6.513021	EXR
0.0037	3.589702	0.047758	0.171436	P
0.0051	-3.416752	0.111172	-0.379847	LFA
0.0836	-1.886924	377.339771	-712.011497	OUV
0.0012	-4.230394	86.354043	-365.311654	M
0.0274	-2.509947	232.369548	-583.235350	C

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9

ملحق رقم 03: نتائج تقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL (المتغير التابع ATB)

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: ATB
Selected Model: ARDL(4, 1, 0, 0, 2, 2, 1)
Date: 05/15/17 Time: 22:19
Sample: 1980 2013
Included observations: 30

Cointegrating Form

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0037	3.590931	0.560059	2.011135	D(ATB(-1))
0.0497	2.182475	0.383799	0.837632	D(ATB(-2))
0.0726	1.968284	0.215140	0.423456	D(ATB(-3))
0.0893	-1.848476	0.074212	-0.137179	D(H)
0.0187	-2.717883	2172.207410	-5903.805254	D(T)
0.0003	-5.016685	4.402357	-22.085240	D(EXR)
0.0682	2.003701	0.140004	0.280525	D(P)
0.0192	-2.703275	0.099341	-0.268546	D(P(-1))
0.0040	-3.544108	0.269371	-0.954679	D(LFA)
0.0097	3.068310	0.251576	0.771913	D(LFA(-1))
0.0079	-3.181812	1457.505209	-4637.508245	D(OUV)
0.0052	-3.408670	363.411134	-1238.748576	D(M)
0.0003	-5.058252	0.670377	-3.390936	CointEq(-1)

Cointeq = ATB - (-0.0860*H -1741.0546*T -6.5130*EXR + 0.1714*P
-0.3798*LFA -712.0115*OUV -365.3117*M -583.2354)

Long Run Coefficients

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.369120	0.011676	-0.086039	H
0.0153	-2.823932	616.535550	-1741.054564	T
0.0002	-5.228591	1.245655	-6.513021	EXR
0.0037	3.589702	0.047758	0.171436	P
0.0051	-3.416752	0.111172	-0.379847	LFA
0.0836	-1.886924	377.339771	-712.011497	OUV
0.0012	-4.230394	86.354043	-365.311654	M
0.0274	-2.509947	232.369548	-583.235350	C

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي EVIEWS 9